وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة
قسم علوم الإعلام الإتصال

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

عنوان المذكرة:

تجليات العنف السيبراني القائم على النوع الإجتماعي في الفضاءات الرقمية – دراسة تحليلية لتعليقات الصفحات النسائية –

من إعداد الطالبتين:

- **حمدي مامة**
- **فشكار صفاء**

الأستاذ المشرف:

- **د. شربالي حسين**

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى من ربني

وعلمني النجاح والصبر والصواب

الى من أفتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه..

الى والدي العزيز الذي وافته المنية وانا على مقاعد الدراسة

تغمده الله برحمته الواسعة...

شكرا والدي...

الى من علمتني وعانت وحاربت من أجلي ولأصل الى ما انا عليه...

والتي أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي عندما تكسوني الهموم..

أمي حفظك الله ورعاك...

الى سندي في هذه الحياة الى أخواتي الغاليات

مروة _ سارة _ لبنى

كنتنَّ النور الذي أستند اليه في كل مراحل حياتي...

كل الإمتنان وكل هذا العمل البسيط أهديه لكنَّ من قلبي

صفاء

الإهداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

أهدي تخرجي هذا لمن سكنوا القلب قبل ان اسكن الحياة الى امي نبع الحنان ومرفأ السلام والى أبي ظل العمر وسندي في كل حين دمتما لي شيئا جميلا لايشبه احد ولايملأ مكانه احد (ربي يمدلكم الجنة)

الى اخوتي رفاق الدرب وضحكة القلب كنتم دائما الجزء الاجمل من الحكاية حفظكم المولى لي سندا لايميل وفرحا لايغيب

والشكر موصول الى كل من ساندني بكلمة طيبة ودعاء صادق.

مامة بنت محمد عنتر حمدي

شكر وعرفان

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة: 105]

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه،

أحمد الله تعالى الذي وفّقني أنا وزميلتي لإتمام هذا العمل، رغم كل التحديات والصعوبات، ونسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لغيرنا.

أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الدكتور شربالي حسين، على ما بذله من جهد في توجيهنا ومرافقتنا خطوة بخطوة، وعلى ملاحظاته التي كانت لنا نبراساً نستنير به.

كما لا يفوتني أن أوجّه جزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور هويشر مسعود، على دعمه وتحفيزه المستمر.

وأشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث، ولو بدعوة صادقة أو كلمة مشجعة.

فلكم جميعاً كل الامتنان، وجزاكم الله خير الجزاء.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التفاعل الرقمي مع المنشورات النسوية في الفضاء الجزائري عبر موقع فيسبوك، من خلال دراسة تحليلية لتعليقات تم جمعها من صفحتين نسويتين نشيطتين. كما تهدف إلى الكشف عن تمثلات النوع الاجتماعي (الجندر) وتجليات العنف السيبراني ضد المرأة، من خلال تحليل فئوي دقيق يراعي الجانبين الشكلي والمضموني للتعليقات.

تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون من خلال استمارة أُعدت خصيصًا لهذه الدراسة، حيث شملت فئات تتعلق بالأسلوب، اللغة، نمط التفاعل، الطابع العام، بالإضافة إلى فئات مضمونية مثل الموضوع، العنف السيبراني، الصور النمطية، القيم السلبية وغاية التفاعل. وقد بلغ حجم العينة 60 تعليقًا (30 تعليقًا من كل صفحة)، تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة.

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تم الجمع بين التحليل الكمي والكيفي، من أجل الوصول إلى فهم شامل لطبيعة الخطاب الرقمي الموجّه نحو المرأة.

وقد توصّلنا من خلال التحليل إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- غلبة الطابع السلبي على التفاعل الرقمي في كلا الصفحتين.
- التركيز الكبير على سلوك المرأة أكثر من مظهرها أو ظروفها.
- تكرار الصور النمطية التقليدية للمرأة كضحية أو متمردة.
- بروز العنف السيبراني بمختلف أشكاله، خاصة السخرية والتهكم.
- غياب التوازن في الخطاب بين النقد والدعم.
- سيطرة اللغة الدارجة على أغلب التعليقات، مع حضور محدود للفصحى.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، العنف السيبراني، الفضاء الرقمي، التفاعل، المرأة، الجندر.

Abstract :

This study aims to explore the nature of digital interaction with feminist posts within the Algerian online space, specifically on Facebook, through an analytical examination of comments collected from two active feminist pages. The objective is to uncover representations of gender and manifestations of cyber violence against women, using a detailed categorical analysis that considers both formal and content-related aspects of the comments.

The study relied on content analysis as a methodological tool, using a form specifically designed for this purpose. The categories included aspects such as style, language, interaction type, and general tone, as well as thematic categories like subject matter, cyber violence, stereotypes, negative values, and the purpose of interaction. The sample consisted of 60 comments (30 from each page), selected using a simple random sampling method.

This research falls under descriptive and analytical studies, combining both quantitative and qualitative approaches to provide a comprehensive understanding of the nature of digital discourse directed toward women.

The analysis led to several key findings, including:

- A predominantly negative tone in digital interactions across both pages.
- A strong focus on women's behavior rather than their appearance or circumstances.
- Recurrent traditional stereotypes portraying women either as victims or rebels.
- Various forms of cyber violence, particularly mockery and sarcasm.
- A lack of balance between criticism and support in the discourse.
- The dominance of colloquial language in most comments, with limited use of formal Arabic.

Keywords: Gender, Cyber Violence, Digital Space, Interaction, Women, Gender Representations.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
مقدمة	02-01
الإطار المنهجي للدراسة	
الإشكالية	05-03
فرضيات الدراسة	05
مفاهيم الدراسة	10-06
أهمية الدراسة	10
أهداف الدراسة	10
أداة الدراسة	11
مجتمع الدراسة وعينته	11
نوع الدراسة ومنهجها	12
الدراسات المرجعية	12
الفصل الأول: الإطار النظري للعنف السيبراني	
تمهيد	14
المبحث الأول: العنف السيبراني (الرقمي)	15
المطلب الأول: تعريف العنف السيبراني (الرقمي)	15
المطلب الثاني: سمات العنف الرقمي	17
المطلب الثالث: الفرق بين العنف الرقمي والعنف التقليدي	18
المبحث الثاني: أشكال العنف السيبراني (الرقمي) ومخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي الذي تيسره الفضاءات الرقمية	20
المطلب الأول: أشكال العنف السيبراني (الرقمي)	20
المطلب الثاني: مخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي الذي تيسره الفضاءات الرقمية	21
المبحث الثالث: دوافع إنتشار العنف الرقمي و آثاره	24

المطلب الأول: عوامل انتشار العنف الرقمي: التكنولوجية والاجتماعية و الثقافية	24
المطلب الثاني: آثار العنف السيبراني_النفسية والإجتماعية والاقتصادية والقانونية	29
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني : النوع الاجتماعي (الجندر) والعنف القائم على النوع	
تمهيد	37
المبحث الأول: النوع الاجتماعي (الجندر)	38
المطلب الأول: مفهوم الجندر وتطوره التاريخي:	38
المطلب الثاني: الفرق بين النوع الإجتماعي (الجندر) والجنس	49
المطلب الثالث: أدوار الجندر في المجتمعات	53
المبحث الثاني: العنف القائم على النوع الاجتماعي	58
المطلب الأول: تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي	58
المطلب الثاني: أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي	60
المطلب الثالث: العنف المبني على النوع في الفضاء الواقعي والسيبراني (الرقمي)	63
المبحث الثالث: العنف السيبراني والنوع الاجتماعي	67
المطلب الأول: العلاقة بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي	67
المطلب الثاني: استهداف العنف السيبراني للنساء والأقليات الجندرية	70
المطلب الثالث: أسباب تفشي العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي	73
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث : العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الرقمية	
تمهيد	78
المبحث الأول: مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء للعنف	79
المطلب الأول: أهم المنصات الاجتماعية وتأثيرها	79
المطلب الثاني: كيف يتم استغلال هذه الصفحات لنشر العنف ضد النساء	84
المطلب الثالث: سياسات التواصل ودورها في تكريس العنف السيبراني	86
المبحث الثاني: تمثلات العنف السيبراني الموجه ضد النساء في الفضاء الرقمي	89
المطلب الأول: الخطاب العدائي في التعليقات الرقمية	89
المطلب الثاني: الصور النمطية الجندرية المنتشرة في الفضاء السيبراني	91
المطلب الثالث: التفاعلات الاجتماعية وتعزيز العنف السيبراني	93

المبحث الثالث: تحليل تفاعلات العنف السيبراني ضد المرأة في البيئة الرقمية	96
المطلب الأول: السياسات العامة للمواقع (فيسبوك، إنستغرام، تويتر.....)	96
المطلب الثاني: دور المؤسسات والجمعيات في محاربة العنف السيبراني	99
المطلب الثالث: التوصيات المقترحة للحد من هذه الظاهرة	102
خلاصة الفصل	106
الإطار التطبيقي	
تمهيد	108
بطاقة تقنية للصفحة رقم 01: عالمك سيدتي الجميلة	109
عرض وتحليل نتائج فئات الشكل والمضمون للصفة رقم 01	110
بطاقة تقنية للصفحة رقم 02: الفراشة البيضاء	117
عرض وتحليل نتائج فئات الشكل والمضمون للصفة رقم 02	118
التحليل الكيفي	124
النتائج العامة للدراسة	125
الخاتمة	128
قائمة المصادر والمراجع	130
الملاحق	134

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل فئات صفحة رقم 01	110
02	تحليل فئة طابع التعليقات	110
03	تحليل فئة اللغة / اللهجة المستخدمة في التعليقات:	111
04	تحليل فئات الرموز التعبيرية في التعليقات	111
05	تحليل فئات نمط التفاعل	112
06	تحليل فئات نوع اللغة المستعملة	112
07	تحليل المواضيع المتناولة في التعليقات	113
08	تحليل فئات أشكال العنف السيبراني	114
09	تحليل فئات الصورة النمطية للمرأة	114
10	تحليل فئات غاية التعليق	115
11	تحليل فئات القيم السلبية المتكررة	116
12	تحليل فئات صفحة رقم 02	118
13	تحليل فئة طابع التعليقات	118
14	تحليل فئة اللغة / اللهجة المستخدمة في التعليقات	118
15	تحليل فئات الرموز التعبيرية في التعليقات	119
16	تحليل فئات نمط التفاعل	119
17	تحليل فئات نوع اللغة المستعملة	120
18	تحليل المواضيع المتناولة في التعليقات	120
19	تحليل فئات أشكال العنف السيبراني	121
20	تحليل فئات الصورة النمطية للمرأة	121
21	تحليل فئات غاية التعليق	122
22	تحليل فئات القيم السلبية المتكررة	123

مقدمة

مقدمة

أدى انتشار الواسع لتكنولوجيا الاتصال في العقود الاخيرة الى احداث تغيرات جذرية في انماط مواقع التواصل الاجتماعي مما اتاح للفضاءات الرقمية الافتراضية ان تصبح جزأ لا يتجزأ من الحياة اليومية لكل فرد من المجتمع حيث اصبحت بيئة بديلة لتعبير والمشاركة وادلاء الرأي

لكن هذا التوسع لم يحظى بالجانب الايجابي فقط فقد ظهرت له العديد من التحديات التي اصبحت بدورها مسرحا لممارسات عنيفة جديدة من بينها العنف السيبراني.

حيث يمكن تعريفه على انه: أي سلوك عدواني أو مؤذي يمارس في مواقع التواصل الاجتماعي الرقمية الحديثة عبر الانترنت مثل: الاهانة، التحقير، التشهير بأعراض الناس أي نشر معلومات خاصة بهدف الايذاء وتشويه السمعة.

وجب التمهيد إلى أن التحولات الرقمية قد أعادت تشكيل الحركات الاجتماعية، ومن ضمنها الحركات النسوية، التي وجدت في الإنترنت فضاءً جديدًا للتعبير والمناصرة. في هذا السياق، برزت العديد من الصفحات الرقمية النسوية الجزائرية، التي أصبحت منصات للتوعية والنقاش، لكنها في الوقت نفسه تواجه موجات من العنف السيبراني المرتبط بالنوع الاجتماعي.

جاءت هذه الدراسة لتُسلط الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تحليل محتوى تعليقات منشورات صفحتين نسويتين على فيسبوك، وفقًا لمنهجية تحليل المضمون.

وقد تم تقسيم المذكرة إلى:

- إطار منهجي يشرح أدوات ومنهج الدراسة
- فصل نظري يؤسس للمفاهيم الأساسية
- فصل تطبيقي يُعنى بتحليل محتوى التعليقات

يهدف هذا الاخير إلى تحليل مضمون التعليقات الواردة على مجموعة مختارة من الصفحات النسائية العامة على منصات مثل "فيسبوك" و"إنستغرام"، من خلال دراسة تحليلية كمية ونوعية. وقد تم اختيار الصفحات بناءً على حجم التفاعل، تنوع المحتوى، وانتشارها بين الجمهور النسائي.

وبهذا الشكل، حاولت الدراسة الجمع بين الإطار النظري والتطبيقي في آن واحد.

الإطار المنهجي للدراسة

الإشكالية:

في عصر أصبحت فيه التكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من تفاصيل حياتنا اليومية، شهدت المجتمعات تحولات عميقة مسّت جميع القطاعات الحيوية، بدءًا من التعليم والصحة والاقتصاد وصولًا إلى العلاقات الاجتماعية والتواصل الإنساني. ورغم ما رافق هذه الطفرة الرقمية من مزايا وإيجابيات، إلا أنها كشفت عن أوجه مظلمة وخطيرة، أبرزها بروز أنماط جديدة من العنف، ومن بينها العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي، الذي يعد من الظواهر المعقدة والمتشابكة بالنظر إلى تشعب أسبابه وآثاره وتعدد أشكاله.

لقد ساهمت الثورة الرقمية في توسيع فضاءات المشاركة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، إذ أصبح بإمكانهن التعبير عن آرائهن والدفاع عن حقوقهن والمشاركة في النقاشات العامة بكل حرية. إلا أن هذه الحرية لم تكن دائمًا مرحبًا بها، فسرعان ما تحولت هذه الفضاءات إلى مساحات للتهديد والإقصاء اللفظي والجسدي، التي تستهدف المرأة لمجرد كونها امرأة. وهنا يبرز العنف السيبراني كأداة جديدة لإعادة إنتاج التمييز في بيئة يفترض أنها افتراضية حرة ومحايدة.

أصبحت هذه الظاهرة تتفاقم بشكل لافت في السنوات الأخيرة بالتوازي مع انتشار الهواتف الذكية وشبكات التواصل الاجتماعي، التي تستخدم أحيانًا كسلاح ضد النساء بدلًا من أن تكون وسيلة لتعزيز حريتهن. ومع غياب الوعي المجتمعي الكافي بخطورة هذه الممارسات وغياب آليات حماية قانونية فعالة في العديد من الدول، أصبحت الكثير من النساء يعشن في خوف دائم في الفضاء الرقمي ويترددن في استخدامه أو التعبير عن أنفسهن من خلاله، وهو ما يعد شكلًا من أشكال الإقصاء الرمزي الذي يكرس التفاوتات الجذرية.

تعزز خطورة العنف السيبراني أنه يحدث في فضاءات يصعب أحيانًا ضبطها أو التحكم فيها، كما أنه يتسم بالاستمرارية والقدرة على التوسع بسرعة فائقة، حيث يمكن لمنشور واحد أن ينتشر عبر الآلاف من الحسابات في لحظات، مما يصعب من إمكانية حذفه أو تخفيف أضراره. بالإضافة إلى ذلك، فإن مرتكبي هذا النوع من العنف غالبًا ما يكونون مجهولي الهوية، مما يمنحهم جرأة على ارتكاب أفعالهم دون خوف من العقاب.

لقد شكلت الوسائط الرقمية بيئة خصبة لتظهرات جديدة من العنف تتخذ طابعًا غير مرئي في كثير من الأحيان، بأدوات مستحدثة يصعب ضبطها أو متابعتها قانونيًا واجتماعيًا. ويعد هذا النوع من العنف شكلًا من أشكال العنف الرمزي والمعنوي الذي يستهدف النساء والفتيات من خلال الممارسات العدائية أو التهديد أو الابتزاز أو الملاحقة الرقمية أو التعليقات المسيئة وغيرها من الأفعال التي تمس كرامتهن وتحد من حريتهن في استخدام الفضاءات الرقمية بأمان.

تستدعي العلاقة بين النوع الاجتماعي والعنف السيبراني في الفضاء الرقمي فهمًا دقيقًا ومعمقًا، باعتبار أن هذه الفضاءات ليست فقط أماكن للتفاعل الرقمي، بل تشكل امتدادًا للعلاقات الاجتماعية التقليدية، حيث تعاد فيها إنتاج التراتيبيات نفسها وتستخدم الأدوات الرقمية لترسيخ الصور النمطية والتقليل من شأن النساء وإسكاتهن. وبالتالي، فإن الفضاء الرقمي لا يمكن اعتباره معزولًا عن الواقع الاجتماعي، بل هو انعكاس له بكل تناقضاته وصراعاته.

أما بالنسبة للعلاقة بين النوع الاجتماعي والفضاءات الرقمية، فتظهر مدى استمرار أنماط التمييز حتى في البيئات الحديثة التي يفترض أن تكون منفتحة وأكثر ديمقراطية. حيث تعكس هذه الفضاءات تمثلات مجتمعية قائمة على الهيمنة الذكورية وتعيد إنتاج علاقات السلطة التقليدية بشكل رقمي، مما يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للتهميش والإقصاء والعنف داخل هذه البيئات.

من هذا المنطلق، فإن محاربة العنف السيبراني ضد النساء والفتيات لا تقتصر على الجانب التقني أو الأمني فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تمزج بين التوعية المجتمعية، التربية على المساواة والاحترام، وتمكين النساء رقميًا، وتحديث القوانين بما يضمن حمايتهن وحقهن في التواجد الرقمي. كما ينبغي أن تتضافر جهود مختلف الفاعلين من مؤسسات حكومية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل خلق بيئة رقمية تعزز من حرية التعبير وتضمن الكرامة الإنسانية للجميع دون تمييز.

وفي ظل هذا المشهد الرقمي المتغير، تبرز الحاجة إلى تمكين النساء رقميًا، ليس فقط من أجل الحماية من العنف السيبراني، بل أيضًا لضمان مشاركة فعالة وآمنة في الفضاءات الرقمية، بما يُعزز من أدوارهن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. من هنا، تندرج هذه الدراسة ضمن إطار فهم وتحليل طبيعة العنف

السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الجزائرية الرقمية، انطلاقًا من تساؤلات تهدف إلى الكشف عن أنماطه وتجلياته.

وانطلاقا مما سبق، تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي، من خلال طرح الإشكالية التالية:

ماهي مظاهر العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في البيئة الرقمية الجديدة؟

وحتى يمكننا بسط الإشكالية والإجابة على التساؤل المحوري أعلاه ارتأينا تفكيكه لتساؤلات فرعية:

أ. الأسئلة الخاصة بالشكل:

- ما الطابع الغالب على التعليقات؟
- ما اللغة المستخدمة غالبا في التعليقات؟
- هل تضمنت التعليقات رموزا تعبيرة؟
- ما نمط التفاعل في التعليقات
- هل تستخدم لغة مباشرة أم ضمنية عند التعبير عن العنف؟

ب. الأسئلة الخاصة بالمضمون:

- ما المواضيع الأكثر تناولا في التعليقات؟
- هل تتضمن التعليقات عنفا سيبيرانيا ضد المرأة؟
- ما الصورة النمطية للمرأة المتكررة داخل التعليقات؟
- هل تهدف التعليقات للدعم أم التهجم؟
- ما القيم السلبية المتكررة داخل التعليقات؟

الفرضية العامة للدراسة:

يُسهم العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في إعادة إنتاج التمييز ضد النساء في الفضاءات الرقمية، وهو ما يتجلى من خلال محتوى وتعليقات الصفحات النسوية الجزائرية عبر فيسبوك.

1. مفاهيم الدراسة

التعريف اللغوي للعنف:

يُعرف قاموس اللغة العربية عَنْفَ عُنْفًا و عُنَافَةً : اشتدّ وقويّ. عَنُفَ به أو عليه : لم يُرفق به وقسا عليه. عَنَفَ تَعْنِيفًا : لام بشدّة، وبَخّ، أَنَبَ وعَزْرَ . عَنَفَ : قَسَا عليه ولم يُرفق به... العُنْفُ والعَنْفُ والعنف ضد الرفق والشدة و القساوة.

ويُعرف القاموس الفرنسي العنف Violence بأنه كل تصرف قوي وعمدي، و كلمة عنف الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوةForce ، وأصل اشتقاق مصطلح العنف والقوة واحد، ولو أن مفهوم القوة أكثر اتساعا وشمولية من العنف.

التعريف الاصطلاحي للعنف:

يُعرف العنف في علم النفس بأنه السلوك الذي يتسم بالقوة والشدّة والإكراه، إذ تستثمر فيه الدوافع العدوانية استثمارا صريحا كالضرب وقتل الأفراد وتحطيم الممتلكات. كما يرى علماء النفس بأن العنف هو سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير، هدفه تصريف الطاقة العدائية المكبوتة تجاه الآخرين، كذلك قد يكون العنف نتيجة للإحباط الشديد ولعدم قدرة الشخص على التسامي أو الإعلاء أو ضبط النفس....

- **ما المقصود بالسيبيراني (الرقمي):**

النظام الرقمي "الديجيتال" هو نظام يستخدم الأرقام كقيم مستقلة ومميّزة، وهو ترجمة لكلمة ديجيتال Digital اللاتينية، حيث يقوم على البيانات أو الحوادث المتقطعة.

انطلاقا من هذا التعريف للنظام الرقمي يمكن اعتبار أجهزة الكمبيوتر آلات رقمية لأنها في أبسط مستوياتها يمكنها التمييز بين قيمتين (0) و(1)، ولا توجد طريقة بسيطة لتمثيل جميع القيم الموجودة بينهما مثل 0,25 فجميع البيانات التي يُعالجها الكمبيوتر يجب أن ترمز رقميًا على شكل سلسلة من الصفر والواحد.

بدأ العصر الرقمي في الألفية الثانية عندما انتشرت الحواسيب الالكترونية المرتبطة بشبكة

الانترنيت في البيوت وكافة المؤسسات والشركات الاجتماعية ...

ما المقصود بالعنف السيبيراني (الرقمي):

عنف جديد لكون الشبكة العنكبوتية فضاء مفتوح على الجميع، وقد ذهب بعض العلماء إلى

وصفه بأنه حرب باردة، ويمكن عرض هذه التعاريف التالية:

العنف السبيراني Cyberviolence والمضايقة الالكترونية Cyberharcèlement والبلطجة الإلكترونية Cyberbullyingهي مفاهيم تشير في النهاية إلى طرق متباينة لنفس الظاهرة أو بالأحرى لظاهرة واحدة، وهي : السلوك السلبي والعنيف اتجاه آخر من خلال أدوات الاتصال والتواصل والحقيقة المنهجية تشير إلى أنه يصعب التغلب عليها...

ولرؤية شاملة للممارسات الرقمية وأشكال العنف يجب أن لا يقتصر مجال الدراسة على مفاهيم علمية مقيدة، بل يُفضل الحديث عن العنف السيبراني بالإشارة إلى جميع أشكال الإيذاء التي تحدث من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ...

العنف الرقمي هو جزء من العنف كسلوك غير سوي يتبناه ويُمارسه البعض، يُسمى أيضا المضايقات الالكترونية، ظهر مع الثورة الرقمية باستخدام منتديات الدردشة أو مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، التوتير الانستغرام يوتيوب و واتس آب...) لإيذاء الآخرين وتهديدهم وابتزازهم و إهانتهم بكلام قبيح وسب وشتم وقذف... أو بنشر صور ومقاطع فيديوهات حميمة... أحيانا من خلال هوية مستعارة وحساب وهمي بمعنى أن الجاني والضحية لا يعرفان بعضهما، وأحيانا من خلال هوية معروفة لمواجهة والتواصل مع أشخاص لا يستطيع الجاني اعتراضهم في الواقع بل يسهل عليه ذلك عبر العالم الافتراضي ظلما أو انتقاما أو لأغراض أخرى ....[1]

[1] فيصل بلحاج، الجندر – نشأته ودور المنظمات الدولية في انتشاره، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد8، العدد1، سنة2024، ص42.

التعريف لإجرائي للعنف السيبراني (الرقمي):

يقصد به في هذه الدراسة:

كل سلوك لفظي أو رمزي موجه ضد المرأة، يُمارس من خلال التعليقات أو التفاعلات الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي، ويتجلى في أشكال مختلفة مثل السخرية، التهكم، التهديد، أو التجريح اللفظي، بما يُعيد إنتاج العنف الاجتماعي في الفضاء الرقمي.

التعريف اللغوي للجندر:

هو تعريف للكلمة الانجليزية Gender تقابل كلمة Genre بالفرنسية، وتدل على النوع الاجتماعي بالعربية، والسبب في تبني المصطلح معربا أن الكلمة صيغت في سياق تاريخي ثقافي يتمثل أساسا بتكريس وعي التمايز بين الانتماء البيولوجي الجنسي للشخص وبين هويته الاجتماعية كرجل وكامرأة منهما ، وهذا الوعي برز في علم النفس والانثروبولوجيا للتعبير عن وقائع ملاحظة ، ثم ما لبث أن انتشر إلى ميادين أقرب وتلوّن باهتماماتها.

التعريف الاصطلاحي للجندر:

يشير إلى " الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال والتي تحدد وفقا لثقافة مجتمع ما على أنها الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من المرأة والرجل في هذا المجتمع بعينه، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن طبقة اجتماعية واقتصادية إلى أخرى، كما أنها تتغير من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع".

كما يتعلق مفهوم الجندر بالفوارق الاجتماعية وبالعلاقات بين الرجل والمرأة التي تتغير من ثقافة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، فالجندر كدور برز من خلال عملية التكيف الاجتماعي، فهو متحول حيث تتولى الأنظمة التربوية والسياسية والاقتصادية، والقوانين والثقافات والعادات

إضفاء الطابع المؤسساتي عليه فهو لا يقابل الجنس البيولوجي، بل هو عبارة عن بناء اجتماعي مكتسب المواصفات الجنس بمعنى تفاعل اجتماعي بين الرجل والمرأة.[2]

التعريف الإجرائي للنوع الاجتماعي (الجندر):

- **يقصد به في هذه الدراسة:**

التمثلات الاجتماعية والثقافية التي تُبنى حول المرأة في سياق التفاعل الرقمي، والتي تعكس الأدوار المنتظرة منها، والصور النمطية المرتبطة بها، كما تظهر في التعليقات الموجهة لها على الصفحات النسوية عبر مواقع التواصل.

مفهوم الفضاءات الرقمية:

هو فضاء يتم إنشاءه داخل البيئات الحاسوبية و شبكات المعلومات بتوظيف البرمجيات التطبيقية فهو فضاء شبكاتي لا علاقة له بالحدود الجغرافية أو السياسية المألوفة. و مع هذا لا نجد حتى الآن مفهوما واضحا و صريحا للفضاء الرقمي، كون جل المفاهيم التي اطلعت عليها حتى الآن لا تقدم لنا مفهوما واضحا و صريحا للمصطلح، بل تقدم تعريفات لمختلف الفضاءات الرقمية كل على حساب طبيعة استخدامه أو المجال الذي يختص به. و يمكن تعريف الفضاءات الرقمية، على أنها:

- فضاءات و مساحات رقمية.

- مجموعة المستفيدين منها حقيقية و هم الأشخاص الذين يستفيدون من هذه الفضاءات حسب المجالات التي يهتمون بها.

- الموارد التي يتشاطرها المستفيدون هي رقمية.

- التواصل أو العملية الاتصالية تكون افتراضية أي من خلال الشبكة.[3]

[2] بليردوح كوكب الزمان، بروية آمال وجلول أحمد، دوواعي وتداعيات ظاهرة العنف الرقمي عند الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 74، ماي 2022، ص ص 387-391.

[3] محمد طاشور، الفضاءات الرقمية دعامة القراءة في ظل التكنولوجيا الحديثة، مجلة إشارة مجلة علوم المعلومات علم الأرشيف وعلم المكتبات، العدد 04، ديسمبر 2015، ص 77

التعريف الإجرائي الفضاءات الرقمية:

- **يقصد بها في هذه الدراسة:**

المجالات التفاعلية المفتوحة عبر الإنترنت، وبشكل خاص الصفحات والمجموعات النسوية على موقع فيسبوك، والتي تمثل بيئة تواصلية تتيح للناس التعبير عن مواقفهم تجاه قضايا المرأة، وتُعد إطارًا لتحليل طبيعة الخطاب الرقمي.

2. **أهمية الدراسة**

- تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع حساس ومعاصر يتمثل في ظاهرة العنف السيبراني، خاصة في ظل تنامي استخدام الفضاءات الرقمية وتداخلها العميق في حياة الأفراد.
- تكمن أهمية البحث أيضًا في تسليطه الضوء على الفئات المستضعفة في هذا الفضاء، خاصة النساء، وما يتعرضن له من تهديدات رقمية وانتهاكات تمس كرامتهن وحقوقهن.
- كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تدمج بين البعد النظري والتحليل الميداني عبر تحليل مضمون التعليقات الرقمية، ما يعزز من فهم الظاهرة من زوايا متعددة.

3. **أهداف الدراسة**

- الكشف عن طبيعة العنف السيبراني الممارس ضد النساء في المنصات الرقمية الحديثة.
- التمييز بين أشكال العنف التقليدي والعنف الرقمي، وتحديد الخصائص الفريدة لكل منهما.
- تحليل أسباب تفشي هذا العنف في الفضاء الإلكتروني، والبحث في خلفياته الثقافية والاجتماعية.
- إبراز الآثار النفسية والاجتماعية للعنف السيبراني على النساء المستهدفات.
- اقتراح حلول واستراتيجيات وقائية للحد من الظاهرة، سواء على مستوى السياسات أو التوعية المجتمعية.

نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية، كونها تهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أبعادها ودلالاتها من خلال التفاعل الرقمي في الصفحات النسوية على موقع فيسبوك، دون التدخل في المتغيرات أو التأثير عليها.

وقد تم اعتماد منهج تحليل المضمون كمنهج رئيسي في هذه الدراسة، كونه الأنسب لتحليل الخطاب الرقمي، والكشف عن التمثلات الاجتماعية والرموز والمعاني الكامنة في التعليقات النصية. وقد تم تطبيق هذا المنهج من خلال أداة تحليل مصممة خصيصًا للدراسة، تسمح بفهم التفاعل من زواياه الشكلية والمضمونية، مع المزج بين التحليل الكمي (التكرارات والنسب) والتحليل الكيفي (التفسير والسياق).

أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها، حيث تم تصميم استمارة تحليل خاصة تحتوي على فئات شكلية ومضمونيه، تم استخلاصها بناءً على قراءة استكشافية أولية للتعليقات المأخوذة من الصفحتين المدروستين.

وقد مكنت هذه الأداة من تصنيف التعليقات وتحليلها وفق معايير دقيقة تتماشى مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها، حيث تم الاعتماد على التصنيف الفئوي للكشف عن طبيعة التفاعل الرقمي، والتمثلات الاجتماعية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وكذا أشكال العنف السيبراني التي تتعرض لها المرأة في الفضاءات الرقمية.

تم تطبيق أداة تحليل المضمون على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 60 تعليقًا (30 تعليقًا من كل صفحة)، موزعة على منشورات ذات صلة بموضوع الدراسة، مما ساعد في الوصول إلى نتائج كمية وكيفية تسمح بفهم أعمق للخطاب الرقمي الموجّه نحو المرأة.

مجتمع الدراسة وعينته:

يتكوّن مجتمع الدراسة من كافة التعليقات الصادرة عن مستخدمي موقع فيسبوك على الصفحات النسوية الجزائرية النشطة، والتي تعالج مواضيع اجتماعية متعلقة بالمرأة، وتشهد تفاعلًا جماهيريًا واسعًا.

أما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة، من خلال انتقاء 60 تعليقًا موزعة بالتساوي على صفحتين نسويتين نشيطتين، بواقع 30 تعليقًا من كل صفحة. وقد روعي في اختيار العينة أن تكون التعليقات مأخوذة من منشورات حديثة، وذات علاقة مباشرة بإشكالية الدراسة، بما يتيح فهم طبيعة الخطاب الرقمي الموجّه نحو المرأة وتحليل تمثلات النوع الاجتماعي والعنف السيبراني داخل الفضاء الافتراضي.

تم اختيار صفحتي [عالمك سيدتي الجميلة] و[الفراشة البضاء] نظرًا لنشاطهما المتواصل خلال الفترة الأخيرة من تاريخ 20 أكتوبر 2024 الى 25 فيفري 2025 إضافة إلى طابعهما النسوي الصريح، وتفاعلهما الكبير مع قضايا المرأة في المجتمع الجزائري.

4. **الدراسات السابقة**

- **دراسة نورة الغامدي :(2020)** تناولت أثر التنمر الإلكتروني على الفتيات في المرحلة الثانوية بالسعودية، وأظهرت أن العنف الرقمي يخلّف اضطرابات نفسية مثل القلق والعزلة والاكتئاب.
- **دراسة محمد علي عبد السلام :(2018)** تطرقت إلى "العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت"، مشيرًا إلى العلاقة الوثيقة بين الثقافة الأبوية وانتشار خطاب الكراهية ضد النساء في المنصات الرقمية.
- **تقرير الأمم المتحدة للمرأة :(UN Women, 2021)** أوضح أن واحدة من كل ثلاث نساء في العالم قد تعرضت لعنف إلكتروني، وأن هذا النوع من العنف غالبًا ما يكون بلا عقاب بسبب ضعف التشريعات أو غيابها.

دراسة مغاربية مشتركة :(2022) ركزت على تحليل التفاعل في صفحات التواصل النسائية بالجزائر وتونس، وتبيّن منها أن نسبة كبيرة من التعليقات الموجهة للنساء تحمل طابعًا عدوانيًا أو تسخيفا، خصوصًا في المواضيع المتعلقة بالاستقلالية والحرية الشخصية.

الفصل الأول

مدخل نظري للعنف السيبراني

تمهيد:

يُعتبر العنف السيبراني (الرقمي) من الظواهر المعقدة والمتزايدة في عصرنا الحديث، حيث يتداخل مع التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم. إن الفضاء الرقمي، الذي يُفترض أن يكون منصة للتواصل والتفاعل الإيجابي، أصبح ساحةً جديدةً لممارسة أشكال متعددة من العنف، مما يثير قلق المجتمعات والأفراد على حد سواء. يتجلى العنف السيبراني في عدة أشكال، مثل المضايقة الإلكترونية، والبلطجة الرقمية، والاعتداءات على الخصوصية، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات.

تتعدد أسباب انتشار هذه الظاهرة، بدءًا من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعزز من الهيمنة الذكورية، وصولًا إلى العوامل التكنولوجية التي تسهل ارتكاب هذه الأفعال دون عقاب. كما أن آثار العنف السيبراني تتجاوز الفضاء الافتراضي لتنعكس على الحياة الواقعية، مما يؤدي إلى تداعيات نفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة.

في هذا الفصل، سنستعرض تعريف العنف السيبراني وأشكاله، ونناقش دوافع انتشاره وآثاره، مع الإشارة الى العنف القائم على النوع الاجتماعي. سنسلط الضوء على التحديات التي تواجه المجتمعات في التصدي لهذه الظاهرة، ونسعى لفهم كيفية تأثيرها على الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

المبحث الأول: العنف السيبراني (الرقمي):

المطلب الأول: تعريف العنف السيبراني (الرقمي)

نظرًا لأن الشبكة العنكبوتية تُعد فضاءً مفتوحًا للجميع، فقد أصبحت بيئة خصبة لظهور أشكال جديدة من العنف، الأمر الذي دفع بعض العلماء إلى وصفها بأنها ساحة لـ"حرب باردة" حديثة، حيث تتخذ الاعتداءات أشكالًا غير تقليدية تُمارس عبر الوسائل الرقمية.

وفي هذا السياق، برزت عدة مفاهيم تصف هذه الظاهرة، من بينها:

(العنف السيبراني: Cyberviolence) وهو استخدام التكنولوجيا الرقمية لممارسة أفعال عدائية تهدف إلى إلحاق الضرر بالآخرين.

المضايقة الإلكترونية (Cyberharcèlement) وتشير إلى السلوكيات المتكررة التي تستهدف الأفراد عبر الإنترنت، مثل التهديد أو التشهير أو الإزعاج المستمر.

البلطجة الإلكترونية (Cyberbullying) وهي شكل من أشكال العنف السيبراني الذي يتجسد في التنمر والإساءة، خاصة ضد الفئات الضعيفة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل.

ورغم اختلاف هذه المفاهيم في بعض التفاصيل، إلا أنها جميعًا تعبّر عن ظاهرة واحدة تتمثل في السلوك العدواني الموجه ضد الآخرين عبر أدوات الاتصال الحديثة. وتشير الدراسات المنهجية إلى أن هذه الظاهرة تُعد من التحديات الصعبة التي يصعب القضاء عليها نهائيًا، نظرًا لطبيعة الفضاء الرقمي المفتوح وانتشار التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة اليومية.[1]

وفي صياغ ذالك نذكر العنف ضد المرأة (عبر الفضاءات الرقمية) والذي يُعرَف باعتباره أي فعل يتضمن الإيذاء أو الاعتداء على النساء، خصوصًا عندما تُستغل فيه تقنيات المعلومات والاتصالات. يمكن أن يكون هذا عبر استخدام الهواتف المحمولة، أو الهواتف الذكية، أو الانترنت، أو حتى منصات التواصل الاجتماعي بكل ما تحتويه من محتوى، أو من خلال البريد الإلكتروني. يُستهدف هذا النوع من

[1] بليردوح كوكب الزمان وآخرون دواعي وتداعيات ظاهرة العنف الرقمي عند الشباب عبر مواقع التواصل الإجتماعي. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية المجلد 7 العدد 4ماي 2022 ص 390

العنف النساء لمجرد كونهن نساء، كما تُشير إلى ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إن هذه الظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية وتنطوي على تكنولوجيا تجعل من السهل، وأحيانًا حتى خفي، الانتقام والإساءة. [1]

يُعرف هذا النمط من العنف، والذي يرتبط بتكنولوجيا العصر الحديث، بأنه أحد أشكال العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع. إنه يتضمن مجموعة متنوعة من الأفعال التي تُعبر عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تتم ارتكابها أو تشجيعها أو حتى تفاقمها بواسطة تقنيات المعلومات والاتصالات. لكي يُصنف هذا السلوك كعنف، يجب أن يتكرر بشكل متعمد، ويتجلى في أشكال متعددة مثل المضايقات اللفظية، والتحقير، والإهانة، والتهديدات. ولكن ما يُميز هذا النوع من العنف عن غيره هو عنصر التخفي؛ حيث يُمارس من خلال هوية مجهولة. ولا يقف الأمر عند فرد واحد، بل قد يمتد ليشمل جماعات. ويمكن أن يتخذ شخص ما هذا السلوك كوسيلة لترهيب نظرائه داخل نفس البيئة الاجتماعية. وفي هذه الحالة، تكون المواجهة مع المُعنِّف أو المُتنمِّر من أصعب الأمور بالنسبة للضحايا، مما يجعلهم عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.[2]

يمكن القول، بطريقة مقتضبة ولكن معبرة، إن العنف الإلكتروني هو ذلك الشكل من العنف الذي يحدث في الفضاء الافتراضي، ذلك العالم المربك الذي يجتاز الحدود ويعبر القارات بلا هوادة. إنه يتمثل في الوصول بطريقة غير قانونية أو بلا إذن إلى حسابات الأفراد، بهدف انتزاع معلوماتهم الشخصية، سواء لاستخدامها، أو تعديلها، أو تشويه سمعتهم. وآثاره الضارة، للأسف، لا تتوقف عند الشاشات؛ بل تمتد لتعكس تأثيراتها إلى الحياة الواقعية، حيث يمكن أن تكون هذه الآثار مدمرة في العديد من الأحيان، بل وقد تدفع النساء والفتيات لتحمل عواقب مؤلمة تصل إلى فقدان حياتهن.[3]

[1] مريم أولاد الشايب. العنف الرقمي ضد النساء تعددت الأشكال والهدف واحد. مجلة الكريديف. العدد53.شارع الملك عبد العزيز آل سعود نهج فرحات بن عافية (تونس) جانفي 2022 ص 8

[2] يوسف بلعباس، العنف الرقمي ضد المرأة وتجلياته على العلاقات الإجتماعية في ظل جائحة كورونا في تصور أستاذات التعليم العالي_الفيسبوك أنموذجا_دراسة ميدانية_مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية المجلد 8 العدد 2جامعة غليزان (الجزائر) ديسمبر 2023 ص41-42

[3] علي صالح الحديثي. الحماية القانونية للمرأة من العنف الإلكتروني، مجلة الإجتهاد القضائي المجلد 12 العدد 20،أكتوبر 2019،العراق ص203

المطلب الثاني: سمات العنف الرقمي

لا يُعد العنف الموجه ضد المرأة ظاهرةً حديثةً، بل هو امتداد لممارسات ضاربة في جذور التاريخ، حيث تُكشف النقاب عن تعرُّض النساء عبر العصور – في ظل السلم والحرب – لأشكال متعددة من العنف، غالباً ما يكون الدافع وراءها عوامل مرتبطة بهويتهن الجنسية أو النوع الاجتماعي، أو انتمائهن العرقي أو الطائفي، أو وضعهن الثقافي والاقتصادي، أو حتى توجهاتهن الفكرية والسياسية. لكن الجديد اليوم يتمثل في تطور آليات تنفيذ هذه الممارسات، واتساع نطاقها الكمي والنوعي، مما خلق إشكاليات قانونية معقدة، خاصة عندما يُستخدم العنف كأداة قسرية لاستغلال المرأة وتحقيق أهداف ذاتية أو جماعية، بل وحتى مؤسساتية في بعض الأحيان.

وإذا كان العنف يُعزى إلى جذور اجتماعية وثقافية متشابكة، فإن ملامحه الحديثة ارتبطت بشكل وثيق بالتطور التكنولوجي المتسارع وثورة المعلومات، حيث تحوّلت منصات التواصل الرقمي إلى فضاءاتٍ لابتكار أشكال عنفية مستحدثة. فمن اختراق الخصوصية عبر الوصول غير المشروع إلى الحسابات الشخصية لسرقة البيانات أو تزويرها، إلى التشهير الإلكتروني بنشر محتوى مُفبرك أو مسيء، مروراً بالابتزاز العاطفي باستغلال الصور الحميمية، ووصولاً إلى انتحال الهوية لتنفيذ حملات تشويه منظمة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتسع ليشمل التحرش الرقمي المُمنهج عبر الرسائل التهديدية المتكررة، أو إرسال مواد إباحية غير مرغوب بها، أو حتى استخدام تقنيات التتبع لمراقبة تحركات الضحايا.

يُشكّل هذا النمط من العنف انتهاكاً صارخاً للكرامة الإنسانية، ويعكس تدهوراً أخلاقياً واجتماعياً ينعكس سلباً على بنية العلاقات الإنسانية. فالعنف الرقمي ليس مجرد اعتداء فردي، بل هو تعبير عن أزمة قيمية تهدد النسيج المجتمعي، حيث تتحول التقنيات الحديثة – التي صُممت لخدمة البشرية – إلى أدواتٍ لتكريس الظلم وترسيخ صورٍ مشوّهة عن المرأة.[1]

[1] علي صلاح الحديثي. الحماية القانونية للمرأة من العنف الإلكتروني مجلة الإجتهاد القضائي المجلد 12 العدد 20 أكتوبر2019،ص204-205

المطلب الثالث: الفرق بين العنف الرقمي والعنف التقليدي

عندما نتحدث عن العنف بشكل عام، فإننا نشير إلى تجاوز الحدود الشخصية والحميمية للفرد بهدف إلحاق الأذى به. هذه الحقيقة تنطبق أيضًا على المستوى الإلكتروني، حيث تكون الآثار النفسية والاجتماعية مشابهة لتلك التي تحدث في الواقع. الفرق هنا هو أن الأذى لا يُمارس بشكل مباشر عبر العنف البدني، ولكن يمكن أن يؤثر على الأفراد بطرق أخرى، مما يؤدي إلى أعراض مشابهة لتلك التي تظهر في الحياة الواقعية.

يمارس العنف الإلكتروني على عدة مستويات، مثل تدمير الشخصية، أو إلحاق الأذى بالعلاقات الحميمة، أو استخدام كلمات جارحة، أو التشهير، أو المساس بسمعة الشخص. في بعض الحالات، قد يصل الأمر إلى التهديد أو حتى التحرش الجنسي، مما يتجاوز الحدود المقبولة. هذه الظواهر تمثل تحديًا خاصًا للمراهقين والمراهقات، حيث يمكن أن تؤثر بشكل كبير على صحتهم النفسية وعلاقاتهم الاجتماعية.

تزايد استخدام الأجهزة الإلكترونية، وخاصة الهواتف الذكية، أصبح شائعًا بين الجميع، مما يؤدي إلى ارتفاع الإحصائيات المتعلقة بهذا الاستخدام. تنتقل العقلية الذكورية من العالم الواقعي إلى الفضاء الإلكتروني، مما يزيد من تفاقم المشكلة. في البيئة الرقمية، يشعر المتحرش أو المعنف بأنه في مأمن من العقاب، مما يشجعه على الاستمرار في سلوكياته العدوانية. قد تكون هذه السلوكيات مدفوعة بدوافع جنسية أو شخصية، حيث يستخدم الأفراد الوسائل الإلكترونية لإلحاق الأذى دون أن تظهر هويتهم الحقيقية. من المهم الإشارة إلى أن العنف الإلكتروني يختلف عن العنف التقليدي في عدة جوانب، مما يستدعي فهمًا أعمق لهذه الظاهرة.[1]

بالتالي يمكننا الإشارة الى أن العنف الرقمي (السيبراني) يختلف عن العنف التقليدي في عدة جوانب وفروق وهي كالتالي:

يواجه الضحايا صعوبة في التعرف على مرتكبي العنف الإلكتروني، حيث يمكنهم إخفاء هويتهم أو التظاهر بهويات أخرى، كما يمكنهم حذف المحتوى الذي يتضمن العنف، على عكس العنف التقليدي.

[1] محسن بن زكور، العربي أخبار نيوز، ظاهرة العنف الإلكتروني.. ماهي وكيف يتم التعامل معها 2021/30/26

1. يتم تنفيذ العنف الإلكتروني عن بُعد، مما يعني أنه لا يتطلب مواجهة مباشرة بين الأطراف المتنازعة، وغالبًا ما يكون في شكل افتراضي، مما يجعل الضحية غير مدرك لما يحدث حتى يُخبره شخص آخر بعد فترة.
2. لا يتطلب العنف الإلكتروني استخدام أسلحة، بل يكفي الاعتماد على الحاسوب أو الهاتف المحمول عبر الإنترنت أو منصات التواصل الاجتماعي.
3. على عكس العنف التقليدي، لا يتطلب العنف الإلكتروني تخطيطًا مسبقًا، بل يحدث بشكل عفوي دون التفكير في العواقب.
4. يمكن تنفيذ العنف الإلكتروني في أي وقت ومن أي مكان، مما يجعله غير محدود زمنيًا أو مكانيًا، بخلاف العنف التقليدي.
5. قد يؤدي العنف الإلكتروني إلى تفاقم حالات العنف التقليدي.
6. يجد الضحايا صعوبة في التخلص من آثار العنف الإلكتروني، حيث يمكن أن يبقى المحتوى العنيف محفوظًا على الأجهزة، بينما ينتهي العنف التقليدي عادةً خلال فترة قصيرة
7. قد يتجنب ضحايا العنف الإلكتروني إبلاغ السلطات بسبب الخوف من الفضيحة، خاصة في القضايا المتعلقة بالشرف.[1]

[1] اسلام ويب، اعلام خال من العنف مقالات اسلام ويب09/02/2020

المبحث الثاني: أشكال العنف السيبراني (الرقمي) ومخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي الذي تيسره الفضاءات الرقمية

المطلب الأول: أشكال العنف السيبراني (الرقمي)

تُعتبر جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء كانت عبر الإنترنت أو خارجه، انتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية.

تشمل بعض الأشكال الشائعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا ما يلي:

- جمع المعلومات الشخصية ونشرها: يتضمن ذلك الكشف عن معلومات شخصية أو وثائق تعريفية أو تفاصيل عن الأفراد على الإنترنت دون موافقتهم، وغالبًا ما يكون ذلك بنية خبيثة. قد تشمل هذه المعلومات العنوان، الاسم الحقيقي، أسماء الأطفال، أرقام الهواتف، أو البريد الإلكتروني.
- التهديدات بالعنف: تشمل التهديدات المباشرة وغير المباشرة بالاعتداء الجسدي أو الجنسي، والتي يمكن أن تنتقل بسرعة إلى العالم الخارجي.
- إساءة استخدام الصور والفيديوهات: تتضمن هذه الإساءة استخدام الصور أو مقاطع الفيديو للتهديد أو المضايقة، مثل نشر صور حميمة دون موافقة أصحابها، أو التقاط صور حميمة بدون إذن، أو استخدام تقنيات مثل التزييف العميق لتشويه صورة الضحايا.
- المضايقات والتنمر عبر الإنترنت: يتم استخدام المنصات الإلكترونية للتخويف والتهديد، مما يسبب المعاناة واستهداف النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم من خلال تعليقات أو صور مسيئة.
- خطاب الكراهية: يشير إلى استخدام لغة مهينة ومسيئة عند الإشارة إلى شخص أو مجموعة بناءً على هويتهم، مما يؤدي إلى تجريد النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم من إنسانيتهم ويشجع على العنف ضدهم.
- الكشف عن التوجه الجنسي أو الهوية: يتضمن ذلك الكشف عن التوجه الجنسي أو هوية النوع الاجتماعي للأفراد دون موافقتهم، مما يعد انتهاكًا لحقهم في الخصوصية.
- الابتزاز الرقمي: يشمل سرقة المعلومات الرقمية لشخص ما واستخدامها للضغط عليه للقيام بأشياء معينة، مثل دفع المال أو تقديم صور حميمة.

- المراقبة الموجهة: تشير إلى مراقبة شخص أو مؤسسة معينة باستخدام برمجيات تجسس للوصول إلى أنشطتهم وبياناتهم الخاصة. غالبًا ما تدفع النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم ثمنًا أكبر عندما تُنتهك خصوصيتهم، حيث يمكن استخدام بياناتهم كسلاح ضدهم.

هذه بعض الأشكال المتعددة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا، والذي يمكن تعريفه بطرق مختلفة، نظرًا لتطور التكنولوجيا وسلوكيات المستخدمين بشكل مستمر.

المطلب الثاني: مخاطر العنف القائم على النوع الإجتماعي الذي تيسره الفضاءات الرقمية

تكمن خطورة العنف الرقمي في كونها تقتحم فضاء شاسعًا وغير محدود، ألا وهو عالم الإنترنت. هنا، يصبح من الصعب للغاية السيطرة على المحتوى المنشور، خاصّة عندما يتعلق الأمر بالنساء، في المجتمعات العربية التي تحكمها منظومة من القيم والتقاليد التي لا تقبل التجاوز أو الاختراق. بل، إن العنف الرقمي أكثر خطورة من العنف التقليدي، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة: أولاً، يصعب الهروب منه، وثانيًا، يتسع جمهور المستهدفين بشكل مخيف، وثالثًا، فإن أولئك الذين يمارسون هذا العنف غالبًا ما يكونون مجهولين وغير مرئيين، مما يزيد من وطأة الموقف.[1]

يتم تصنيف العنف الإلكتروني بناءً على نية الفعل ونطاقه، وهناك عدة طرق لتصنيفه، مثل نوع السلوك، الضحية، الجاني، والتكنولوجيا المستخدمة. من بين أشكال العنف الإلكتروني نجد التحرش عبر الإنترنت، المطاردة الإلكترونية، والإباحية الانتقامية، حيث يُعتبر الأطفال والمراهقون والنساء من الفئات الأكثر تعرضًا لهذه الأشكال. الأطفال والمراهقون هم الأكثر عرضة للتنمر الإلكتروني، بينما النساء يواجهن بشكل أكبر المطاردة الإلكترونية والإباحية الانتقامية.

يمكن أن يرتكب العنف الإلكتروني أفراد أو مجموعات أو منظمات، ويعود دافع الجناة إلى مجموعة متنوعة من الأسباب، مثل الانتقام أو المكاسب المالية أو الأيديولوجيات السياسية. تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، البريد الإلكتروني، والرسائل النصية كوسائل لتنفيذ هذا العنف. العنف الإلكتروني يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية مثل الضيق العاطفي، الأذى الجسدي، الخسائر المالية،

[1] قمقاني فاطمة الزهراء. العنف ضد المرأة العنف الرقمي ضد المرأة أنموذجا. مجلة الحكمة للدراسات الإجتماعية. المجلد 11 العدد 3 جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر) 2023/09/22 ص64

وتضرر السمعة. من المهم أيضًا أن نلاحظ أن العنف الإلكتروني غالبًا ما يتداخل مع أشكال أخرى من العنف، مثل العنف المنزلي، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة في الحياة الواقعية.

بشكل عام، يشعر ضحايا العنف السيبراني بعدم الأمان في استخدام أدوات الاتصال، مثل الشبكات الاجتماعية ومواقع الإنترنت. وقد قدم مؤلفون مختلفون تعريفات متنوعة للعنف السيبراني، حيث يُعتبر التحرش أحد جوانب هذا العنف. التحرش يتضمن سلوكيات غير مرغوب فيها تستند إلى العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي، مما يؤثر سلبًا على الآخرين من خلال انتهاك كرامتهم أو استخدام الترهيب والإذلال.

وفقًا لماكجرو، يمكن أن يتجلى العنف السيبراني في إرسال رسائل بريد إلكتروني مسيئة أو تهديدية، أو من خلال التخريب الإلكتروني، حيث يقوم الجاني بإرسال رسائل عشوائية متعددة للضحية. كما يمكن أن يحدث هذا النوع من العنف خلال جلسات الدردشة المباشرة. ومع ذلك، فإن عدم وجود تعريفات موحدة لبعض أشكال العنف السيبراني، مثل التحرش، يؤدي إلى استمرار هذه الأفعال دون عقاب. الأفراد والكيانات يمكنهم تبني تعريفاتهم الخاصة، مما يجعل من الصعب تحديد السلوك المسيء. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يعتبر سلوك ما مسيئًا من قبل الجميع، مما يزيد من تعقيد فهم العنف السيبراني.[1]

أدت التطورات التكنولوجية، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، إلى زيادة تعقيد ظاهرة العنف السيبراني. فقد ساهمت الأدوات التي تتيح إنشاء محتوى إباحي مزيف في تمكين الجناة من إنتاج مواد صريحة، مما أدى إلى تداخل الحدود بين ما هو حقيقي وما هو مزيف. وغالبًا ما يواجه الضحايا صعوبات كبيرة في نفي صحة هذه المواد، مما يزيد من معاناتهم.

كما ساهمت منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة في تسريع انتشار المحتوى الضار. فخوارزميات التفاعل تعزز بشكل غير مقصود السلوكيات المسيئة، بينما توفر خدمات المراسلة المشفرة للجناة الحماية والسرية من سلطات إنفاذ القانون.

[1] the roots of digital aggregation: Exploring Cyber _violence through a systematic literature review, International journal of information management data insights, volum 4,issue 2,november 2024,100281

إن مستقبل العنف الإلكتروني ضد النساء يثير قلقًا كبيرًا. فاحتمالات التعرض للإساءة في البيئات الرقمية الجديدة، مثل الميتافيرس أو الواقع الافتراضي، تثير بالفعل مخاوف، حيث يجد الجناة طرقًا متطورة لاستغلال الأفراد الضعفاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة العالمية للإنترنت تجعل من الصعب محاسبة الجناة، حيث يتجاوز العنف الإلكتروني الحدود الوطنية. كما أن الأطر القانونية غير المتسقة أو الضعيفة تزيد من تفاقم هذه المشكلة، مما يترك العديد من الضحايا بلا وسائل فعالة للإنصاف.

لذا، يمكن القول إن العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات يمثل قضية ملحة تهدد سلامتهن وكرامتهن ومشاركتهن في الفضاء الرقمي. ورغم أن المبادرات المختلفة التي تظهر قوة النشاط الشعبي في مواجهة هذه الانتهاكات، إلا أن حجم وتعقيد المشكلة يتطلبان حلولًا شاملة. من خلال معالجة الجوانب القانونية والتكنولوجية والاجتماعية للعنف الإلكتروني والتكيف مع التهديدات الجديدة، يمكننا العمل على خلق بيئة رقمية آمنة حيث يمكن للنساء والفتيات أن يزدهرن دون خوف من الأذى.[1]

[1] United nations. Cyber violence Against Womens and girls: The Growing threat of digital age. 05/12/2024

المبحث الثالث: دوافع إنتشار العنف الرقمي و آثاره

المطلب الأول: عوامل انتشار العنف الرقمي: التكنولوجية والاجتماعية و الثقافية

يُعتبر العنف الرقمي ضد النساء والفتيات ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم، حيث لا تقتصر أسبابه على ثقافة أو تقليد معين، بل تتعلق بمشكلات هيكلية أوسع تشمل المعايير الاجتماعية والمعتقدات الراسخة التي تحدد الأدوار الجندرية.

العوامل الاجتماعية:

تلعب المعايير الاجتماعية دورًا كبيرًا في تعزيز السلطة التقليدية للذكور، حيث تُستخدم أساليب العنف للحفاظ على هذه السلطة. يظهر ذلك في كيفية تعامل المعلمين مع الطلاب، حيث يُستخدم العنف أحيانًا كوسيلة للسيطرة وتعزيز المعايير الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي. كما أن الفقر يُعتبر عاملاً رئيسيًا في العنف ضد النساء، حيث أظهرت دراسات أن النساء الفقيرات يواجهن مستويات أعلى من العنف، مما يؤثر على فرصهن في العمل وتحقيق الاستقلال المالي. في العالم العربي، تعاني النساء من مستويات فقر مرتفعة مقارنة بنظيراتهن في أوروبا وأمريكا الشمالية، مما يزيد من الفجوة في الأجور والفرص الاقتصادية. على سبيل المثال، تُظهر الإحصائيات أن فجوة الأجور في مصر تصل إلى حوالي 22%، مما يعكس التمييز المستمر ضد النساء في سوق العمل.

العوامل التكنولوجية:

تواجه النساء والفتيات تحديات جديدة في الفضاء الرقمي، حيث يتعرضن للتحرش والترهيب عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات. تشير الدراسات إلى أن النساء أكثر عرضة للعنف السيبراني بمعدل 27 مرة مقارنة بالرجال، مما يعيق إدماجهن الرقمي ويمنعهن من الاستفادة من الفرص الرقمية. على الرغم من أن التكنولوجيا يمكن أن تعزز التواصل والتمكين، إلا أنها قد تعزز أيضًا الأدوار التقليدية وتساهم في نشر ثقافة كراهية النساء. يُعتبر الأمن والمضايقة من أكبر العوائق التي تحول دون استخدام النساء للتكنولوجيا، مما يؤدي إلى فقدانهن للفرص الرقمية.

العوامل الثقافية:

تتجلى العوامل الثقافية في المعايير الاجتماعية التي تعزز هيمنة الرجال وتخضع النساء. يُعتبر الجهل بحقوق المرأة وعدم احترامها من العوامل المساهمة في العنف القائم على النوع الاجتماعي. في بعض الثقافات، يُنظر إلى العنف ضد النساء كنوع من الرجولة، مما يعزز من استمرار هذه الظاهرة. تُمارس الضغوط الاجتماعية بشكل قوي لامتثال النساء لهذه المعايير، مما يؤدي إلى تفشي العنف ضدهن.

بشكل عام، تتداخل هذه العوامل لتشكل بيئة معقدة تسهم في استمرار العنف ضد النساء والفتيات، مما يتطلب جهودًا متعددة الأبعاد للتصدي لهذه الظاهرة.[1]

في دراسة أخرى لإستكشاف العنف السيبراني من خلال مراجعة منهجية الأدبيات العوامل التي تؤثر على المشاركة في العنف السيبراني تم تحديد العوامل التي تدفع الأفراد نحو العنف الإلكتروني من خلال الأدبيات في هذه المراجعة المنهجية، حيث تم تصنيفها إلى أربع فئات رئيسية:

الشخصية، النفسية، التكنولوجية، والبيئية. يعتمد هذا التصنيف على طبيعة العوامل وأهميتها وسياقها كما تم مناقشته في الأدبيات، بالإضافة إلى مراجعة التعريف العام لكل عامل.

تُعتبر العوامل الشخصية ذات تأثير كبير على سلوك الأفراد، حيث تؤثر بشكل ملحوظ على مواقفهم تجاه العنف الإلكتروني، وتختلف هذه التأثيرات من شخص لآخر. غالبًا ما تؤدي هذه العوامل إلى تصورات وسلوكيات مختلفة بشأن التنمر الإلكتروني. تشير الأبحاث السابقة إلى أن ثلاثة عوامل شخصية رئيسية تم دراستها لتفسير العنف الإلكتروني تشمل العوامل الديموغرافية مثل الجنس والعمر، بالإضافة إلى الوعي بالتنمر الإلكتروني. تشير النتائج إلى أن النساء أكثر عرضة من الرجال لأن يكن ضحايا للعنف الإلكتروني.

من جهة أخرى، تم تحديد مجموعة من العوامل النفسية التي تؤثر على الانخراط في العنف السيبراني، أو قد تكون نتيجة له. تعتبر هذه العوامل حاسمة لفهم الظواهر المرتبطة. تشمل هذه العوامل

[1] ممدوح الغريب السيد يونس، العنف الرقمي القائم على النوع الإجتماعي لدى طالبات الجامعات المصرية: دراسة ميدانية في ضوء نظرية بيير بورديو، جامعة الأزهر كلية التربية، مجلة التربية العدد 197 الجزء2 يناير 2023 ص 342-343

القلق، والثقة، والاعتماد على النفس، والتعاطف، والاكتئاب، وانخفاض ضبط النفس، والمعتقدات المعيارية. وقد أظهرت الدراسات أن الأفراد الذين يعانون من مشاكل عاطفية مثل الاكتئاب والقلق هم الأكثر تورطًا في العنف الإلكتروني. كما أن الافتقار إلى التعاطف يعد عاملًا آخر، حيث يميل مرتكبو التنمر الإلكتروني إلى عدم فهم مشاعر الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بعض الأبحاث أن العنف الإلكتروني قد ينجم عن رغبة الأفراد في الانتقام من أقرانهم. تشمل العوامل النفسية الأخرى التي تم الإبلاغ عنها بشكل أقل قوة الأنا، الاندفاع، المثالية، النرجسية، والإحباط.

تشير العوامل النفسية إلى تاريخ من مشاكل الصحة العقلية، مثل سوء إدارة الغضب والاكتئاب، مما قد يزيد من احتمالية الانخراط في العنف الإلكتروني. كما تشير العوامل الاجتماعية إلى تاريخ التعرض للتنمر أو الاستبعاد الاجتماعي، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة لاستخدام العنف الإلكتروني كوسيلة للانتقام أو لإثبات السلطة. أما العوامل الثقافية، فتتعلق بالقيم والمعتقدات التي قد تدفع الأفراد نحو العنف الإلكتروني، خاصة في الثقافات التي تُعتبر فيها العدوانية صفات مرغوبة. وأخيرًا، تشير العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى الخلفيات ذات الدخل المنخفض، حيث يُظهر الأفراد في هذه الظروف ميلًا أكبر للانخراط في العنف الإلكتروني كوسيلة لتخفيف التوتر أو نتيجة لعدم وجود دعم اجتماعي.

ترتبط العوامل التكنولوجية بتأثير استخدام التكنولوجيا، حيث تلعب دورًا مهمًا في ظاهرة العنف السيبراني. أظهرت الدراسات التي تمت مراجعتها العديد من العوامل التكنولوجية مثل الوصول إلى الإنترنت والمضايقة عبر البريد الإلكتروني والمراسلة الفورية وأنشطة الإنترنت. تؤكد الأبحاث على أهمية التحكم في استخدام التكنولوجيا للحد من الانخراط في الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك العنف الإلكتروني. كما تم التأكيد على ضرورة الرقابة الأبوية على استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.

تشمل العوامل التكنولوجية التي قد تسهم في العنف الإلكتروني ما يلي:

1. سهولة الوصول إلى أدوات العنف الإلكتروني مثل الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي.

2. عدم الكشف عن الهوية الذي توفره منصات الاتصال عبر الإنترنت، مما يسهل المشاركة في العنف الإلكتروني دون خوف من الانتقام.

3. خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تعزز المحتوى المثير، مما يؤدي إلى تفشي خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني.

4. أدوات التشفير التي تعيق جهود إنفاذ القانون في تعقب مجرمي الإنترنت.

5. استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الهجمات الإلكترونية، مما يزيد من تعقيد اكتشافها.

6. الترابط المتزايد بين الأجهزة عبر إنترنت الأشياء، مما يوفر فرصًا جديدة لمجرمي الإنترنت.

7. الألعاب الإلكترونية التي قد تؤدي إلى التحرش والتنمر في البيئات الافتراضية.

8. نقص التدابير الأمنية المناسبة للدفاع ضد الهجمات الإلكترونية.

9. تقدم الواقع الافتراضي الذي قد يسهل العنف الإلكتروني.

تساهم جميع هذه العوامل التكنولوجية في خلق بيئة تزداد فيها احتمالية حدوث العنف السيبراني، مما يجعل من الصعب منعه ومعالجته.

تشمل العوامل البيئية السمات الخارجية لبيئة الفرد، مثل الأسرة والمدرسة. وقد أظهرت المراجعة المنهجية أن العوامل البيئية مثل تماسك الأسرة والمعايير الذاتية للوالدين بشأن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر عبر الإنترنت تؤثر بشكل كبير على سلوك الأفراد في مجال الجرائم الإلكترونية.

تشمل العوامل البيئية التي قد تزيد من احتمالية الانخراط في العنف الإلكتروني ما يلي:

1. المعايير الاجتماعية والثقافية التي قد تجعل المجتمعات التي تتسامح مع العنف أكثر عرضة للعنف الإلكتروني.

2. الفجوات الاقتصادية والتعليمية التي تعرض الأفراد لمخاطر أكبر بسبب ضعف الموارد ونقص الفرص.

3. عدم الاستقرار السياسي والقمع الحكومي الذي قد يؤدي إلى العنف الإلكتروني كوسيلة للاحتجاج.

4. عدم الكشف عن الهوية والإفلات من العقاب الذي يعزز انعدام المساءلة.

5. توافر التكنولوجيا وسهولة الوصول إليها.

من المهم ملاحظة أن هذه العوامل ليست متعارضة، بل غالبًا ما تتداخل وتؤدي إلى تفاقم بعضها البعض. على سبيل المثال، أظهرت دراسة تأثير تدابير البقاء في المنزل بسبب كوفيد-19 على العنف ضد المرأة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث كشفت أن واحدة من كل ثلاث نساء تعاني من العنف الجسدي أو الجنسي في حياتها، مع زيادة المخاطر للنساء المحرومات.[1]

كما تناولت دراسة أخرى قامت بها كل من نادية السقاف و بهجة علي شورية في الصومال، تسلط هذه الدراسة الضوء على العوامل المتعددة التي تسهم في انتشار العنف الرقمي، مثل التعليم، والصعوبات الاقتصادية، والبطالة، وتعاطي المخدرات، والعلاقات العاطفية غير الصحية، بالإضافة إلى ضعف تنفيذ القوانين والتشريعات، واستخدام منصات التواصل الاجتماعي بشكل غير آمن.

أشارت إحدى المشاركات من مقديشو إلى أن "انتشار المعلومات عبر الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى تفشي العنف الرقمي، مما قد يسبب آثارًا اقتصادية واجتماعية كبيرة." وأوضح آخرون أن أسباب العنف الرقمي ضد النساء تشمل "إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي" و"سهولة إخفاء الهوية"، مما يجعل الرجال يشعرون بالأمان في ارتكاب هذه الأفعال دون خوف من العقاب.

كما ذكرت إحدى الضحايا، التي فضلت عدم ذكر اسمها، أنها تعرضت للتحرش الرقمي من قبل أشخاص مجهولين، حيث كانت تتلقى رسائل مسيئة وصورًا غير لائقة. وأشارت إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى غياب القوانين الصارمة ووسائل الحماية، مما يسهل استهداف النساء.

تحدثت إسمهان محمد حسن، ناشطة في مجال حقوق المرأة، عن كيفية انتشار العنف الرقمي، مشيرة إلى أن الرجال يشعرون بأنهم محصنون من العواقب بسبب ضعف القوانين. وأكدت أن العادات الثقافية تلعب دورًا في تعزيز هذا السلوك، حيث ينظر الرجال إلى أنفسهم كأقوى من النساء، مما يشجعهم على انتهاك حقوقهن.

[1] جذور العدوان الرقمي: استكشاف العنف السيبراني من خلال مراجعة منهجية للأدبيات، العوامل التي تؤثر على المشاركة في العنف السيبراني، المجلة الدولية لبيانات إدارة المعلومات، المجلد 4،العدد 2،نوفمبر 100281/2024

كما أظهرت المقابلات أن هناك نقصًا في الوعي حول العنف الرقمي وأثره على الصحة النفسية، حيث يعاني العديد من الأفراد من الجهل بالمعرفة الرقمية وإجراءات الأمان. وأكدت إحدى المشاركات أن "الجهل هو أحد الأسباب الرئيسية للعنف الرقمي.

تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية في تشكيل بيئة تعزز العنف الرقمي ضد النساء، مما يؤدي إلى وصمة اجتماعية وخوف من ردود الفعل المجتمعية. وأوضح الدكتور محمد طاهر عبدالكريم، أستاذ علم النفس، أن تطبيع بعض أشكال التحرش الرقمي يساهم في تقليل قيمة رفاهية النساء النفسية والعاطفية.

في الختام، يتطلب التصدي للعنف الرقمي ضد النساء تعزيز الوعي وتطبيق القوانين بشكل فعال، بالإضافة إلى تغيير المواقف الثقافية السلبية تجاه النساء.[1]

المطلب الثاني: آثار العنف السيبراني_النفسية والإجتماعية والاقتصادية والقانونية

يمكن أن يترك العنف الرقمي آثارًا نفسية واجتماعية سلبية على الضحايا، كما أنه يعزز التمييز ضد النساء. لذا، فإن التصدي لهذا النوع من العنف يعد أمرًا ضروريًا يتطلب تضافر جهود جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.[2]

- أجريت دراسة استكشافية حول العنف الرقمي ضد النساء في دولة الإمارات العربية تكشف الآثار المترتبة عن العنف الرقمي ضد النساء
- تشير الأخصائية النفسية جين إلى أن التأثيرات النفسية في الإمارات تشمل الأرق، نوبات الهلع، والقلق، مما يؤدي إلى مشاعر شديدة من الذل. في بعض الحالات، قد تتصاعد هذه المشاعر إلى مستويات متطرفة، مما يسبب تشويه صورة الذات، وقد تدفع الضحايا إلى سلوكيات إيذاء النفس.
- للتعامل مع هذه المشاعر، من المهم أن يتحدث الضحايا مع الأصدقاء أو المختصين، وتذكير أنفسهم بأن ما يحدث ليس خطأهم. كما أن طلب الدعم واستخدام استراتيجيات التكيف الصحية

[1] بهجة على شورية، نادية السقاف، فهم ومعالجة العنف الرقمي ضد النساء في الصومال، المركز الدولي للأبحاث و التنمية، سبتمبر 2024،ص 22-20

[2] بهجة على شورية، نادية السقاف، مرجع سبق ذكره، ص 26

يعد أمرًا ضروريًا. ومع ذلك، تشير جين إلى أن الأصدقاء قد لا يدركون تمامًا تأثير العنف الرقمي، مما قد يؤدي إلى تقليل دعمهم وتعاطفهم مع الضحية.[1]

تُعتبر آثار العنف الرقمي على النساء قضية خطيرة تتجاوز مجرد الإساءة عبر الإنترنت، حيث يُمكن أن تُحدث تأثيرات سلبية عميقة على الصحة النفسية والاجتماعية للضحايا. يُعتقد البعض أن العنف في الفضاء الإلكتروني يمكن تجاهله، لكن الدراسات، مثل تلك التي أجرتها منظمة العفو الدولية، تُظهر أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف الرقمي يُعانين من مستويات مرتفعة من التوتر والقلق، وقد يصل الأمر إلى الاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس، مما يؤثر سلبًا على حياتهن اليومية.

تشير الأبحاث إلى أن الإساءة عبر الإنترنت قد تكون أكثر ضررًا من العنف الواقعي، حيث تمتد آثارها لتشمل جوانب متعددة من حياة المرأة. وقد أظهرت دراسة أخرى من مركز البحوث ودراسات وتوثيق الإعلام حول المرأة في تونس أن العنف الرقمي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات نفسية خطيرة، خاصة في المجتمعات المحافظة التي تفرض قيودًا اجتماعية معينة. تعاني بعض النساء من مشاكل أسرية وفقدان الشعور بالأمان، مما يؤدي إلى العزلة والخوف.

كما أظهرت دراسة نشرتها شبكة VAW Learningأن العنف الإلكتروني يمكن أن يكون امتدادًا لتجارب العنف التي تعاني منها النساء في علاقاتهن العاطفية، حيث يُستخدم كوسيلة للسيطرة.

تتضمن الآثار النفسية للعنف الرقمي القلق، تشوه صورة الذات، وأحيانًا تصل إلى أفكار انتحارية أو سلوكيات إيذاء النفس. كما يُعاني الضحايا من الأرق ونوبات الهلع والخوف من مغادرة المنزل، بالإضافة إلى الشعور بالذل.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد يؤدي العنف الرقمي إلى فقدان الوظائف وتقليص الفرص المهنية، خاصة إذا كان المعتدي يعمل في نفس المؤسسة.

اجتماعيًا، غالبًا ما تفضل الأسر عدم الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية خوفًا من نظرة المجتمع، مما يعمق مشاعر القهر والغضب. تعاني النساء من وصمة اجتماعية رغم كونهن ضحايا، مما قد يدفعهن إلى التمرد على الأعراف والتقاليد.

[1] مرجع نفسه، ص 27

بالتالي، يُظهر العنف الرقمي تأثيرات متعددة تتطلب اهتمامًا جادًا من المجتمع والجهات المعنية لحماية حقوق النساء وتعزيز سلامتهن في الفضاء الإلكتروني.[1]

تناولت دراسة ميدانية أجريت بجامعة غليزان الجزائر العنف الرقمي ضد المرأة و تجلياته على العلاقات الإجتماعية في ظل جائحة كورونا في تصور أستاذات التعليم العالي والتي تجلت نتائج هذه الدراسة لتوضح الآثار المترتبة عن العنف الرقمي ضد النساء:

المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور غالبًا ما ينظر إلى المرأة بنظرة دونية واحتقار. على الرغم من أن الإسلام قد كرم المرأة ومنحها مكانة رفيعة كربة منزل ومعلمة وأم، إلا أن هذه المكانة تتعرض للاهتزاز عندما تواجه المرأة التحديات والمواقف الصعبة. تتعرض النساء في المجتمع لعدة أشكال من العنف، بما في ذلك التحرش وخطاب الكراهية والعنف الرقمي، مما يؤدي إلى انتشار الفضائح بشكل سريع. هذه النظرة الاحتقارية تعزز من دائرة العنف ضد المرأة، حيث ينتقل العنف من الفضاء الرقمي إلى الواقع الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى إقصاء المرأة من المجتمع بعد الكشف عن خصوصياتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تترتب على هذه الآثار عواقب سلبية خطيرة، حيث قد تدفع الفتيات إلى الهروب من منازلهن إلى الشوارع، مما يحولهن من فتيات منزليات إلى فتيات شوارع، نتيجة للاتهامات التي تلاحقهن والعار الذي يلحق بأسرهن. وفي بعض الحالات، قد تكون النتائج مأساوية، تصل إلى الانتحار كوسيلة للهروب من صعوبات الحياة. وقد أظهرت دراسة (حميدي، 2020) أن العنف الإلكتروني ضد النساء له آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، حيث تعتبر الآثار النفسية الأكثر انتشارًا، مثل القلق وتدهور الصورة الذاتية، وأحيانًا قد تؤدي هذه الآثار إلى أفكار انتحارية أو سلوكيات إيذاء النفس.

من جهة أخرى، أظهرت دراسة (Wenzelو Walsh،2003) أن تأثير الإساءة النفسية يفوق تأثير الإساءة الجسدية، حيث أن الإساءة النفسية تؤدي إلى تآكل الثقة بالنفس وتقدير الذات لدى الضحية، مما يقلل من قيمتها. سواء كانت هذه الإساءة تتم بشكل مباشر أو تحت غطاء الإرشاد، فإن النتائج تبقى

[1] يوسف بلعباس، العنف الرقمي ضد المرأة و تجلياته على العلاقات الإجتماعية في ظل جائحة كورونا في تصور أستاذات التعليم العالي بالفيسبوك أنموذجا _دراسة ميدانية _مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الإجتماعية المجلد 8 العدد 2 جامعة غليزان الجزائر ديسمبر 2023 ص54_52

متشابهة. في النهاية، تفقد الضحية إحساسها بذاتها وقيمتها الشخصية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس، والشعور بالإحباط والاكتئاب، والاعتماد على الآخرين، مما يؤثر سلبًا على صحتها النفسية وقدرتها على اتخاذ القرارات

أظهرت النتائج هذه مجموعة من الآثار السلبية التي يسببها انتشار العنف الرقمي ضد المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي. من أبرز هذه الآثار أنها تعقد حياتها الأسرية وتزيد من قلقها، مما يؤدي إلى حالة من التوتر النفسي والعصبي. كما تؤثر هذه الظاهرة سلبًا على العلاقات الاجتماعية للمرأة بسبب النظرة المجتمعية السلبية، مما قد يؤدي إلى عزلتها عن محيطها.

يمكن تفسير هذه النتائج من خلال إدمان مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تجد المرأة في العالم الافتراضي مساحة للتعبير عن نفسها والتواصل مع الآخرين، بحثًا عن ما تفتقده في حياتها الواقعية. وبما أن المرأة تميل إلى العاطفية وتبحث عن الاستقرار النفسي والاجتماعي، فإنها تصبح مستخدمة نشطة لهذه المنصات، مما يعزز ارتباطها بالعالم الافتراضي ويخلق لديها شعورًا بالقبول.

تتجلى آثار العنف الرقمي في التفكك الأسري، الطلاق، تسرب الأبناء من المدارس، واضطراب العلاقات الأسرية، مما يدمر إنسانية المرأة ويؤثر سلبًا على بناء حياة قائمة على التعاون بين الجنسين. كما أن العنف الرقمي يعيق تنظيم الأسرة وتنشئتها بشكل سليم.

أما على الصعيد الصحي، فقد أظهرت الدراسات أن العنف الرقمي يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للمرأة، وقد يصل الأمر إلى الإعاقة وعدم القدرة على أداء واجباتها بشكل صحيح، مما ينعكس سلبًا على شعورها بالإبداع والتطور. كما يرتبط العنف الرقمي بزيادة حالات الانتحار وجرائم القتل، ويؤدي إلى الاكتئاب واضطراب العلاقات الشخصية، مما يدفع بعض النساء للهروب من منازلهن.[1]

في السياق اليمني، يُعتبر العنف الرقمي ضد النساء ظاهرة متزايدة تعكس التحديات الاجتماعية والثقافية العميقة. هذا النوع من العنف يؤدي إلى تفشي حالات العزلة الاجتماعية القسرية، مما يؤثر سلبًا على مشاركة النساء في الأنشطة الاجتماعية المختلفة. كما يحد من قدرة النساء على التنقل بحرية، سواء في الفضاء الرقمي أو في الحياة اليومية، ويقيد قدرتهن على التعبير عن آرائهن وأفكارهن بشكل مستقل.

[1] يوسف بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 58

نتيجة لذلك، تستمر الهيمنة الذكورية في المجتمع، مما يعزز التفاوتات القائمة ويعيق تقدم النساء نحو تحقيق المساواة والتمكين. هذه الديناميات تؤدي إلى تفشي الخوف والقلق بين النساء، مما يجعلهن أكثر عرضة للتمييز والعنف، ويزيد من صعوبة كسر حلقة العزلة والتمييز التي يعانين منها.

تظهر التجارب المتعددة في المجتمعات المحافظة كيف يمكن أن تؤدي المخاوف من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى اتخاذ تدابير صارمة ضد حقوق النساء. في بعض الحالات، وخاصة في البيئات المحافظة، تم منع النساء والفتيات من استخدام الهواتف الذكية وتقنيات الإنترنت بشكل كامل تحت ذريعة الحماية من العنف. على سبيل المثال، في مديرية بني حشيش، وهي مجتمع ريفي في محافظة صنعاء، قام بعض الرجال بتوقيع وثيقة غير رسمية تهدف إلى منع النساء من استخدام الهواتف الذكية. كما تم الضغط على النساء والفتيات لإخفاء هوياتهن، حيث تلجأ بعض الفتيات إلى استخدام أسماء مستخدمين ذكورية في الفضاء الرقمي كوسيلة للحصول على شعور من الحرية الإلكترونية.

يتجاوز تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا النساء والفتيات ليشمل الأسر بأكملها، وقد يمتد ليؤثر على المجتمعات ككل. تظهر إحدى الحالات كيف اضطرت امرأة ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى الانتقال من مدينة إلى أخرى نتيجة تلقيها تهديدات بالقتل. في حالات أخرى، اضطرت عائلات بأكملها إلى الانتقال إلى أحياء جديدة أو حتى إلى أجزاء مختلفة من اليمن للهروب من "العار" الناتج عن تعرض إحدى نساء العائلة لهذا النوع من العنف. وغالبًا ما يؤدي هذا الانتقال إلى فقدان القدرة على الوصول إلى فرص العمل والشبكات الداعمة، وتكون حالات الانتقال القسري شائعة بشكل خاص في المجتمعات الأكثر محافظة.

يزيد العنف القائم على النوع الاجتماعي من خطر تعرض النساء والفتيات لعواقب نفسية، مثل انخفاض تقدير الذات، والقلق، والاكتئاب، والارتباك، وفي الحالات القصوى، الأفكار الانتحارية، مما يؤدي إلى الانتحار أو محاولات الانتحار. على سبيل المثال، حاولت ناشطة يمنية مشهورة الانتحار بعد تعرضها لعدة أشهر من الابتزاز. كما أن الضغوط الاجتماعية وثقافة اللوم المرتبطة بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تؤدي إلى تفاقم هذه العواقب النفسية، حيث أشار المشاركون في مقابلات وخبرات مركزة إلى أن النساء والفتيات اليمنيات يتعرضن بشكل متكرر للوم بسبب تعرضهن لهذا النوع من العنف.

يتضح هذا بشكل خاص عندما تشغل النساء مساحات عامة من خلال مشاركتهن في الأنشطة، حيث أشار أحد المشاركين إلى أن التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا يُعتبر "الثمن" الذي تدفعه النساء نتيجة لكونهن ناشطات.

أيضًا، يؤدي العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر التكنولوجيا إلى تقليل وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الأساسية. نتيجة للضغوط المجتمعية وثقافة اللوم المرتبطة بحالات العنف، قد تضطر النساء والفتيات إلى ترك المدرسة أو الجامعة، مما يحرمهن من فرص العمل وكسب الرزق.[1]

[1] تقرير لم يظهر عليه اسم الشخص القائم بإعدادها، نظرة على العنف القائم على النوع الإجتماعي عبر التكنولوجيا في اليمن، ACAPS ANALYSIS HUB YEMEN، 9سبتمبر 2024 ص3-4

خاتمة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتضح أن العنف السيبراني (الرقمي) يمثل تحديًا معقدًا يتطلب استجابة شاملة من جميع فئات المجتمع. إن فهم أشكال العنف السيبراني وأسبابه وآثاره هو خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة للتصدي لهذه الظاهرة.

تظهر الأدلة أن العنف الرقمي لا يقتصر على كونه مجرد اعتداءات فردية، بل هو تعبير عن أزمة قيمية وثقافية أعمق تهدد النسيج الاجتماعي. لذا، فإن التصدي للعنف السيبراني يتطلب جهودًا متكاملة تشمل التوعية، وتطوير القوانين، وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا.

علاوة على ذلك، يجب أن نعمل على تغيير المواقف الثقافية السلبية التي تعزز من العنف ضد النساء والفتيات، ونسعى لبناء بيئة رقمية آمنة تعزز من حقوق الإنسان وتضمن سلامة الأفراد. إن التحديات التي يطرحها العنف السيبراني تتطلب تضافر الجهود من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لضمان تحقيق العدالة والمساواة في الفضاء الرقمي.

الفصل الثاني

النوع الإجتماعي (الجندر)

والعنف القائم على النوع

تمهيد:

يُعدّ النوع الاجتماعي (الجندر) من المفاهيم المركزية في الدراسات الاجتماعية والثقافية، حيث يتجاوز الفهم البيولوجي للنوع ليشمل الأدوار والسلوكيات والتوقعات التي يفرضها المجتمع على الأفراد بحسب انتمائهم الجنسي. في هذا السياق، برزت ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي بوصفها إحدى أكثر صور التمييز والتهميش وضوحًا وتأثيرًا، خصوصًا في المجتمعات التي تعزز الصور النمطية وتكرّس التفاوتات الجندرية.

ويأخذ هذا العنف أشكالًا متعددة، منها الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي، ويطال بالدرجة الأولى النساء والفئات المهمشة جندريًا، ما يعكس اختلالات عميقة في بنى السلطة والعلاقات الاجتماعية. يهدف هذا الفصل إلى استكشاف العلاقة بين الجندر والعنف، من خلال تحليل السياقات التي تنتج هذا العنف، وآليات تكريسه، وكذلك السياسات والإجراءات الكفيلة بمكافحته.

المبحث الأول: النوع الاجتماعي (الجندر)

المطلب الأول: مفهوم الجندر وتطوره التاريخي:

الفرع الأول: مفهوم الجندر

مفهوم الجندر يشير إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تحدد السلوكيات والتوقعات المرتبطة بالذكور والإناث. وفقًا لأدبيات البنك الدولي، يتشكل الجندر من خلال مجموعة من السلوكيات المكتسبة اجتماعيًا، بالإضافة إلى الفروق البيولوجية التي تفسرها كل ثقافة. هذه الفروق تؤدي إلى توقعات اجتماعية حول الأدوار والسلوكيات المناسبة لكل جنس، وتؤثر على الحقوق والفرص المتاحة لكل من الرجال والنساء، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل العرق والأصل الإثني والطبقة الاجتماعية.

كما تشير عصمت محمد حوسو إلى أن الجندر يعد أحد أشكال التدرج الاجتماعي، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تحديد الفرص المتاحة للجنسين في أي مجتمع. يعكس الجندر الأدوار الاجتماعية التي يتبناها كل من الرجال والنساء في مختلف المؤسسات، بدءًا من الأسرة وصولًا إلى مراكز صنع القرار. يتطور مفهوم الجندر بناءً على القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع، ويختلف من ثقافة لأخرى ومن زمن لآخر، كما يتأثر بعلاقته بالجنس الآخر[1].

من جهة أخرى، يوضح تقرير صادر عن رابطة الاتصالات المتقدمة في جنوب أفريقيا أن الجندر هو مفهوم يعبر عن الهياكل الاجتماعية والثقافية التي تربط المجتمع بالسلوكيات والقيم المرتبطة بالذكور والإناث. هذه الهياكل تعززها الرموز والقوانين والأنظمة، وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها طبيعية وغير قابلة للتغيير. ومع ذلك، فإن التركيبات الجندرية تتشكل من خلال عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تُفهم صفات الذكور ونشاطاتهم على أنها متفوقة جوهريًا على الإناث.

يشير مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) إلى الأدوار والمسؤوليات التي يتولى كل من الرجال والنساء، والتي تتشكل نتيجة للتربية الأسرية والتأثيرات الثقافية والاجتماعية. تُكتسب هذه الأدوار

[1] نورا طلعت رمضان، قضايا النوع الاجتماعي في المجتمع الإفتراضي: دراسة تحليلية، حوليات آداب عين شمس، المجلد 45 (عدد أفريل-ماي 2017) ص 288-290

والتطلعات من خلال التعلم، وهي قابلة للتغيير مع مرور الزمن، كما أنها تختلف من ثقافة لأخرى، وأيضًا داخل الثقافة الواحدة.

تتداخل عوامل مثل المركز السياسي، والانتماء الطبقي، والعرق، والإعاقات الجسدية والعقلية، والعمر، لتشكل أبعادًا إضافية لهذه الأدوار. ومع ذلك، يظل مفهوم النوع الاجتماعي ذا أهمية كبيرة، لأنه عند تطبيقه في التحليل الاجتماعي، يكشف عن الطرق التي يتم بها تأسيس التبعية للنساء أو هيمنة الرجال في المجتمع. وبالتالي، فإن هذه التبعية ليست ثابتة أو محكومة بقضاء وقدر، بل هي عرضة للتغيير أو الإلغاء، مما يعني أنها ليست دائمة[1].

النوع الاجتماعي ليس مجرد صفة شخصية أو خاصية يحملها الفرد، بل هو فعل واعٍ يقوم به الإنسان بناءً على فهمه لما يُعتبر سلوكًا ذكوريًا أو أنثويًا مقبولًا. يتفاوت هذا السلوك من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر، مما يعني أن الأدوار الاجتماعية المرتبطة بالذكورة والأنوثة هي نتاج الثقافة والمجتمع، وليست طبيعية أو ثابتة.

يشير تير كارفر إلى أن مصطلح "جندر" يُستخدم أحيانًا للإشارة إلى الجنس وأحيانًا أخرى كمرادف للمرأة، لكنه في الواقع مفهوم معقد لا يزال يكتنفه الغموض. يمكن القول إن النوع الاجتماعي يعكس التحولات في مفهومي الذكورة والأنوثة والعلاقات بين الجنسين، حيث تتحول هذه العلاقات إلى علاقات قوة داخل المجتمع.

يعتبر النوع الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد سياسية، حيث يحدد كيف تؤثر الذكورة والأنوثة على وضع الأفراد وأدوارهم في المجتمع. وبالتالي، ينتقل من كونه مسألة شخصية إلى قضية عامة ومعقدة. يُعد النوع الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد مكانة الفرد في المجتمع، ويتداخل مع عوامل أخرى مثل الطبقة والعرق والثقافة، مما يؤثر على تصنيفات الأفراد.

على سبيل المثال، غالبًا ما يتمتع الرجل الأبيض بمكانة متفوقة في المجتمعات الغربية، بينما تعاني المرأة ذات الأصول الأفريقية من تمييز واضح. تبرز النسوية السوداء هذه العلاقات المعقدة، موضحة أن العرق والطبقة والنوع الاجتماعي ليست عوامل مستقلة، بل هي متداخلة.

[1] ... ابراهيم علاء الدين شريف، كتاب اديولوجية المواطنة، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018-ص106

تقول ماري جيمس كوكو، رئيسة منظمة حقوقية سودانية، إن المرأة النوبية تمثل مثالًا واضحًا على التمييز المزدوج الذي تواجهه النساء السودانيات، حيث تُعتبر مهمشة مرتين: كونها امرأة، وكونها تنتمي إلى أقلية عرقية.

يمكن تعريف النوع الاجتماعي بأنه الدور الاجتماعي والمكانة والقيمة المعنوية التي يشغلها الفرد في مجتمعه بناءً على كونه ذكرًا أو أنثى. ولتوضيح هذا المفهوم، يمكننا أن نلاحظ أن الصفات البيولوجية لكل من الرجل والمرأة ثابتة، لكن الأدوار الاجتماعية تتغير بتغير المجتمع والثقافة.

على سبيل المثال، اتسع دور المرأة في المجتمع العربي الحديث ليشمل العمل خارج المنزل، بعد أن كان مقتصرًا على دور الزوجة والأم في المجتمعات التقليدية. لذا، بينما تظل طبيعة المرأة كما هي، فإن دورها ومكانتها في المجتمع قد شهدت تغييرات كبيرة، وهذا هو جوهر مفهوم النوع الاجتماعي[1].

مصطلح "الجندر" يُستخدم في سياق الأمم المتحدة، ويُترجم عادةً إلى "الفروق بين الجنسين" أو "النوع الاجتماعي". يُعرف الجندر بأنه مجموعة الخصائص والأدوار الاجتماعية التي تُحدد للرجال والنساء، والتي تتشكل تاريخياً واقتصادياً ودينياً وثقافياً وعرقياً. وبالتالي، ما يمكن أن تقوم به النساء في مجتمع معين قد يقوم به الرجال في مجتمع آخر.

كما يُعتبر الجندر بُعداً عالمياً يُظهر حالة الفرد من الناحية الاجتماعية، ويعكس التناقضات الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها الأفراد بناءً على جنسهم، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً.

وفقاً لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة UNIFEM، يُشير الجندر إلى الأدوار المحددة لكل من الذكر والأنثى، والتي تتأثر بالتعليم وتختلف مع مرور الزمن، كما تتباين بشكل كبير داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. يعكس هذا المصطلح الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء.

[1] رشا سهيل، منصور "مفهوم النوع الإجتماعي الجندر وقضية المساواة النوعية بين سياسات التنمية". المجلة الدولية و الثقافة والعربية، العدد الثالث، الجزء الاول، ص445-447

ببساطة، يُعبر "الجندر" عن الصورة التي ينظر بها المجتمع إلى الأفراد كنساء ورجال، والأساليب المتوقعة في تفكيرهم وتصرفاتهم، وهو ما يعود إلى تنظيم المجتمع بدلاً من الاختلافات البيولوجية بين الجنسين. [1]

يُعتبر مفهوم الجندر نتاجًا اجتماعيًا يتضمن الأدوار والحقوق والمسؤوليات التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء. فعلى الرغم من أن الفرد يُولد كذكر أو أنثى، إلا أنه يصبح بعد ذلك ولدًا أو ابنة نتيجة للتنشئة الأسرية والاجتماعية. لفهم مفهوم الجندر بشكل أعمق، يجب أن نأخذ في الاعتبار ثلاث نقاط رئيسية:

* الجندر كعملية اجتماعية وثقافية: يُعتبر الجندر عملية مستمرة من الإنتاج الاجتماعي والثقافي، حيث يتجلى بطرق مختلفة حسب الزمان والمكان. فهو لا يُعبر عنه بالكلمات فقط، بل يظهر في الأدوار والسلوكيات التي يمارسها الأفراد.

* ترابط الجندر والنظام الاجتماعي: يُعتبر الجندر نظامًا من الممارسات المتشابكة التي تتجاوز الأفراد. فهو ليس مجرد خصائص فردية، بل هو مجموعة من الصفات والسلوكيات التي تتجلى في جميع مستويات البناء الاجتماعي. يتبنى الأفراد هذه الصفات منذ الولادة وفقًا لجنسهم، مما يتيح لنا فهم كيفية تأثير التفاعلات الاجتماعية والمؤسسات على تشكيل وإنتاج مفهوم الجندر.

أهمية الجندر في تنظيم العلاقات

يعود تعريف الجندر إلى دوره في تنظيم علاقات عدم المساواة بين الجنسين. إذا كانت الفروق البيولوجية تؤدي إلى عدم المساواة الجندرية، فإن الجندر يصبح عنصرًا حيويًا في توزيع القوة والامتيازات داخل المجتمع. لذا، يمكن القول إن الجندر مفهوم إنساني يتسم بالمرونة، حيث يتغير ويتطور عبر الثقافات المختلفة. وبالتالي، فإن أدوار الجندر ليست متساوية أو متوازنة، بل تتأثر بالمعايير الثقافية

[1] عيسى يونسي1،نسيمة تلي، النوع الإجتماعي الجندر مقاربة سوسيوتنموية مجلة العلوم الاجتماعية المجلد08 العدد: 2 مكرر(الجزء الثاني)/جويلية 2019 ص 83

والاجتماعية التي تحددها المجتمعات. وهذا يعني أننا نستطيع أن نعيد تعريف ذواتنا ونسهم في تغيير الأدوار الاجتماعية من خلال تحدي الوضع الراهن والسعي نحو التغيير الاجتماعي.[1]

بمنحى آخر، الجندر «النوع الاجتماعي» يُعَدُّ من المواضيع الأساسية التي تهتم بها مختلف الثقافات، حيث تسعى كل ثقافة إلى تقديم تفسير معين لوجود الجنسين البشريين وأدوارهما المتعددة، وفقًا لمفاهيم مثل القرابة "Kinship"، الجنس "Sex"، العمل "Work"، والعمر " ."Ageكما تعمل الثقافة على توجيه أفرادها في كيفية التعامل مع العلاقات بين الرجال والنساء داخل المجتمع.

ورغم تعدد المحاولات لتعريف الجندر، إلا أن أغلب التعريفات لا تزال تعتمد على الجنس البيولوجي (ذكر/أنثى) كأساس، بينما هناك اتجاه آخر يرى أن الجندر يُعرَّف بناءً على الأدوار " "Roles التي يؤديها الرجال والنساء داخل المجتمع، والتي تتشكل وفقًا للعادات والتقاليد والتوقعات الثقافية.

من الناحية اللغوية، تعود كلمة "الجندر" إلى الأصل اللاتيني "Genus"، الذي يشير إلى التمييز والاختلاف الاجتماعي للجنسين. كما أنه يصف الأدوار المنوطة بكلٍّ من النساء والرجال، بالإضافة إلى المعايير والمحظورات التي تحددها الثقافة المجتمعية. ووفقًا لهذا الفهم، فإن الأدوار الجندرية "النوعية" ليست ثابتة، بل تختلف من ثقافة إلى أخرى، كما أنها قابلة للتغيير والتطور.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد الأدوار الجندرية، مثل العمر "Age"، الطبقة الاجتماعية، والظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع. وعليه، يمكن أن تتباين أدوار الرجال والنساء ومكانتهم حتى داخل الثقافة الواحدة. لذلك، يُعتبر الجندر مفهومًا ديناميكيًا، حيث إنه لا يقتصر على الوظائف البيولوجية، بل يشمل أيضًا الأدوار الاجتماعية التي يمكن أن تتغير بمرور الزمن، تبعًا للعوامل الثقافية والاجتماعية المختلفة[2].

[1] سليم سهلي، البحث العلمي و النوع الإجتماعي في الفضاء الجامعي_ دراسة ميدانية_ الملتقى الوطني الرابع حول راهن جودة الاداء التدريسي للاستاذ الجامعي، فيفري2018 ص45

[2] هدير محمد محمود عبد الحافظ، مفهوم الجندر و الدور البنائي المتغير: دراسة انثوبولوجية، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد 68،العدد 91 2022،ص588_590

الفرع الثاني: تطور الجندر التاريخي

تطور مفهوم الجندر تاريخيًا

1. الجذور الأولى لمفهوم الجندر

يعود أصل مصطلح الجندر ((Genderإلى اللغة اللاتينية، حيث تعني كلمة " Genusالجنس" من حيث الذكورة والأنوثة. لكنه كمفهوم اجتماعي حديث، بدأ يبرز في الدراسات الأكاديمية والحركات النسوية كأداة تحليلية تُستخدم لفهم التفاوتات بين الرجال والنساء من منظور اجتماعي وثقافي، وليس فقط بيولوجي.

في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، بدأت الدراسات المتعلقة بالتنمية تركز على وضعية المرأة في المجتمعات المختلفة، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة في الحقوق والفرص بين الجنسين. ونتيجة لذلك، ظهر مفهوم "النساء في التنمية" ((Women in Development – WIDالذي ركّز على إدماج المرأة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن هذا المفهوم لم يكن كافيًا لأنه استمر في التعامل مع المرأة كعنصر منفصل عن السياق الاجتماعي الذي يحدد أدوارها، مما دفع الباحثات النسويات إلى البحث عن مصطلح أشمل يأخذ بعين الاعتبار تأثير البُنى الاجتماعية والثقافية على تحديد أدوار كل من الرجل والمرأة. وهكذا ظهر مصطلح الجندر في التنمية ((Gender in Development – GIDكبديل أكثر شمولًا.

2. الجندر في السبعينيات: بداية المصطلح

في بداية السبعينيات، بدأ مصطلح الجندر في الظهور بشكل واضح في الدراسات الغربية المتعلقة بالتنمية والعلوم الاجتماعية. وتعتبر الباحثة البريطانية آن أوكلي Ann Oakley من أوائل من استخدموا هذا المصطلح، حيث فرّقت بين "الجنس" Sex كخاصية بيولوجية، و"الجندر" Gender كمنتج اجتماعي يحدد الأدوار والتوقعات المرتبطة بكل من الذكور والإناث. وأكدت أن الفروق بين الرجال والنساء لا تُحدد فقط من خلال البيولوجيا، بل من خلال التنشئة الاجتماعية والثقافة السائدة في كل مجتمع.

3. الجندر في الثمانينيات: الانتشار العالمي

في الثمانينيات، انتشر مفهوم الجندر بشكل واسع، خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وقد ساعدت الدراسات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية في تعزيز استخدامه. خلال هذه الفترة، بدأت منظمة العمل الدولية ((ILOابتبني المصطلح للإشارة إلى الفروقات الاجتماعية بين الذكور والإناث، بدلًا من الفروقات البيولوجية.

كما شهدت هذه الحقبة نقاشات مكثفة حول تأثير سياسات التكيف الهيكلي، التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على النساء. حيث أظهرت الدراسات أن هذه السياسات زادت من الأعباء الاقتصادية على المرأة، مما عزز الحاجة إلى تحليل أعمق لواقع النساء والتمييز القائم عليهن داخل المجتمعات المختلفة. وهنا بدأ يتم استخدام الجندر كأداة تحليلية لفهم العلاقات الاجتماعية وليس فقط كتصنيف للذكور والإناث.

4. الجندر في العالم العربي: النصف الثاني من الثمانينيات

في النصف الثاني من الثمانينيات، بدأ مفهوم الجندر يدخل إلى العالم العربي من خلال دراسات المنظمات الدولية والبرامج التنموية. ومع ذلك، فقد واجه المفهوم مقاومة كبيرة، خاصة من التيارات الفكرية المحافظة التي رأت فيه محاولة لتغيير البنية التقليدية للأسرة والمجتمع.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العديد من الباحثات والناشطات العربيات بدأن في تبني المصطلح لاستخدامه في تحليل وضعية المرأة العربية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم، والعمل، والمشاركة السياسية. وأصبح الجندر جزءًا من النقاشات حول التنمية في المنطقة، حيث بدأ استخدامه لفهم كيفية تأثير العادات والتقاليد على الأدوار التي تُسند إلى كل من الرجال والنساء.

5. الجندر في التسعينيات: الاعتراف الدولي والتطور السياسي

في التسعينيات، أصبح الجندر مفهومًا أساسيًا في النقاشات المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. وكان لهذا التطور تأثير كبير على السياسات الدولية، خاصة بعد توقيع اتفاقية سيداو

((CEDAWعام 1979، التي صادقت عليها معظم الدول بحلول 1981، والتي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

وقد جاء الاعتراف الرسمي بالجندر كمفهوم رئيسي في تحليل التفاوتات بين الجنسين خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ((ICPDالذي انعقد في القاهرة عام 1994، حيث تم التركيز على أهمية إدراج البعد الجندري في جميع استراتيجيات التنمية.

إضافة إلى ذلك، كان مؤتمر بكين عام 1995 لحظة محورية في تاريخ تطور مفهوم الجندر، حيث أكدت الوثائق الرسمية الصادرة عن المؤتمر أن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يمكن أن يقتصر على منح المرأة حقوقًا قانونية فقط، بل يجب أن يشمل تغيير الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحدد أدوار كل من الرجل والمرأة داخل المجتمع.

6. الجندر في القرن الواحد والعشرين: التحولات الحديثة

مع دخول القرن الحادي والعشرين، لم يعد مفهوم الجندر محصورًا فقط في النقاشات الأكاديمية أو السياسية، بل أصبح جزءًا من استراتيجيات العمل التي تعتمدها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم.

وأصبحت قضية تمكين المرأة والمساواة الجندرية من القضايا الأساسية التي يتم تبنيها في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما بدأ مفهوم الجندر يتوسع ليشمل ليس فقط الفروقات بين الرجال والنساء، بل أيضًا تأثير الطبقة الاجتماعية، والعرق، والثقافة على كيفية تشكيل الأدوار الاجتماعية.[1]

7. تطور مفهوم الجندر: من التحليل النفسي إلى العلوم الاجتماعية

بدأ مصطلح الجندر بالظهور في منتصف الخمسينيات والستينيات، حيث كان أول من استخدمه في سياق علم النفس هو المحلل النفسي روبرت ستولر Robert Stoller ، الذي درس العلاقة بين الهوية الجنسية والاختلافات النفسية والاجتماعية بين الذكور والإناث. اعتبر ستولر أن الهوية الجندرية

[1] "علم اجتماع المرأة" محاضرة، كلية الآداب، جامعة المثنى، 2024،ص 1-5

تتشكل نتيجة تفاعل العوامل البيولوجية مع العوامل النفسية والاجتماعية، مشيرًا إلى أن كون الشخص "رجلًا" أو "امرأة" لا يعتمد فقط على الجنس البيولوجي، بل يتأثر أيضًا بالمحيط الاجتماعي والتنشئة.

في تلك الفترة، لم يكن لمصطلح "الجندر" التأثير الواسع الذي اكتسبه لاحقًا، حيث كان استخدامه مقتصرًا على التحليل النفسي والدراسات الطبية المتعلقة بالهوية الجنسية. لكن مع ظهور الحركات النسوية في السبعينيات، بدأ المفهوم يتوسع ليشمل التحليل الاجتماعي والثقافي، مما أدى إلى تبنيه من قبل العلوم الاجتماعية، ليصبح أداة تحليلية لدراسة الفروقات بين الرجال والنساء في المجتمعات المختلفة.

8. الجندر في السبعينيات: التأثير النسوي والتحول إلى مفهوم اجتماعي

في بداية السبعينيات، تبنت الباحثة البريطانية آن أوكلي Ann Oakley مفهوم الجندر كأداة تحليلية، حيث ميزت بين "الجنس" Sex كخاصية بيولوجية، و"الجندر" Gender كمفهوم اجتماعي وثقافي. أكدت أوكلي أن الأدوار الجندرية ليست ثابتة أو فطرية، بل هي نتاج التنشئة الاجتماعية والتقاليد والثقافة التي تحدد ما يُعتبر "مناسبًا" لكل جنس داخل المجتمع.

ساهمت هذه الأفكار في إثارة نقاشات واسعة في الأوساط الأكاديمية والنسوية، حيث تم استخدام الجندر لنقد الهياكل الاجتماعية التقليدية التي تفرض أدوارًا محددة على الرجال والنساء، وتعزز الفروقات بينهما بناءً على تصورات مجتمعية أكثر منها طبيعية. بدأت الحركات النسوية في أوروبا وأمريكا الشمالية باستخدام مصطلح الجندر لتحليل التفاوتات الاقتصادية، والقانونية، والثقافية بين الجنسين، مما أدى إلى إدخاله في الأدبيات الأكاديمية ودراسات المرأة.

9. السياق الاجتماعي لنشأة الجندر: الحركات النسوية وتأثيرها

شهد القرن التاسع عشر تصاعدًا في المطالب النسوية بالمساواة، حيث ظهرت العديد من المؤلفات التي ركزت على حقوق النساء في التعليم، والعمل، والمشاركة السياسية. وفي عام 1895، ظهر مصطلح "النسوية" (Feminism) لأول مرة، ليعبر عن تيار فكري يطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية للنساء.

مرت الحركات النسوية بمرحلتين رئيسيتين كان لهما دور كبير في تطور مفهوم الجندر:

1. **الموجة النسوية الأولى** (القرن 19 – منتصف القرن 20): ركزت على الحقوق المدنية للمرأة، مثل حقها في التصويت، والعمل، والتعليم. اعتبرت الناشطات في هذه الفترة أن الفروقات بين الجنسين لا يجب أن تمنع النساء من ممارسة حقوقهن الأساسية، خاصة في المجتمعات التي كانت تقيد حرية المرأة بشكل صارم.

2. **الموجة النسوية الثانية** (الخمسينيات – السبعينيات): وسّعت نطاق النقاش ليشمل قضايا أعمق مثل العنف الأسري، والحقوق الإنجابية، وعدم المساواة في سوق العمل. في هذه الفترة، بدأ مفهوم الجندر يأخذ مكانه كأداة تحليلية لفهم كيف تؤثر البُنى الاجتماعية والثقافية على توزيع الأدوار بين الجنسين، وهو ما أدى إلى دمجه في الدراسات الأكاديمية.

4. السياق الأكاديمي لنشأة الجندر: من الدراسات النسوية إلى العلوم الاجتماعية

في السبعينيات والثمانينيات، أصبح الجندر مفهومًا رئيسيًا في العلوم الاجتماعية، حيث بدأ يُستخدم كإطار نظري لتحليل:

- كيفية بناء الأدوار الاجتماعية لكل من الرجال والنساء.
- تأثير الثقافة والقيم المجتمعية على تحديد مفهوم الذكورة والأنوثة.
- العلاقة بين الجندر والسلطة في المجتمعات الأبوية.

مع تطور هذا المجال، بدأت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في أوروبا وأمريكا بتقديم برامج متخصصة في الدراسات الجندرية، التي أصبحت فرعًا من الدراسات النسوية. في هذه المرحلة، تحول الجندر من مجرد مصطلح يستخدم في النقاشات النسوية إلى أداة بحثية تُستخدم لفهم التفاوتات الاجتماعية من منظور أوسع.

1. الجندر في التسعينيات وما بعدها: التحول إلى سياسة عالمية

مع نهاية التسعينيات، لم يعد الجندر مفهومًا نظريًا فقط، بل أصبح جزءًا من السياسات العامة للمنظمات الدولية. كان لهذا التحول تأثير كبير على وضع المرأة عالميًا، حيث ساهم في تعزيز مفاهيم التمكين النسوي والمساواة الجندرية في مختلف المجالات.

من بين الأحداث البارزة التي ساهمت في ترسيخ مفهوم الجندر عالميًا:

- اتفاقية سيداو ((CEDAWعام 1979: التي صادقت عليها معظم الدول بحلول عام 1981، وهدفت إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (– (ICPDالقاهرة 1994: الذي ركّز على ضرورة إدماج تحليل الجندر في سياسات التنمية.
- مؤتمر بكين 1995: حيث تم الاعتراف رسميًا بالجندر كإطار تحليلي ضروري لتحقيق المساواة بين الجنسين.

بعد هذه المؤتمرات، أصبح الجندر جزءًا لا يتجزأ من النقاشات حول حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وأصبح يُستخدم في تحليل تأثير القوانين، والسياسات الاقتصادية، والتعليم، والإعلام على العلاقة بين الرجال والنساء داخل المجتمعات المختلفة.

2. الجندر في القرن الواحد والعشرين: التحولات الحديثة

مع دخول القرن 21، تطور مفهوم الجندر ليشمل قضايا جديدة مثل:

- علاقة الجندر بالطبقة الاجتماعية والعرق والثقافة.
- تحليل تأثير الإعلام والتكنولوجيا على تشكيل الهوية الجندرية.
- دراسة الجندر كمتغير يؤثر على توزيع الفرص الاقتصادية والمهنية.

لم يعد الجندر مقتصرًا فقط على النقاشات النسوية، بل أصبح يُستخدم لتحليل جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأفراد وفقًا لنوعهم الاجتماعي. كما بدأ يظهر في النقاشات

السياسية، حيث أصبح يُستخدم لفهم كيفية تأثير القوانين والسياسات الحكومية على تحقيق المساواة بين الجنسين.[1]

وفي الاخير يمكن القول بأن مفهوم الجندر شهد تطورًا مستمرًا منذ نشأته في الخمسينيات، حيث انتقل من مفهوم نفسي إلى إطار تحليلي اجتماعي، ثم تحول إلى سياسة عالمية تُطبق على مستوى الدول والمنظمات الدولية. لعبت الحركات النسوية والدراسات الأكاديمية دورًا رئيسيًا في تطوير هذا المفهوم، مما جعله اليوم أحد المفاهيم الأساسية في تحليل العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: الفرق بين النوع الإجتماعي (الجندر) والجنس:

التمييز بين الجنس والنوع الاجتماعي (الجندر) يعد أمرًا مهمًا لفهم الأدوار الاجتماعية والبيولوجية. الجنس يشير ببساطة إلى التصنيف البيولوجي للأفراد كذكور أو إناث، بينما النوع الاجتماعي يتناول الأدوار والمهارات التي يتم اكتسابها من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية، والتي تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات.

الجنس هو مجموعة الخصائص البيولوجية التي تحدد الأفراد، مثل الأعضاء التناسلية والوظائف الجنسية الأولية والثانوية، وهي خصائص ثابتة لا تتغير مع مرور الزمن. في المقابل، النوع الاجتماعي يتعامل مع الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء، بما في ذلك الحقوق والواجبات والصور الاجتماعية. هذه الأدوار ليست ثابتة، بل قابلة للتغيير والتعديل بناءً على التحولات الثقافية والاجتماعية.

يمكننا أن نفهم الجنس من خلال ثلاثة جوانب رئيسية:

1. **الجانب التشريحي:** الذي يتعلق بالتركيب الداخلي للأعضاء التناسلية، بما في ذلك الخصائص الجنسية الأولية التي يمكن التعرف عليها عند الولادة.

2. **الجانب الفسيولوجي:** الذي يتناول الوظائف المرتبطة بهذه الأعضاء، مثل القدرة الجنسية والخصائص الجنسية الثانوية.

[1] ليلى قريدي، مفهوم الجندر و اشكالية الترجمة، مجلة التمكين الإجتماعي المجلد 02/العدد04/ديسمبر2020/ص40-43

3. **الجانب الأحيائي:** الذي يشمل الغدد الصماء التي تنظم وتدعم تطور هذه الأعضاء على مر مراحل الحياة، بدءًا من الولادة وحتى الشيخوخة.[1]

عند مناقشة مفهوم الجندر، من الضروري الإشارة إلى الجنس كمفهوم موازٍ. يعتبر بعض الباحثين أن الجنس والجندر مرتبطان ارتباطًا وثيقًا. فعندما نتحدث عن جنس الإنسان، يجب أن نأخذ في الاعتبار الخصائص والميزات التي تشكله، والتي يمكن أن تتغير أو تثبت من خلال الأفعال والسلوكيات والثقافة التي يتبناها الفرد. الجنس يشير إلى التكوين الجسدي والبدني للإنسان، بما في ذلك الوظائف الجنسية والطبيعية، وغالبًا ما يرتبط بالخصائص البيولوجية مثل الهرمونات والأعضاء التناسلية.

بالتالي، يتعارض مفهوم الجنس مع الجندر، الذي يُعتبر فكرة ثقافية أكثر، حيث يعكس المسلمات الثقافية التي تحكم سلوكيات الرجال والنساء. وغالبًا ما يدور النقاش حول ما إذا كان سلوك الأفراد يمكن أن يُعزى إلى عوامل بيولوجية أو ثقافية. ومع ذلك، هناك تداخل بين المفهومين، حيث لا يمكن فصل الجنس عن الجندر. الجنس ينتمي إلى البيولوجيا، بينما الجندر يتعلق بالحياة الاجتماعية.

الجندر يتضمن مجموعة من الصفات والسلوكيات التي يُكتسبها الفرد منذ الولادة بناءً على جنسه، مما يجعل الجنس مرجعًا أساسيًا لفهم الجندر وتحديد وظيفته. الجندر هو نظام من الممارسات المتنوعة التي تنظم العلاقات بين الجنسين، ويعكس الفروقات البيولوجية التي تؤدي إلى عدم المساواة الجندرية. هذا يؤدي إلى توزيع غير متوازن للسلطة والامتيازات في المجتمع.

بعض الكتابات النسائية تميز بين الجنس البيولوجي والجندر الثقافي، مشيرة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية بين الجنسين، وأن الاختلافات الموجودة هي بسيطة. وقد استخدمت هذه الكتابات كحجة للمطالبة بالمساواة الاجتماعية. ومع ذلك، أصبح التمييز بين الجنس والجندر موضوعًا للنقد، حيث تم كسر الفجوة بين الجنس كظاهرة بيولوجية والجندر كظاهرة ثقافية. من حيث المبدأ، لا يمكن الوصول إلى الحقائق البيولوجية بمعزل عن الخطابات الثقافية، مما يعني أنه لا يوجد جنس خارج الثقافة.

[1] معتصم تركي الضلاعين، "الجندر فجوة النوع الإجتماعي و دورها في اختلال البيئة الحامعية"، ط1،دار الخليج للنشر والتوزيع 2021ص 27_25

الجسد الجنسي دائمًا ما يُمثل في إطار ثقافي، مما يؤثر على كيفية تشكيل الذوات وبنائها اجتماعيًا. بما أن الجندر نظام مستقل عن الأفراد، فإن الجنس يحدد الصفات والسلوكيات المرتبطة بكل فرد. وبالتالي، فإن كل ما يتعلق بالجندر يتغير بتغير السياق الاجتماعي والتوقعات الجندرية المرتبطة به. الأطر الاجتماعية التي تحيط بالتفاعل الاجتماعي تفرض صفات وسلوكيات معينة على الأفراد.

لذا، يمكن القول إن الجندر يرتبط بالنوع البيولوجي، لكنه نمط غير ثابت يتغير من مجتمع لآخر، بينما الجنس يرتبط بالطبيعة البيولوجية لكل من الرجل والمرأة. من هنا، يمكن اعتبار الجندر مفهومًا مكتسبًا، وفي الوقت نفسه إنجازًا اجتماعيًا، حيث يمتد تأثيره من المستوى الفردي إلى مستوى التفاعل الاجتماعي، وصولًا إلى مؤسسات المجتمع المختلفة.

الجنس sex هو صفة بيولوجية وفسيولوجية تميز بين الذكور والإناث، حيث يعتمد تحديد الجنس على اختلاف الأعضاء التناسلية والكروموسومات. في المقابل، يُشير الجندر إلى النوع الاجتماعي، وهو مفهوم لا يرتبط مباشرة بالصفات البيولوجية، بل يتأثر بالثقافة والتجارب الشخصية.

تتمثل الفروق الأساسية بين الجنس والجندر في أن الجنس يُعتبر صفة ثابتة يتم تحديدها طبياً أثناء الحمل ويتم التأكد منها بعد الولادة، حيث يُعتبر كل من يمتلك أعضاءً ذكورية ذكراً، ومن تمتلك أعضاءً أنثوية أنثى، بغض النظر عن المكان. أما الجندر، فهو مفهوم مرن يتغير من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر.

على سبيل المثال، معايير الرجولة والصفات النمطية للمرأة في المجتمع الغربي خلال القرن السادس عشر تختلف تماماً عن تلك الموجودة في الألفية الثانية. قبل ظهور مصطلح الجندر الحديث، كانت كلمتا "الجنس" و"الجندر" تُستخدمان بالتبادل في اللغة الإنجليزية. ومع مرور الوقت، بدأت الدراسات الاجتماعية في تبني مصطلح الجندر ليصبح له معنى مختلف عن الجنس.[1]

تتعدد الفوارق بين مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) والجنس البيولوجي، ومن أبرز هذه الفوارق:

[1] عامر العبود "ما معنى الجندر (والفرق بين الجنس والجندر)" حلوها، 17/ يناير 2024 https://www.hellooha.com

1. الفوارق الاجتماعية والاقتصادية: يسعى الجندر إلى تقليل الفوارق القائمة على الخصائص البيولوجية والأدوار الاجتماعية التقليدية، مما يعزز من فرص الأفراد بغض النظر عن جنسهم.

2. **القيم والأخلاق:** يتعارض الجندر مع بعض القيم الدينية والأخلاقية التي تعتبر أساسية في بناء المجتمع، حيث يُنظر إليها أحيانًا على أنها تقيد حرية الأفراد وتعيق تطورهم.

3. **الروابط الأسرية:** يمكن أن يؤدي التركيز على الجندر إلى تآكل الروابط الأسرية التقليدية، حيث يُنظر إلى دور المرأة كزوجة وأم على أنه مؤقت، مما يضعف من أهمية دور الرجل كقائم على الأسرة.

4. **الحرية الفردية:** يُعتبر الجندر أحيانًا مبررًا لتجاوز القيم الأخلاقية والدينية، مما يفتح المجال لممارسات قد تُعتبر شاذة أو منحرفة، تحت شعارات مثل المساواة والحرية.

5. تمكين المرأة: يُفترض أن يشمل تمكين المرأة دعمها في مجالات تتناسب مع قدراتها، بدلاً من دفعها إلى مجالات قد لا تناسبها، مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوقها الإنسانية.

6. حق العمل: يُعتبر حق العمل للمرأة جزءًا من الجندر، لكن يجب أن يكون هذا الحق مقيدًا بما يتناسب مع قدراتها، وليس مجرد إدخالها في مجالات غير ملائمة.

7. **الرعاية الصحية:** يجب أن تكون الرعاية الصحية حقًا مكفولًا لكلا الجنسين، مع ضرورة أن تلتزم الدولة بتوفيرها دون المساس بحقوق الأفراد.

8. **الكفالة الاجتماعية:** تقع على عاتق الدولة مسؤولية رعاية الفئات الضعيفة، بما في ذلك كبار السن والمعاقين، وليس فقط تقديم المساعدات المؤقتة.

9. **العدالة الجندرية:** تقوم العدالة الجندرية على تحقيق التوازن بين الجنسين، حيث يُعتبر العدل وسيلة لتحقيق المساواة، مع مراعاة احتياجات كل فئة.

10. تمكين المرأة: يتضمن تمكين المرأة تعزيز قدرتها على اتخاذ القرارات والتحكم في حياتها، مما يساهم في تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، ويعزز من دورها في التغيير الاجتماعي.[1]

[1] سليم الحساني، الجندر (النوع الاجتماعي) "الهوية الشاذة"، الطبعة الأولى، دار قراطيس للطباعة و النشر و التوزيع 2023 ص 86-89

المطلب الثالث: أدوار الجندر في المجتمعات:

الجندر هو مجموعة العادات والسلوكيات المرتبطة بالذكر والأنثى داخل فئة اجتماعية معينة، مما يساعد في تقسيم العمل وفقًا للنوع. يتميز الدور الجندري بتصنيف الأفراد بناءً على التنميط الجندري والهوية الجندرية، حيث تُنسب للنساء مهام مثل الطبخ وتنظيف البيت، بينما يُكلف الرجال بأعمال مثل إصلاح السيارات. هذه التصنيفات ليست طبيعية، بل يفرضها المجتمع، وتتأثر بالقيم الثقافية والنظام الاجتماعي السائد.

المجتمع هو الذي يحدد هذه الأدوار وفقًا لتوقعاته من الأفراد، وهو أيضًا من يقيّم مدى نجاح الرجال والنساء في تأدية هذه المهام، بناءً على تصورات وسلوكيات تعكس القيم الاجتماعية المعتمدة.

في عام 1949، صدر كتاب "الجنس الآخر" للكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفوار، الذي يُعد من أهم الكتب المؤسسة للحركة النسوية. ترى دي بوفوار أن الرجل يفرض سطوته العاطفية على المرأة، لأنها قبلت بتحويله من شخص عادي إلى رمز مقدس. كما تعتقد أن المرأة لا تولد أنثى وفق المفهوم الاجتماعي، بل يتم تشكيل شخصيتها تبعًا للظروف البيولوجية، النفسية، والاقتصادية التي تحدد دورها في المجتمع.

أثارت مقولة دي بوفوار "المرأة لا تولد امرأة" جدلًا واسعًا بين الباحثين المهتمين بقضية الجندر، حيث تعكس عدم قدرة المرأة على التحرر من سيطرة الرجل اجتماعيًا وثقافيًا. وتؤكد الكاتبة أن الرجولة لا تزال تحتفظ بسحرها وتأثيرها القوي على النساء، مستندة بذلك إلى قواعد وأسس اجتماعية متجذرة.[1]

وتتمثل الأدوار الجندرية ايضا في الإنجاب والعمل والسياسة:

*** في الإنجاب:**

تعكس الأدوار الجندرية تلك المهام والمسؤوليات التي يحددها المجتمع لكل من الرجال والنساء وفقاً لعاداته وتقاليده. هذه الأدوار ليست ثابتة بطبيعتها، وإنما تتشكل وفقاً لتوقعات المجتمع، حيث يتم تقييم الأفراد بناءً على مدى تطابقهم مع هذه المعايير. يرى مؤيدو مفهوم الجندر أن معظم الفروقات بين

[1] بغداد ليلى أمال حيرش، "مفهوم الجندر في الأطر النظرية"، مجلة التدوين، المجلد 6،العدد 11 يوليو 2018،ص 178

الجنسين، سواء من الناحية النفسية أو الجسدية، هي نتيجة تأثيرات اجتماعية وثقافية، باستثناء الفروقات البيولوجية التي ترتبط مباشرةً بالحمل والإنجاب، مثل التركيبة التشريحية والهرمونات والجينات. أما باقي الاختلافات، فهي انعكاس لتقسيم اجتماعي للأدوار فرضته الأنظمة المجتمعية على مر العصور. ومن خلال التفاعل الاجتماعي المستمر، يتم إعادة إنتاج هذه الأدوار الجندرية وتكريسها كجزء من الهوية المجتمعية. ويشير علماء الاجتماع إلى أن الفصل بين العوامل البيولوجية والتأثيرات الثقافية أمر صعب، باستثناء ما يتعلق بالوظائف البيولوجية كالحمل والولادة، إذ أن معظم الفروقات الأخرى تنبع من تأثيرات اجتماعية معقدة تؤثر على تشكيل الهوية الجندرية للفرد.

*** في مجال العمل والسياسة:**

لطالما تم تقديم ما يُعرف بالطبيعة الذكورية والأنثوية كتبرير للفصل بين أدوار الرجال والنساء في المجتمع، وهو ما ساهم في خلق تفاوتات واضحة، خصوصاً في سوق العمل. فالمرأة غالباً ما تُوجه نحو أعمال ذات طابع تقليدي تُعتبر "نسوية"، وغالباً ما تكون منخفضة الأجر وأقل مكانة، في حين تُمنح الرجال فرصاً أوسع لشغل وظائف ذات امتيازات اقتصادية ومكانة اجتماعية أعلى. هذه الفجوة لا تقتصر فقط على المجال الاقتصادي، بل تمتد إلى المجال السياسي أيضاً، حيث تُربط مراكز اتخاذ القرار والسلطة غالباً بالرجال، في حين تواجه النساء تحديات تحدّ من مشاركتهن الفعالة في الشأن العام.

في المجتمعات التي تهيمن عليها الثقافة الذكورية، يتم تقليص أدوار النساء بناءً على معايير ثقافية واجتماعية ترى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة يجب أن تبقى محدودة. في المقابل، تمنح هذه المجتمعات الرجال مكانة قيادية بشكل تلقائي، وهو ما يعزز الفجوة الجندرية ويؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص. كما أن تأثير السلطة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية ينعكس بشكل واضح على الأدوار الجندرية، مما يجعل هذه الأدوار متغيرة عبر الزمن ومرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

لتحقيق مجتمع أكثر عدالة، لا بد من تفكيك التراتبية التي تكرس التمييز بين الجنسين، بحيث يتمكن كل من الرجال والنساء من استثمار إمكانياتهم والمشاركة بفعالية في تنمية المجتمع. ومن هذا المنطلق، لا يُنظر إلى الجندر على أنه يخص النساء فقط، بل يُعتبر مفهوماً يشمل العلاقات بين

الجنسين ويهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص بينهما، مما يسهم في تعزيز التنمية الشاملة وضمان توزيع عادل للموارد والمنافع داخل المجتمع.[1]

تتجلى الأدوار الجندرية في مختلف جوانب الحياة اليومية، بدءًا من الأسرة والتعليم وصولًا إلى سوق العمل والإعلام.

1. في الأسرة

منذ الطفولة، يتم تعليم الأطفال تصورات محددة عن الأدوار الجندرية. فالفتاة تُشجع على الاهتمام بالدمى واللعب بالأدوات المنزلية، بينما يُمنح الصبي ألعابًا تعزز القوة والمغامرة مثل السيارات والأسلحة البلاستيكية. هذه الفروقات المبكرة تزرع في عقول الأطفال فكرة أن هناك مهام وأنشطة مخصصة لكل جنس، مما يجعلهم يكبرون وفقًا لهذه التوقعات.

عندما يكبر الأطفال، تستمر هذه الأدوار في التأثير على تقسيم العمل داخل الأسرة، حيث يُتوقع من النساء تولي الأعمال المنزلية مثل الطهي والتنظيف ورعاية الأطفال، بينما يتحمل الرجال مسؤولية الإنفاق والعمل خارج المنزل. حتى في الحالات التي تعمل فيها المرأة خارج البيت، فإنها غالبًا ما تتحمل العبء الأكبر من المهام المنزلية، فيما يعرف بـ"العبء المزدوج".

2. في التعليم

تلعب المؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا في تكريس الأدوار الجندرية، سواء من خلال المناهج الدراسية أو أساليب التدريس أو حتى في التفاعل بين المعلمين والتلاميذ. على سبيل المثال، غالبًا ما يتم توجيه الفتيات نحو المجالات الأدبية والاجتماعية، في حين يُشجع الأولاد على دراسة العلوم والرياضيات والهندسة، مما يؤدي إلى فجوة بين الجنسين في التخصصات والمهن المستقبلية.

إضافة إلى ذلك، فإن المدارس تعزز سلوكيات معينة لدى الجنسين، حيث يُشجع الأولاد على الجرأة والاستقلالية، بينما يُتوقع من الفتيات التصرف بهدوء وطاعة. هذه التوجهات لا تؤثر فقط على طموحات الأطفال، بل تحدد أيضًا الفرص المتاحة لهم في المستقبل.

[1] هند مجلي، "الأدوار الجندرية في المجتمعات العربية "، شبكة المرأة السورية، 21 فبراير2016، تاريخ الزيارة 25 مارس2025

3. في سوق العمل

رغم التقدم الحاصل في مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أن الأدوار الجندرية لا تزال تلعب دورًا في تحديد الوظائف التي يمكن للرجال والنساء الالتحاق بها. فهناك مجالات تُعتبر "ذكورية" مثل الهندسة والتكنولوجيا والبناء، وأخرى تُصنف على أنها "أنثوية" مثل التدريس والتمريض والعمل الاجتماعي.

علاوة على ذلك، تعاني النساء في أماكن العمل من تحديات مثل الفجوة في الأجور، حيث يحصل الرجال في العادة على رواتب أعلى حتى عند أداء نفس الوظيفة. كما تواجه النساء صعوبة في الوصول إلى المناصب القيادية بسبب التصورات المسبقة التي تربط القيادة والسلطة بالرجال.

4. في وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًا في تعزيز الصور النمطية الجندرية. فالإعلانات التجارية مثلًا غالبًا ما تُظهر النساء في أدوار مرتبطة بالمنزل والعناية بالأطفال، بينما يُصور الرجال كأفراد ناجحين في مجال الأعمال أو كأبطال في الرياضة والأفلام.

حتى في الإنتاجات السينمائية والتلفزيونية، تُعطى الأدوار البطولية في الغالب للرجال، بينما تظهر النساء كرموز للجمال أو كزوجات وأمهات .

*** التحولات في الأدوار الجندرية**

مع تطور المجتمعات، بدأت هذه الأدوار تشهد تغيرات كبيرة، خاصة مع تزايد الوعي بالمساواة الجندرية. لم يعد يُنظر إلى الرجل على أنه المعيل الوحيد للأسرة، بل أصبح من الشائع أن تتقاسم النساء والرجال المسؤوليات الأسرية والمهنية بشكل متوازن.

في بعض الدول، اتخذت الحكومات خطوات لدعم المساواة الجندرية من خلال قوانين تمنع التمييز في العمل وتوفر إجازات أبوية مدفوعة الأجر للرجال، مما يسمح لهم بالمشاركة في تربية الأطفال.

*** تحديات إعادة تشكيل الأدوار الجندرية**

رغم الجهود المبذولة لكسر القيود الجندرية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، منها:

الموروثات الثقافية: لا تزال بعض المجتمعات تتمسك بالفكرة التقليدية التي تحصر النساء في أدوار معينة، مما يجعل من الصعب تجاوز هذه التصورات.

– **العوائق القانونية:** في بعض الدول، لا تزال هناك قوانين تمييزية تمنع النساء من ممارسة حقوق معينة مثل تولي المناصب السياسية أو امتلاك الأراضي.

– **التأثير الإعلامي:** استمرار تصوير الرجال والنساء في أدوار نمطية يعزز التحيز الجندري ويجعل من الصعب تغييره.[1]

[1] "الأدوار الجندرية وأثرها في التنشئة الاجتماعية". الرأي، 15 مارس 2025 https://alrai.com

المبحث الثاني: العنف القائم على النوع الاجتماعي

يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي من أبرز الإشكاليات الاجتماعية التي تهدد الأمن الإنساني وكرامة الفرد، وتؤثر سلبًا على تطور المجتمعات واستقرارها. ويعود هذا النوع من العنف إلى اختلالات في العلاقات الاجتماعية المبنية على النوع، حيث تُمارس القوة أو الإكراه أو التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي، بما يعكس اختلال ميزان السلطة بين الرجل والمرأة أو بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي

يُعد العنف القائم على النوع الاجتماعي (Gender-Based Violence) أحد أخطر الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالهياكل الاجتماعية غير المتوازنة التي تكرّس التمييز والهيمنة على أساس النوع. ويُمارس هذا النوع من العنف غالبًا ضد النساء والفتيات، لكنه قد يشمل أيضًا فئات أخرى تتعرض للتمييز أو الرفض بسبب هويتها الجندرية أو ميولها أو أدوارها الاجتماعية.

أولاً: المفهوم العام للعنف القائم على النوع الاجتماعي

يشير العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى أي سلوك أو فعل مؤذٍ يُمارس ضد شخص أو مجموعة من الأفراد بسبب اختلافاتهم الجندرية، ويستند إلى الأعراف والتصورات الاجتماعية حول الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة. هذا العنف لا يُفهم فقط من خلال الفعل نفسه، وإنما من خلال السياق الاجتماعي الذي يسمح به أو يغض الطرف عنه، ويعكس اختلالاً في موازين القوة والسلطة بين الجنسين[1].

وقد عرفته **الأمم المتحدة** في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (1993) بأنه:

"أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة بدنية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

[1] المرزوقي، ع. (2021) العنف الرقمي ضد النساء: دراسة في الواقع وآليات المكافحة. دار الشروق. ص 32

ثانياً: الخصائص الأساسية لهذا العنف

1. **مبني على النوع لا على الفعل الفردي** :أي أن الضحية تتعرض للعنف لأنها تنتمي إلى نوع اجتماعي معين (عادةً أنثى)، وليس بسبب سلوك شخصي.
2. **منهجي ومتكرر** :يتم في إطار منظومة اجتماعية أو ثقافية أو مؤسسية تبرره أو تتسامح معه.
3. **يحدث في المجالين العام والخاص** :فقد يقع داخل الأسرة، أو في أماكن العمل، أو في المؤسسات، أو حتى في الفضاء الرقمي.
4. **متعدد الأشكال** :يتنوع بين الجسدي، الجنسي، النفسي، الاقتصادي، القانوني، وغيرها.

ثالثاً: التفرقة بين النوع الاجتماعي والجنس البيولوجي

لفهم هذا المفهوم بدقة، يجب التمييز بين[1]:

- **الجنس :(Sex)** يشير إلى الخصائص البيولوجية والفسيولوجية التي تميز الذكور عن الإناث.
- **النوع الاجتماعي :(Gender)** هو بناء اجتماعي يحدد الأدوار والسلوكيات والتوقعات التي تُفرض على الذكور والإناث داخل مجتمع معين، وقد تختلف من ثقافة إلى أخرى.

العنف القائم على النوع ينبع من هذه الأدوار المفروضة التي تعتبر بعض التصرفات "مناسبة" للذكور دون الإناث والعكس، وتؤدي إلى التمييز وعدم المساواة.

رابعاً: الدوافع الاجتماعية والثقافية

تتعدد الأسباب التي تساهم في استمرار هذا النوع من العنف، ومنها:

- الموروثات الثقافية والتقاليد التي تشرعن العنف ضد المرأة.
- الخطاب الديني أو السياسي المتشدد الذي يقيد حرية الأفراد على أساس الجندر.
- ضعف القوانين أو عدم تطبيقها بشكل عادل.
- سيطرة النظم الأبوية التي تُكرّس تبعية المرأة للرجل في الأسرة والمجتمع.

[1] العساف، م. (2019) الإعلام الجديد والعنف ضد المرأة: قراءة في الظواهر الرقمية. مركز دراسات الإعلام الجديد. ص 113

خامساً: الفئات المتضررة

رغم أن النساء والفتيات يشكلن النسبة الأكبر من ضحايا هذا النوع من العنف، إلا أن هناك فئات أخرى معرضة له مثل:

- الأشخاص من مجتمع الميم.(LGBTQ+)
- النساء من ذوي الإعاقة.
- الأطفال، خاصة الفتيات القاصرات.
- اللاجئون والنازحون في مناطق النزاعات.

سادساً: الآثار المترتبة

يخلف العنف القائم على النوع آثارًا عميقة على المستويين الفردي والمجتمعي، منها:

- أضرار جسدية ونفسية قد تصل إلى الوفاة.
- تقويض فرص التعليم والعمل.
- تعميق الفقر والهشاشة الاجتماعية.
- إضعاف مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية.
- تكريس عدم المساواة وإعاقة التنمية المستدامة[1].

المطلب الثاني: أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي

يأخذ العنف القائم على النوع الاجتماعي أشكالًا متعددة تتفاوت من حيث شدّتها، وعلنيتها، ودرجة تقبّلها أو تبريرها داخل المجتمعات. ويُمارس هذا العنف في مختلف البيئات: داخل الأسرة، في المدارس، أماكن العمل، المؤسسات الرسمية، وفي الفضاء العام وحتى الرقمي. كما يتداخل مع عوامل أخرى مثل العِرق، الوضع الاقتصادي، والإعاقة، مما يؤدي إلى تفاقم آثار هذا العنف وتعقيد الاستجابة له.

[1] عبدالفتاح، ن. (2018) النساء والشبكات الاجتماعية: دراسة في سبل مقاومة العنف الرقمي. مكتبة الأهرام. ص 212

أولاً: العنف الجسدي

يُعد من أكثر أشكال العنف وضوحًا وتوثيقًا. يشمل:

- الضرب، الركل، الحرق، الخنق، والدفع.
- استخدام الأدوات أو الأسلحة لإلحاق الأذى الجسدي.
- تقييد حركة الضحية أو حبسها داخل المنزل أو في مكان معين.

وغالبًا ما يُستخدم هذا النوع لإخضاع المرأة أو الفئة المستهدفة وإظهار السيطرة عليها، وهو شائع في حالات **العنف الأسري**[1].

ثانيًا: العنف الجنسي

يشمل هذا النوع جميع الأفعال الجنسية التي تُرتكب بالإكراه أو في ظروف لا تسمح بموافقة حرة وواعية. من أبرز أشكاله:

- **الاغتصاب** سواء داخل مؤسسة الزواج أو خارجه.
- **التحرش الجنسي** في الأماكن العامة أو في أماكن العمل والتعليم.
- **الاستغلال الجنسي** للنساء والفتيات في أوضاع الفقر أو النزاع.
- **ختان الإناث**، وهو شكل من أشكال العنف الثقافي الذي يخلّف آثارًا صحية ونفسية دائمة.
- **الإجبار على الزواج**، خاصة زواج القاصرات، ويُعتبر شكلاً من أشكال العنف الممنهج ضد الإناث.

ثالثًا: العنف النفسي أو العاطفي

غالبًا ما يكون هذا النوع من العنف غير مرئي، لكنه أكثر تأثيرًا على المدى البعيد. يشمل:

- الإهانات اللفظية المتكررة.
- التقليل من شأن الضحية أو تهميشها أو تهديدها.

[1] المرزوقي، ع. (2021) العنف الرقمي ضد النساء، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-46

- إشعار الضحية بالدونية أو الذنب أو العار.
- العزلة القسرية عن الأصدقاء أو العائلة.
- الابتزاز العاطفي أو السيطرة النفسية.

العنف النفسي يؤدي إلى **انعدام الثقة بالنفس، الاكتئاب، والقلق** وقد يدفع إلى الانتحار في بعض الحالات.

رابعًا: العنف الاقتصادي

يتجلى هذا الشكل من العنف في تقييد قدرة الفرد، خصوصًا المرأة، على الوصول إلى الموارد المالية أو التحكم بها. ويشمل:

- منع المرأة من العمل أو إجبارها على تسليم دخلها.
- منعها من التعليم الذي يتيح لها الاستقلال المالي.
- التمييز في الأجور أو فرص الترقية في أماكن العمل.
- التحكم في ممتلكات الضحية أو إرثها[1].

ويهدف هذا العنف إلى إبقاء الضحية في حالة تبعية اقتصادية تامة، مما يضعف فرصها في الهروب من بيئات العنف الأخرى.

خامسًا: العنف القانوني أو المؤسساتي

يُمارس من خلال القوانين والسياسات أو من خلال المؤسسات التي تُكرّس التمييز أو تتغاضى عن حمايته. أمثلة على ذلك:

- قوانين تمييزية في **قانون الأسرة، الجنسية، أو العقوبات.**
- ضعف آليات حماية النساء من العنف في المنظومة القضائية.
- تساهل الشرطة أو القضاء مع مرتكبي العنف.

[1] غنيم، ف. (2020) التحرش الجنسي في الفضاء السيبراني: تأثيراته وآليات المواجهة. دار الفكر العربي. ص 52

- عدم توفير مراكز إيواء أو حماية للضحايا.

ويُكرّس هذا الشكل من العنف التمييز البنيوي، ويُضعف ثقة الضحايا في النظام القانوني.

سادسًا: العنف الرقمي أو الإلكتروني

أصبح من أكثر الأشكال انتشارًا في العصر الحديث، ويشمل[1]:

- التحرش الجنسي عبر الإنترنت.
- التهديد بنشر صور خاصة أو ابتزاز رقمي.
- التنمّر الإلكتروني أو حملات التشهير.
- المراقبة الرقمية أو التطفل على خصوصية الضحية.

يستهدف هذا النوع بشكل خاص النساء والنشطاء في مجال الحقوق الجندرية، ويؤدي إلى آثار نفسية مدمّرة، كما قد يدفع الضحية إلى الانعزال أو الانتحار.

إنّ أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي مترابطة، وغالبًا ما تتقاطع وتتكرر لدى الضحية الواحدة، مما يعقّد من عملية الرصد والحماية والعلاج. لذلك، فإن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي، وتُعزز من تمكين الفئات المستهدفة قانونيًا واقتصاديًا ونفسيًا.

المطلب الثالث: العنف المبني على النوع في الفضاء الواقعي والسيبراني (الرقمي)

شهدت العقود الأخيرة تحولًا جذريًا في أنماط ممارسة العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي، بحيث لم يعد حبيس الإطار التقليدي الذي يتسم بالعنف الجسدي المباشر، بل أصبح يأخذ أشكالًا أكثر تعقيدًا، تمتد إلى العالم الرقمي الذي بات جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية. إن هذا التطور فرض تحديات جديدة أمام الفاعلين الحقوقيين، والمؤسسات القانونية، والمجتمع المدني، في محاولة فهم أبعاد هذا العنف ومواجهته.

[1] غنيم، ف. مرجع سبق ذكره، ص 43

أولًا: العنف في الفضاء الواقعي – امتداد للسلطة الجندرية

في المجتمعات ذات البُنى الأبوية أو السلطوية، يُعد العنف القائم على النوع وسيلة فعالة لإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية عبر[1]:

- **ضبط جسد المرأة** وتقييد حركتها، سواء في الفضاء الخاص (الأسرة) أو العام.
- **إقصاء النساء من مواقع اتخاذ القرار** ومجالات النفوذ.
- **فرض أدوار نمطية جندرية** تُحصر فيها المرأة في أدوار الخدمة والرعاية، ويُقصى الرجال الذين لا ينخرطون في أدوار القوة أو القوامة.

ويظهر هذا العنف في المؤسسات التعليمية (منع الفتيات من الدراسة أو التحرش بالطالبات)، وفي أماكن العمل (التهميش أو الاستغلال)، وفي الشارع (التحرش أو العنف اللفظي والجسدي)، ما يجعل التجربة الحياتية للنساء محفوفة بمخاطر متكررة.

ثانيًا: الفضاء السيبراني كامتداد غير مرئي للعنف الجندري

مع الثورة الرقمية، ظهر شكل جديد من السيطرة والعنف ضد المرأة والأقليات الجندرية، يتمثل في:

1. "**الرقابة الرقمية القسرية** :"حيث يستخدم الشريك أو أحد أفراد الأسرة أدوات التجسس الإلكتروني لمراقبة تحركات الضحية.
2. "**التجريم الأخلاقي الرقمي** :"عبر تصوير الضحية كمصدر للخطر الأخلاقي على المجتمع، خاصةً في المجتمعات التقليدية، ما يعرضها للعنف المادي والاجتماعي.
3. "**التنميط الجندري عبر المحتوى الرقمي** :"من خلال تعزيز صور نمطية للنساء في الإعلانات والمحتوى الترفيهي، ما يُكرّس ثقافة تقبّل التمييز.
4. "**حملات التشهير الممنهجة** :"وتستهدف نساء ناشطات، صحفيات، أو أكاديميات بهدف إسكات أصواتهن واغتيال رمزيتهن الاجتماعية.

[1] حسن، ج. (2021) العنف السيبراني ضد النساء في الوطن العربي: أشكاله وآثاره. مجلة دراسات المرأة العربية، 23(4), 123-145.

إن خصوصية العنف الرقمي تكمن في قدرته على تجاوز الحدود الجغرافية، وتأثيره الممتد زمنيًا، مما يخلق نوعًا من "الاضطهاد الرقمي المستمر" الذي يعيد إنتاج الإقصاء والعنف، لكن بصيغة أكثر تخفيًا وفعالية.

ثالثًا: تداخل الفضاءين – من العنف الرمزي إلى الجسدي

أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن العنف الرقمي ليس مجرد حالة معزولة، بل يتكامل مع الفضاء الواقعي. فعلى سبيل المثال[1]:

- تعرض فتاة للابتزاز عبر الإنترنت قد يؤدي إلى **انتحارها أو تعنيفها من أسرتها.**
- التحريض الرقمي على الكراهية يمكن أن يتحول إلى **اعتداء مادي أو اجتماعي** في الواقع.
- نشر صور خاصة يمكن أن يترتب عليه **فصل الضحية من العمل أو الدراسة.**

هذا التداخل يُبرز الحاجة إلى تبنّي مقاربة متكاملة لا تفصل بين ما هو واقعي ورقمي، بل تعتبر أن العنف الجندري هو **بنية شاملة** تظهر بأشكال متعددة حسب السياق.

رابعًا: إشكالية الحماية والتشريع

رغم تطور بعض التشريعات الوطنية والدولية، إلا أن حماية الضحايا لا تزال تعاني من ثغرات متعددة[2]:

- **ضعف التجريم القانوني** للعنف السيبراني في كثير من الدول، أو غموض المفاهيم القانونية.
- **غياب آليات الإبلاغ الرقمية الفعالة.**
- **صعوبة الإثبات الجنائي** في قضايا التحرش أو التهديد الرقمي.
- **الوصم الاجتماعي للضحايا،** خاصة في المجتمعات التي تُحمّل المرأة مسؤولية ما تتعرض له من عنف.

[1] حسن، ج. مرجع سبق ذكره، ص 146

[2] الفتوح، م. (2019) العنف السيبراني بين القانون والمجتمع: دراسة حالة. مجلة العلوم الاجتماعية، 17(2), 87-104.

هذه المعوقات تجعل الضحايا في موقع هشّ، وتُرسّخ حلقة العنف من خلال الإقصاء، والخوف من التبليغ، والعودة إلى الصمت كوسيلة للنجاة.

خامسًا: نحو مواجهة شاملة للعنف الجندري في كلا الفضاءين

للتصدي لهذا العنف المتعدد الأبعاد، يجب اعتماد استراتيجية شاملة ترتكز على[1]:

1. **التثقيف الرقمي والجندري** منذ المراحل الدراسية الأولى.
2. **تعزيز التشريعات التي تُجرّم العنف السيبراني بوضوح.**
3. **تمكين النساء رقميًا** من خلال بناء مهارات الحماية الذاتية على الإنترنت.
4. **فرض المسؤولية على المنصات الرقمية** لرصد المحتوى العنيف أو التحريضي وإزالته بسرعة.
5. **تشجيع الضحايا على التبليغ** وتوفير دعم نفسي وقانوني فعال لهن.

إن العنف المبني على النوع، سواء في الفضاء الواقعي أو السيبراني، هو نتاج بنية اجتماعية تعيد إنتاج التمييز والإقصاء. وإذا كانت الوسائل قد اختلفت، فإن الدوافع والمخرجات لا تزال تُعمق من الفجوة الجندرية وتُهدد مبادئ الكرامة والعدالة. ومن هنا تبرز ضرورة تطوير رؤية شاملة، تنسجم فيها المقاربات الحقوقية، القانونية، الاجتماعية والتكنولوجية، لكسر هذه الحلقة وضمان فضاءات واقعية ورقمية آمنة للجميع.

[1] نفسه، ص 93

المبحث الثالث: العنف السيبراني والنوع الاجتماعي

مع تصاعد استخدام التكنولوجيا الرقمية وتغلغلها في مختلف مناحي الحياة، برز العنف السيبراني بوصفه أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأفراد، خصوصًا الفئات المهمّشة من منظور النوع الاجتماعي. ويشكّل هذا النوع من العنف امتدادًا للعنف الجندري التقليدي، لكنه يتخذ طابعًا جديدًا أكثر خفاءً وأوسع انتشارًا، نظرًا لطبيعة الوسائط الرقمية وسهولة الوصول إلى الضحايا في أي زمان ومكان. في هذا المبحث، سنناقش العلاقة بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي، ونُبرز الفئات المستهدفة، مع تحليل الأسباب البنيوية والثقافية التي تساهم في تفشي هذا العنف ضد النساء والأقليات الجندرية.

المطلب الأول: العلاقة بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي

شهد الفضاء الرقمي تحوّلاً عميقًا في آليات التفاعل الاجتماعي، إلا أنه – وبالرغم من طابعه الافتراضي لم يكن معزولًا عن البُنى الاجتماعية والثقافية القائمة في الواقع، وعلى رأسها علاقات القوة الجندرية. فالعنف السيبراني لم يولد من فراغ، بل يُعد انعكاسًا وتحولًا للعنف الجندري التقليدي إلى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة.

أولا: مفهوم العنف السيبراني في سياقه الجندري

العنف السيبراني (Cyber Violence) يُشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية (مواقع التواصل الاجتماعي، الرسائل، البريد الإلكتروني، التطبيقات...) كوسيلة لمهاجمة أو إيذاء فرد ما. وعندما يكون الضحية مستهدفًا بسبب نوعه الاجتماعي (المرأة، أو أي فئة لا تنتمي إلى النمط الجندري السائد)، يصبح العنف السيبراني **عنفًا مبنيًا على النوع**[1].

هذا التداخل بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي يشكّل ظاهرة متعددة الأبعاد، حيث يتم فيها توظيف التكنولوجيا لتكريس السيطرة الذكورية والتمييز الجندري بأدوات جديدة، لكنها تخدم نفس البنية الاجتماعية القائمة على الإقصاء وعدم المساواة.

[1] محمود، س. (2022) العنف السيبراني ضد النساء: دراسة ميدانية في دول الشرق الأوسط. المجلة العربية لعلم النفس، 28(1), 56-78

ثانيا: كيف يُعيد العنف السيبراني إنتاج البنية الجندرية؟

تُظهر العلاقة بين العنف الرقمي والنوع الاجتماعي أن الفضاء الافتراضي لا يوفّر بالضرورة بيئة حيادية أو ديمقراطية، بل كثيرًا ما يُستخدم كأداة لمضاعفة التمييز، من خلال:

- **التحكم الرقمي في النساء** :من خلال التجسس على حساباتهن، التحكم في نشاطاتهن على الإنترنت، أو تقييد حضورهن في المنصات العامة.
- **الوصم الرقمي والرقابة الأخلاقية** :حيث يتم مهاجمة النساء لآرائهن، صورهن، أو مجرد مشاركتهن في الشأن العام الرقمي، ويُحمّلن مسؤولية أي محتوى يُعد "غير لائق" حسب المعايير الأبوية.
- **تجريم الذات النسوية رقمياً** :باعتبار أن جسد المرأة يُعد "تابو" في الثقافة الأبوية، فإن نشر صور خاصة أو مفبركة يصبح وسيلة فعّالة لإسكات المرأة أو تهميشها[1].

ثالثا: أشكال العنف الرقمي ذات الطابع الجندري

من أبرز مظاهر هذا العنف التي تستهدف النساء والأقليات الجندرية:

- **التحرّش الجنسي الإلكتروني** :عبر إرسال رسائل أو صور ذات طابع جنسي غير مرغوب فيه.
- **التهديد بالعنف** :التهديد بالإيذاء الجسدي، أو النشر الفاضح، أو كشف معلومات شخصية.
- **التنمر الجندري** :السخرية، أو الإهانة بسبب الشكل، اللباس، اللهجة، أو الأفكار.
- **التحكم الرقمي** :الوصول غير المشروع لحسابات الضحية، وتتبّع موقعها الجغرافي، أو مراقبة نشاطاتها.
- **الابتزاز الإلكتروني** :إجبار الضحية على الانصياع لطلبات معينة مقابل عدم نشر محتوى مسيء.

[1] الحمداني، أ. (2022) العنف السيبراني ضد النساء: الظواهر والعلاج. دار الفكر الجامعي. ص ص13-21

رابعا: الفضاء الرقمي كامتداد للسلطة الجندرية

العلاقة بين العنف السيبراني والنوع لا تقتصر على كونه عنفًا فرديًا، بل يُمارس ضمن منطق اجتماعي–ثقافي أوسع:

- في كثير من الأحيان، يتم **تبرير العنف الرقمي ضد النساء** من قبل المجتمع، أو تحميلهن المسؤولية، في حين يُعامل الجاني بتسامح أو تجاهل.
- النساء اللواتي يتعرضن للعنف الرقمي كثيرًا ما يُجبرن على **مغادرة الفضاء الرقمي**، ما يُعد شكلًا من الإقصاء الجندري[1].
- **السلطة الجندرية تستمر عبر الشاشات** :حيث يُعاد إنتاج الأدوار التقليدية (الصمت، الحياء، الطاعة...) في المجال الرقمي.

خامسا: الدينامية الثنائية: الفضاء الرقمي والواقع الاجتماعي

من المهم فهم أن العلاقة بين العنف الرقمي والنوع الاجتماعي لا تسير في اتجاه واحد فقط، بل إنها ديناميكية:

- ما يحدث في الفضاء الرقمي يمكن أن تكون له **عواقب وخيمة في الحياة الواقعية)** عنف جسدي، طرد، تشهير، اضطراب نفسي.....)
- كما أن **الواقع الاجتماعي** ينعكس في الفضاء الرقمي: حيث المجتمعات الأكثر ذكورية تسجّل مستويات أعلى من العنف السيبراني ضد النساء[2].

سادسا: اللامساواة الرقمية كعامل تعزيز للعنف الجندري

- النساء غالبًا لا يتمتعن بنفس مستوى المهارات التقنية أو الموارد الرقمية للدفاع عن أنفسهن.
- غياب التمثيل النسوي في صناعة التكنولوجيا يؤدي إلى تصميم منصات لا تأخذ في الاعتبار تجارب النساء، ولا توفر آليات حماية فعّالة.

[1] منظمة المرأة العربية (2020) العنف السيبراني ضد النساء في العالم العربي: تقرير ميداني. المنظمة العربية للتربية والثقافة. ص 94
[2] نفسه، ص ص 98-99

تُعد العلاقة بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي علاقة بنيوية، لا يمكن فصلها عن البنى الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمعات. فالفضاء الرقمي ليس محايدًا، بل غالبًا ما يُستعمل كأداة لإعادة إنتاج علاقات القوة الجندرية، في صورة جديدة تخفي التمييز خلف واجهة التكنولوجيا. ومن هنا تنبع الحاجة إلى فهم هذا العنف ضمن إطاره الجندري، والسعي إلى مواجهته عبر تشريعات، وتربية رقمية، وتصميم تقني أكثر عدالة[1].

المطلب الثاني: استهداف العنف السيبراني للنساء والأقليات الجندرية

مع تصاعد استخدام الوسائط الرقمية، أصبح الفضاء السيبراني ساحة جديدة للعنف، غير أنه – شأنه شأن الواقع – لا يؤثر على جميع الأفراد بالتساوي، بل يُظهر انحيازًا واضحًا ضد الفئات الأكثر هشاشة اجتماعيًا، وعلى رأسها **النساء** و**الأقليات الجندرية** .ويتجلّى هذا الاستهداف في معدلات أعلى من التعرّض للعنف الرقمي، وفي طبيعة وأشكال العنف، والأثر النفسي والاجتماعي المترتب عنه.

أولا: النساء في قلب الاستهداف السيبراني

النساء هنّ أكثر فئة تتعرّض للعنف السيبراني المرتبط بالنوع، ويشمل ذلك كافة الطبقات والفئات، لكن النساء اللواتي يمتلكن حضورًا علنيًا أو مستقلًا يُصبحن أهدافًا مركزية.

أ. الطبيعة الجندرية للعنف ضد النساء[2]:

- **ليس اعتباطيًا**، بل ينبع من الثقافة الأبوية التي ترى في استقلال المرأة خطرًا على النظام الاجتماعي القائم.
- النساء الناشطات في **السياسة، الإعلام، الدفاع عن حقوق الإنسان، أو الثقافة** يتعرضن لحملات من التهديد، والتحرش، والتشهير الأخلاقي بهدف إسكاتهن.

ب. العنف القائم على "السمعة:"

- يُستعمل الفضاء الرقمي كسلاح لتلويث سمعة النساء من خلال:

[1] المركز العربي لدراسات السياسات (2021) العنف الرقمي ضد النساء في الفضاء السيبراني: تحديات وآفاق. المركز العربي لدراسات السياسات. ص 67

[2] Jane, E. A. (2017). The war on women online: Twitter, gendered harassment, and the implications of social media. Feminist Media Studies, 17(1), 1-17.

- نشر صور حقيقية أو مفبركة.
- تلفيق علاقات أو اتهامات أخلاقية.
- تصوير الضحية على أنها مسؤولة عن العنف الذي تتعرض له.

ج. آثار مضاعفة في السياقات المحافظة:

- في مجتمعات تُقدّس "شرف العائلة"، يكون لأي إساءة رقمية ضد المرأة آثار كارثية، مثل:
  - الوصم الاجتماعي.
  - الحرمان من التعليم أو العمل.
  - التعرّض للعنف الأسري أو حتى القتل[1].

ثانيا: الأقليات الجندرية كأهداف للعنف السيبراني

تشمل الأقليات الجندرية الأفراد الذين لا يتطابقون مع الهويات الجندرية أو الجنسية التقليدية، مثل:

- العابرين والعابرات جندريًا.(Trans)
- المثليين والمثليات.(LGBTQ+)
- غير الثنائيين.(Non-binary)
- الأفراد غير الممتثلين للأنماط الجندرية الاجتماعية[2].

أ. تهميش مزدوج:

- هؤلاء الأفراد يعانون من **تمييز مجتمعي في الواقع**، ويجدونه مضاعفًا في الفضاء الرقمي.
- يُستهدفون بالخطاب الكاره، التهديد، نشر معلومات حساسة، والابتزاز.

ب. الرقابة الاجتماعية الرقمية:

- تُستخدم وسائل التواصل لملاحقتهم، فضحهم، وربما التبليغ عنهم في مجتمعات تجرّم هويتهم أو ميولهم الجنسية.

[1] جمعية المرأة والمجتمع (2019) استراتيجيات مكافحة العنف السيبراني في الوطن العربي. جمعية المرأة والمجتمع. ص 159
[2] نفسه، ص 162

- في بعض الحالات، يكون العنف الرقمي مقدمة لعنف ميداني (مثل الطرد من البيت، أو الإيذاء الجسدي).

ثالثا: تقاطع العوامل الاجتماعية في رفع مستوى الاستهداف

النساء والأقليات الجندرية لا يشكّلن مجموعة واحدة متجانسة، بل تختلف درجة الاستهداف حسب عوامل تقاطع أخرى مثل[1]:

- **العمر** :الفتيات المراهقات أكثر عرضة للتحرش، والابتزاز الجنسي.
- **الموقع الجغرافي** :النساء في المناطق الريفية أو المحافظات أكثر هشاشة.
- **المستوى التعليمي** :قلة الوعي الرقمي يزيد من صعوبة الدفاع عن النفس أو التبليغ.
- **الطبقة الاجتماعية** :غياب الموارد أو الدعم القانوني يُفاقم من الآثار.

رابعا: صمت الضحايا وخطورة التبليغ

رغم تفشي هذا العنف، تبقى **نسبة كبيرة من الضحايا لا تُبلّغ** عنه بسبب:

- الخوف من الفضيحة الاجتماعية.
- عدم الثقة في الجهات الأمنية أو المؤسسات القانونية.
- ضعف الإجراءات القانونية أو بطئها.
- التعرّض للوم بدل الحماية[2].

إن النساء والأقليات الجندرية يُعدّون أهدافًا مفضلة للعنف السيبراني، حيث يُستخدم الفضاء الرقمي كأداة لإعادة إنتاج علاقات التمييز الجندري وتكريس الصمت والتهميش. تتخذ أشكال العنف ضد هذه الفئات أبعادًا أخلاقية، اجتماعية، وسياسية، وتؤدي إلى عواقب واقعية تهدد كرامتهن وسلامتهن. ما يجعل من الضروري الاعتراف بهذه الفئات كضحايا متميّزين يستحقون حماية قانونية وسياسات رقمية عادلة تضمن لهم بيئة آمنة.

[1] الفتوح، م. (2019) العنف السيبراني بين القانون والمجتمع، مرجع سبق ذكره، ص 55

[2] Jane, E. A. (2017). The war on women online: Twitter, gendered harassment, and the implications of social media. Feminist Media Studies, 17(1), 1-12

المطلب الثالث: أسباب تفشي العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي

تفشي العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي ليس ظاهرة عشوائية، بل هو نتاج عدة عوامل اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية تتشابك مع بعضها لتخلق بيئة خصبة لهذا النوع من العنف. يمكن فهم هذه الأسباب من خلال تحليل السياقات التي تمكّن وتغذي العنف الرقمي ضد النساء، بالإضافة إلى العوامل التكنولوجية التي تساهم في تفشي هذه الظاهرة.

أولا: الثقافة الاجتماعية القائمة على الهيمنة الذكورية

تعتبر **الثقافة الأبوية** في العديد من المجتمعات من أبرز الأسباب التي تسهم في زيادة العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي. تُرسّخ هذه الثقافة في العقول، وتعمل على[1]:

- **إضفاء مشروعية العنف ضد النساء** :في بعض المجتمعات، يُعتبر الاعتداء على المرأة أو التضييق عليها جزءًا من دورها الاجتماعي المتعارف عليه.
- **التمييز الجندري** :النساء يُنظر إليهن باعتبارهن فئات ضعيفة تحتاج إلى الرقابة والسيطرة، ما يجعلهن أكثر عرضة للابتزاز والتحرش الإلكتروني.
- **التقدير المزدوج للنساء** :ثقافة "الشرف" التي تُحمّل النساء مسؤولية تصرفاتهن، وبالتالي يتم تحميلهن اللوم عند تعرضهن لأي نوع من العنف الرقمي.

هذا النوع من الثقافة يُترجم إلى تصرفات في الفضاء الرقمي، حيث تتم مهاجمة النساء علنًا، والتشكيك في مصداقيتهن، والتقليل من قيمتهن.

ثانيا: التحديات القانونية وعدم فعالية التشريعات

التشريعات القانونية في العديد من الدول لا تواكب التطورات السريعة في الفضاء الرقمي، ما يجعل النساء غير محميات من العنف السيبراني بشكل كافٍ. فبعض التحديات القانونية تتضمن:

- **غياب قوانين واضحة لمكافحة العنف السيبراني** :في بعض البلدان، لا توجد قوانين خاصة تعرّف العنف الرقمي وتحدد عقوبات للمجرمين.

[1] حسن، ج. العنف السيبراني ضد النساء في الوطن العربيمرجع سبق ذكره، ص 83

- **ضعف إنفاذ القانون** :في حالات عديدة، حتى لو كانت هناك قوانين، لا يُعاقب المجرمون بالقدر الكافي. بل إن العديد من النساء يواجهن صعوبة في تقديم شكاوى فعّالة ضد المعتدين الرقميين.
- **الحواجز الثقافية والمجتمعية** :في بعض الأماكن، قد يُحجم الضحايا عن التقدم بشكاوى بسبب **الخوف من وصمة العار** أو من تعرضهن لمزيد من الاضطهاد، حيث يمكن أن تتهمهن المجتمعات "بالإثارة" أو "التحريض[1]."

ثالثا: نمو وسائل التواصل الاجتماعي وغياب الرقابة الفعّالة

يُعد الفضاء الرقمي أحد أكبر المنصات التي يُمارس من خلالها العنف ضد النساء، بما أن وسائل التواصل الاجتماعي تُوفّر مساحة **غير محكومة** إلى حد بعيد من حيث **الرقابة** على السلوكيات غير القانونية أو المخالفة. هذا يؤدي إلى تفشي العنف بسبب:

- **الأن onymity**: يسمح الفضاء الرقمي للأفراد بالتفاعل دون الكشف عن هويتهم، مما يفتح المجال للمعتدين للقيام بأفعالهم دون خوف من المساءلة.
- **الانتشار السريع للمعلومات** :يُمكن أن ينتشر المحتوى المسيء بسرعة عبر المنصات الرقمية، ما يُضاعف الأذى ويجعله أكثر تعقيدًا في التتبع والإزالة.
- **السهولة في الوصول إلى الضحايا** :لم يعد يُنظر إلى النساء كأفراد محصورين في محيطهن الاجتماعي الضيق، بل هنّ **عرضة للهجوم الرقمي من أي مكان في العالم**[2].

رابعا: التحريض الثقافي والاعتياد على العنف

في بعض الثقافات، يتم **التحريض على العنف** ضد النساء من خلال الوسائل الإعلامية أو العادات الثقافية السائدة، ما يجعل العنف ضد النساء جزءًا من **الروتين اليومي** .بالإضافة إلى ذلك، فإن **الاعتياد على العنف** يعمّق من المأساة[3]:

- **التنميط الجنسي** :الصور النمطية التي تم تصويرها للنساء في الإعلام، مثل أنهن "ضعيفات" أو "أدوات للمتعة"، تجعل من السهل على المعتدين الرقميين الاستمرار في استهدافهن.

[1] الحمداني، أ. العنف السيبراني ضد النساء:، مرجع سبق ذكره، ص 78

[2] جمعية المرأة والمجتمع (2019) استراتيجيات مكافحة العنف السيبراني في الوطن العربي. جمعية المرأة والمجتمع. ص 146

[3] Yilmaz, S., & Dikici, A. (2021). Gender-based cyber violence and its effects on women in social media: A global perspective. International Journal of Social Media and Interactive Learning Environments, 9(2), 211-225.

- **السخرية والتحقير** :في كثير من الأحيان، يتعامل الإعلام والبرامج الترفيهية مع العنف ضد النساء على أنه أمر عادي أو حتى **مضحك**، مما يُحفز ثقافة تروّج لتقبّل هذا العنف.

خامسا: الانتهاك الرقمي كوسيلة للتحكم في النساء

التحرش الإلكتروني يُستخدم كأداة للتحكم في النساء ومراقبتهن. في العديد من الحالات، يُمارس العنف السيبراني بهدف **الاستغلال** أو **الابتزاز** أو **التهديد** بهدف:

- **التحكم في حريات النساء** :تقييد قدرتهم على التعبير أو التحرّك بحرية في الفضاء الرقمي.
- **التدمير النفسي** :التحطيم النفسي للمرأة من خلال إرسال تهديدات مستمرة، وابتزازها بنشر محتويات حساسة.
- **تقويض وجودهن العام** :في بعض الحالات، يُستعمل العنف الرقمي لإجبار النساء على التراجع عن آرائهن السياسية أو الاجتماعيّة.

سادسا: استخدام العنف السيبراني كأداة للتمييز الاجتماعي

العنف السيبراني ضد النساء يتخذ أبعادًا إضافية في مجتمعات تتميز بتنوعات عرقية، ثقافية، ودينية. في هذه السياقات:

- **النساء المنتميات إلى الأقليات العرقية أو الدينية** يكون لديهن نسبة أعلى من التعرض للعنف الرقمي.
- **النساء اللواتي ينشطن في قضايا حقوق الإنسان** أو في مجال المناصرة لحقوق المرأة تكون أهدافًا متكررة للعنف الرقمي.

إن تفشي العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي يعود إلى تداخل مجموعة من العوامل الاجتماعية، الثقافية، القانونية، والتكنولوجية. حيث يُعزز هذا العنف من ثقافة الهيمنة الذكورية، ويُساهم في استمرار التمييز الجندري عبر الوسائط الرقمية. وللقضاء على هذه الظاهرة، من الضروري اتخاذ خطوات جدية في مجال التشريعات، التوعية الاجتماعية، وتطوير منصات رقمية تحترم الحقوق وتحمي الأفراد من مختلف أشكال العنف السيبراني.

خلاصة الفصل:

نتطرق إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي ليس مجرد سلوك فردي أو عرضي، بل هو نتاج لبُنى اجتماعية وثقافية تكرّس التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. وقد تبين أن الصور النمطية، والأدوار الجندرية المفروضة، والتفاوت في موازين القوة، تشكل أرضية خصبة لانتشار هذا النوع من العنف. كما أن الفضاء الرقمي ووسائل الإعلام الحديثة، رغم ما توفره من إمكانيات للتعبير، قد تتحول إلى مساحات إضافية لتكريس العنف السيبراني ضد النساء والأقليات الجندرية. وتُعد الاستجابات المؤسساتية، سواء على مستوى التشريع أو التوعية أو الدعم النفسي، أدوات ضرورية لكنها ما زالت تعاني من قصور في كثير من السياقات. ويؤكد الفصل في نهايته على أهمية تبني مقاربات شاملة، قائمة على العدالة الجندرية، لمعالجة هذه الظاهرة بشكل فعّال ومستدام.

الفصل الثالث

العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الرقمية

تمهيد:

يعد العنف السيبراني أحد الظواهر المتنامية في العصر الرقمي، ويُقصد به الاعتداءات التي تُرتكب عبر الإنترنت، سواء كانت لفظية أو جسدية أو نفسية، مستهدفة الأفراد استنادًا إلى نوعهم الاجتماعي. في هذا السياق، يأتي العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي كأحد الأنماط المدمرة التي تمارس ضد النساء والأقليات الجندرية على وجه الخصوص. في الفضاء الرقمي، تتنوع أشكال هذا العنف ما بين التحرش الإلكتروني، التشهير، التهديدات، الابتزاز، والتعدي على الخصوصية.

هذا الفصل يهدف إلى تسليط الضوء على الجوانب المختلفة لهذه الظاهرة، والتي تشمل أسباب تفشي العنف السيبراني، تمثلاته في الفضاء الرقمي، ودور المنصات الاجتماعية في نشره وتفاقمه. كما سيستعرض تأثير هذه الظاهرة على الأفراد المتأثرين بها، من خلال تحليل العلاقات المتشابكة بين العنف السيبراني والنوع الاجتماعي، وسبل الحد من هذه الظاهرة عبر التشريعات، التوعية، و تطوير السياسات العامة.

من خلال هذا الفصل، نسعى إلى تحديد التحديات التي تواجه مكافحة العنف السيبراني على مستوى الأفراد والمجتمعات، وفهم أسباب تعرض النساء والأقليات الجندرية للعنف في الفضاء الرقمي، بالإضافة إلى استعراض الحلول الممكنة التي يمكن أن تساهم في القضاء على هذه الظاهرة المؤلمة.

المبحث الأول: مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء للعنف

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي في العصر الحديث جزءًا أساسيًا من حياتنا اليومية، حيث تُستخدم للاتصال، الترفيه، والنقاش. ومع تزايد استخدامها، أصبحت هذه المنصات أيضًا مكانًا لانتشار **العنف السيبراني** بأنواعه المختلفة، وخاصة **العنف ضد النساء**، وفي هذا المبحث، سنتناول الأبعاد المختلفة لاستخدام هذه المنصات في نشر العنف وتأثيرها على المجتمعات.

المطلب الأول: أهم المنصات الاجتماعية وتأثيرها

تعد مواقع التواصل الاجتماعي أحد أعظم الابتكارات التكنولوجية التي أوجدت تحولًا جذريًا في كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتهم اليومية. لكن، بجانب الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه المنصات، ظهرت تحديات جديدة، خاصة فيما يتعلق بتأثيراتها على المجتمعات والأفراد. أحد أبرز هذه التحديات هو **العنف السيبراني**، الذي يظهر بشكل واضح في الفضاء الرقمي، لاسيما ضد النساء[1].

من خلال هذا المطلب، سنستعرض **أهم المنصات الاجتماعية** التي يُستخدم فيها العنف ضد النساء، وكيفية تأثيرها على الأفراد والمجتمعات. سنتناول أشهر المنصات التي تساهم في نشر العنف السيبراني ضد النساء، وذلك عبر تحليل طريقة استخدامها، تأثيرها، وأسباب زيادة انتشار العنف ضد النساء في هذه الفضاءات.

أولا: فيسبوك(Facebook)

- **الوصف:**

- فيسبوك هو **أحد أقدم وأكبر منصات التواصل الاجتماعي** وأكثرها استخدامًا عالميًا، حيث يتيح للمستخدمين التفاعل مع الآخرين من خلال المنشورات، الصور، مقاطع الفيديو، والرسائل.
- كما أنه يُعتبر **منصة متعددة الأغراض**، تُستخدم للأغراض الشخصية، الاجتماعية، المهنية، والتجارية.

[1] موقع متخصص في دعم ضحايا العنف الرقمي ويوفر موارد لحمايتهم من الممارسات السيبرانية العدوانية.

- **تأثيره:**

- يُعتبر فيسبوك من المنصات التي تحظى بأكبر نسبة انتشار ل**التشهير الإلكتروني** ضد النساء. فهنا يمكن أن يواجه المستخدمون مضايقات، تهديدات، أو حتى نشر محتوى مسيء مثل الصور الخاصة.
- يُستخدم أيضًا في **الابتزاز الرقمي**، حيث يتم نشر صور أو معلومات خاصة للنساء بهدف الضغط عليهن للقيام بما يطلبه المعتدي.
- فيسبوك يتسم **بسهولة الاستخدام والتفاعل السريع**، مما يساهم في زيادة الانتشار السريع للتهديدات ضد النساء[1].

- **دوره في نشر العنف:**

- في حالات عديدة، يُستغل فيسبوك ل **نشر رسائل التهديد والتشهير** بشكل جماعي، خاصة من خلال المجموعات أو الصفحات العامة التي يمكن أن تروج للكراهية ضد النساء.
- يوجد أيضًا الكثير من الحسابات المزيفة التي تُستخدم لنشر العنف ضد النساء دون محاسبة فعّالة.

ثانيا: تويتر(Twitter)

- **الوصف:**

- تويتر هو **منصة تواصل اجتماعي** تسمح للمستخدمين بنشر **تغريدات قصيرة** ومشاركتها مع المتابعين. يُستخدم بشكل كبير للتعبير عن الآراء والأفكار في مواضيع شتى، بما في ذلك السياسة، الرياضة، والثقافة.
- يُعتبر **منصة سريعة** تتيح نشر الأخبار وتداول الآراء في الوقت الحقيقي.

- **تأثيره:**

- نظرًا لطبيعته **الآنية**، يُعد تويتر بيئة خصبة لنشر التعليقات المسيئة، خصوصًا **في اللحظات التي يُثير فيها حدث ما مشاعر العامة.**

[1] دراسة ميدانية من وزارة الاتصالات الجزائرية (2021) التحرش والعنف السيبراني: واقع وتحديات. وزارة الاتصالات الجزائرية، ص 180

- تـزداد نسـب التحـرش الإلكترونـي ضـد النسـاء الناشـطات علـى تـويتر، حيـث يُستخدم **الهاشتاجات** للنيل من النساء اللواتي يعبرن عن آرائهن السياسية أو الاجتماعية.
- كما يُستخدم لنشر **خطابات الكراهية** ضد النساء بناءً على معتقداتهن أو مواقفهن، سواء كانت سياسية أو دينية.

- **دوره في نشر العنف:**

- يميل تويتر إلى تفعيل **مقاييس الرقابة المنخفضة** مقارنة ببعض المنصات الأخرى، مما يجعل من السهل نشر العنف ضد النساء بسرعة دون تدخل فوري.
- خاصة أن **الحسابات المجهولة** أو **المزيفة** يمكن أن تنشر التعليقات المسيئة بسهولة ودون متابعة جدية من الإدارة[1].

ثالثا: إنستغرام(Instagram)

- **الوصف:**

- إنستغرام هو تطبيق **مخصص لمشاركة الصور والفيديوهات**، ويُعد من بين المنصات الأكثر شعبية بين الشباب. يتيح للمستخدمين التفاعل مع بعضهم البعض من خلال **الإعجابات، التعليقات، والرسائل المباشرة.**
- يتميز إنستغرام بكونه منصة **بصرية**، حيث تتركز الأنشطة على الصور والفيديوهات بدلاً من النصوص.

- **تأثيره:**

- يُعد إنستغرام منصة **مناسبة لانتشار العنف السيبراني ضد النساء**، حيث يمكن نشر **صور مُعدلة** أو **صور خاصة** بهدف الإضرار بسمعة المرأة.
- في بعض الحالات، تُستخدم المنصة لنشر **صور مزيفة أو مفبركة** قد تتعرض لها النساء بسبب علاقاتهن الشخصية أو نشاطهن في الحياة العامة.

[1] Cyber Civil Rights Initiative. The importance of privacy and protection from digital violence. https://www.cybercivilrights.org.

- يُعتبر إنستغرام من المنصات التي **لا تحتوي على رقابة صارمة** على الصور والمنشورات، مما يجعلها أرضًا خصبة لنشر أنواع متعددة من العنف.

- **دوره في نشر العنف:**

- في إنستغرام، يتم نشر **صور غير لائقة** للنساء بهدف **التشهير** أو **التخويف** .وتزداد المخاوف من استغلال منصة الرسائل المباشرة لنقل تهديدات شخصية.

- كما يُعد استغلال الحسابات **الشهيرة** أو **النافذة)** مثل المؤثرين والمشاهير) لتوجيه التحريض ضد النساء أمرًا متكررًا في هذه المنصة[1].

رابعا: تيك توك(TikTok)

- **الوصف**[2]:

- تيك توك هو تطبيق لمشاركة مقاطع الفيديو القصيرة والذي **أصبح الأكثر شهرة** في السنوات الأخيرة، ويستقطب فئة كبيرة من **المراهقين والشباب.**

- يمكن للمستخدمين إضافة **مؤثرات صوتية وموسيقى** إلى مقاطع الفيديو الخاصة بهم، مما يجعلها منصة **إبداعية وممتعة.**

- **تأثيره:**

- بالرغم من طبيعته **الترفيهية،** إلا أن تيك توك يعد أيضًا منصة لتوجيه **الهجمات الشخصية ضد النساء** من خلال **التعليقات** أو نشر مقاطع فيديو مزعجة.

- يتعرض الكثير من النساء للتنمر والتحرش عبر الفيديوهات التي يُشاركنها على المنصة.

- **التصيد الإلكتروني** من خلال تحميل محتوى مزيف أو محاولة إحراج النساء يعد أحد الظواهر السلبية في هذه المنصة.

- **دوره في نشر العنف:**

- بفضل سمة **المحتوى السريع** في تيك توك، يُمكن نشر محتوى ضار ضد النساء دون الإلمام التام بالعواقب.

[1] منظمة غير ربحية تعمل على مكافحة العنف الرقمي ضد النساء في جميع أنحاء العالم.
[2] نفسه

- تُستخدم تيك توك أيضًا ل **مقاطع الفيديو المسيئة** التي يتم تعديلها أو نشرها بهدف إهانة النساء.

خامسا: واتساب(WhatsApp)

- **الوصف**[1]:

- يُعد واتساب تطبيقًا للمراسلة الفورية، ويُستخدم بشكل رئيسي للتواصل الشخصي بين الأفراد من خلال الرسائل النصية، المكالمات الصوتية والمرئية.
- يمتاز التطبيق بكونه **مستقلًا وآمنًا نسبيًا** نظرًا لتشفير الرسائل بين الأطراف.

- **تأثيره:**

- في واتساب، تتعرض النساء إلى **التحرش والابتزاز الرقمي** عبر الرسائل الخاصة، حيث يمكن للمعتدين إرسال رسائل تهديد أو نشر صور خاصة.
- كما يُستخدم في واتساب **لنشر الأخبار الكاذبة** أو **المعلومات المسيئة** ضد النساء عبر المجموعات.

- **دوره في نشر العنف:**

- يُعد واتساب من المنصات التي تسمح بانتشار **التنمر والمضايقات** بسهولة عبر مجموعات خاصة أو من خلال **الرسائل الفردية**.
- في بعض الحالات، يُستخدم التطبيق لنشر **محتوى ضار** ضمن مجموعات مغلقة يصعب الرقابة عليها.

تُعتبر مواقع التواصل الاجتماعي أدوات قوية تؤثر في الحياة اليومية للأفراد، ورغم فوائدها العديدة، فإنها قد تتحول إلى **فضاءات خصبة للعنف السيبراني** ضد النساء. فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك، وواتساب كلها منصات تُستغل في نشر العنف الرقمي بأنواعه المختلفة. تتطلب هذه الظاهرة تدخلاً حاسمًا من أجل **تعزيز الرقابة وتحسين السياسات** الخاصة بحماية النساء على الإنترنت.

[1] النجار، ر. (2020) آليات محاربة العنف السيبراني ضد النساء: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية. مجلة القانون الدولي، 9(3), 55-72.

المطلب الثاني: كيف يتم استغلال هذه الصفحات لنشر العنف ضد النساء

في ظل الثورة الرقمية وتوسّع استخدام منصات التواصل الاجتماعي، أصبحت هذه الفضاءات الإلكترونية **سلاحًا ذا حدّين** :فهي من جهة أدوات تواصل فعّالة وسريعة، ومن جهة أخرى مساحات تُستغل لنشر العنف والتمييز، لا سيما ضد النساء. ويتّخذ هذا العنف أشكالًا متعددة، حيث يتم استغلال الصفحات العامة، الحسابات المزيفة، المجموعات المغلقة، وحتى الحملات الجماعية لتكريس أنماط من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

في هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على **الأساليب والآليات** التي يتم عبرها استغلال هذه الصفحات والمنصات لإيذاء النساء رقميًا، سواء من خلال نشر محتوى مسيء، أو التحريض، أو استهداف الخصوصية، وكل ذلك في بيئة رقمية تغيب فيها أحيانًا الرقابة والمساءلة[1].

أولا: التشهير والإساءة للسمعة

- يتم استخدام الصفحات لنشر **معلومات شخصية أو صور خاصة** للنساء بقصد التشهير أو الانتقام، وغالبًا ما يكون ذلك نتيجة رفض علاقة عاطفية، أو انتقامًا من مواقف فكرية أو سياسية.
- في بعض الحالات، تُنشأ **صفحات وهمية** بأسماء نساء حقيقيات أو مستعارة تنشر محتوى مسيئًا أو إيحائيًا يُلصق بهن زورًا، ما يؤدي إلى إلحاق ضرر اجتماعي ونفسي بالغ.
- كما تُستخدم هذه الصفحات لترويج **شائعات كاذبة** عن نساء بارزات في المجتمع، بهدف تشويه صورتهن أو تقويض مصداقيتهن.

ثانيا: التحرش الجماعي الإلكتروني

- يقوم بعض المستخدمين بتنظيم **هجمات رقمية منسقة** على صفحات أو حسابات نساء معنيات، سواء بتعليقات مسيئة، أو رسائل تهديد، أو حتى تعليقات جنسية صريحة.
- غالبًا ما تستهدف هذه الهجمات **الناشطات النسويات أو السياسيات أو الصحفيات** أو أي امرأة تعبّر عن آرائها بحرية، خاصة إذا كانت هذه الآراء تتحدى السلطة الأبوية أو الأعراف التقليدية.

[1] النجار، ر. آليات محاربة العنف السيبراني ضد النساء، مرجع سبق ذكره، ص 79

- يتم في بعض الأحيان إطلاق **وسوم (هاشتاغات)** (هجومية تتضمن إساءة مباشرة، وتنتشر سريعًا بشكل يجعل الضحية عرضة لحملات تنمر جماعية[1].

ثالثا: نشر الكراهية والتمييز الجندري

- تُستخدم صفحات إلكترونية ومجموعات مغلقة لترويج **خطاب الكراهية ضد النساء**، من خلال وصفهن بالضعف، أو التقليل من شأن قدراتهن، أو المطالبة بإقصائهن من الحياة العامة.
- يتم **تمجيد العنف ضد المرأة** في بعض الصفحات، عبر تسويغ الضرب أو القمع أو السيطرة على المرأة، في خطاب ذكوري قائم على التسلط.
- هذا النوع من المحتوى يغذّي **الصور النمطية السلبية** عن النساء، ويؤدي إلى تكرارها واستنساخها اجتماعيًا، مما يُعمّق ثقافة العنف.

رابعا: نشر محتوى جنسي غير لائق أو مفبرك

- هناك حالات تُستخدم فيها الصفحات لنشر **صور أو فيديوهات جنسية حقيقية أو مفبركة** تُنسب لنساء معينات بقصد التشهير.
- وقد يتم **تركيب صور النساء على مشاهد غير أخلاقية** عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو الفوتوشوب، ثم مشاركتها في المجموعات المغلقة أو عبر الحسابات الوهمية.
- هذه الأفعال تُعتبر نوعًا من **العنف الجنسي الرقمي**، لما تسببه من انتهاك للخصوصية، وإيذاء نفسي واجتماعي حاد للنساء الضحايا.

خامسا: الابتزاز الإلكتروني

- يتم استغلال الصفحات للتواصل مع النساء، ثم جمع صور أو معلومات خاصة تُستخدم لاحقًا **كوسيلة للابتزاز والضغط**، سواء لأغراض مالية أو جنسية.
- وقد يتم تهديد النساء بنشر معلومات شخصية أو صور خاصة في حال لم يرضخن لمطالب المعتدين، مما يُدخل الضحية في دوامة من الخوف والعزلة.

[1] دراسة ميدانية من وزارة الاتصالات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 177

- الابتزاز الإلكتروني لا يقتصر على الحسابات الفردية فقط، بل يمكن أن يتم **عبر صفحات مخصصة لهذه الأغراض** أو مجموعات سرية[1].

سادسا: إقصاء النساء من الفضاء الرقمي

- من خلال التهديدات المتكررة والتحرش، يتم دفع العديد من النساء إلى **الانسحاب من الفضاء الرقمي**، خوفًا على سمعتهن أو سلامتهن النفسية، ما يكرّس إقصاءً ممنهجًا للنساء من مساحات الحوار والنقاش العام.
- النساء اللواتي يتعرضن لهذا النوع من العنف غالبًا ما يتوقفن عن التعبير عن آرائهن أو يضطررن إلى إغلاق حساباتهن، وهو ما يُعد نوعًا من **الرقابة المجتمعية القسرية**.

سابعا: استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات لنشر العنف

- في الآونة الأخيرة، بدأ المعتدون باستخدام **برمجيات الروبوت (Bots)** لنشر تعليقات مسيئة آليًا على منشورات نساء معينات، مما يضخم حجم العنف ويزيد من تأثيره.
- كما يتم استخدام **أدوات الذكاء الاصطناعي** لتوليد محتوى مضلل أو مركّب يُستخدم ضد النساء، مثل تقنيات "التزييف العميق.(Deepfake) "

تُظهر هذه الممارسات أن الصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي لا تُستخدم فقط للتواصل، بل تحولت إلى أدوات لنشر أنماط معقدة من **العنف الجندري الرقمي** .تتنوع هذه الممارسات بين التشهير، التحريض، التحرش، والابتزاز، وكلها تؤكد الحاجة إلى **تعزيز الأطر القانونية والرقابية** لحماية النساء وضمان حقوقهن في فضاء رقمي آمن.

المطلب الثالث: سياسات التواصل ودورها في تكريس العنف السيبراني

رغم أن منصات التواصل الاجتماعي تدّعي التزامها بحماية المستخدمين وضمان فضاء رقمي آمن للجميع، إلا أن **الواقع العملي يعكس وجود فجوات كبيرة في السياسات المطبّقة**، ما يساهم في تكريس واستمرار العنف السيبراني، خاصة ضد النساء والأقليات الجندرية. فبدلًا من أن تكون هذه

[1] Kowalski, R. M., Limber, S. P., & Agatston, P. W. (2012). Cyberbullying: Bullying in the digital age. Wiley-Blackwell.

السياسات أداة للحد من الاعتداءات الرقمية، فإنها في كثير من الأحيان تصبح جزءًا من المشكلة بسبب ضعف التطبيق، أو التحيز الخوارزمي، أو تجاهل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية[1].

أولا: ضعف أنظمة الإبلاغ والاستجابة

- رغم وجود أدوات "الإبلاغ" عن المحتوى المسيء، إلا أن **الاستجابة لهذه البلاغات غالبًا ما تكون بطيئة أو غير فعالة**، مما يتيح للمعتدين الاستمرار في الأذى دون محاسبة.
- في حالات كثيرة، **لا تُزال المنشورات أو الحسابات المسيئة** إلا بعد ضغط إعلامي أو تفاعل جماهيري كبير، مما يترك الضحايا عرضة لأضرار نفسية واجتماعية جسيمة.
- كما أن سياسات الإبلاغ **لا تراعي السياقات المحلية والثقافية**، فبعض المحتويات التي تعتبر مؤذية في المجتمعات العربية لا تُصنَّف كذلك وفق المعايير الغربية المعتمدة لدى هذه المنصات.

ثانيا: الخوارزميات المتحيزة والتمييز الممنهج

- تعتمد المنصات الرقمية على خوارزميات تعمل على تعزيز التفاعل والمحتوى المثير للجدل، ما يجعل **المحتوى العنيف أو الكاره أكثر انتشارًا** من المحتوى الإيجابي.
- في كثير من الحالات، تُقيّد خوارزميات المنصات **محتوى الحركات النسوية أو المناهضة للعنف**، باعتباره "تحريضيًا"[2]، بينما تتغاضى عن خطاب الكراهية الذكوري، ما يعكس **تحيزًا ضمنيًا في البرمجة**.
- هذا التحيّز يُعمّق إقصاء النساء من النقاشات العامة، ويمنح العنف الرقمي شرعية غير مباشرة من خلال عدم منعه أو ردعه.

ثالثا: نقص الشفافية والمساءلة

- قلّما تكشف شركات التواصل عن **آليات اتخاذ القرار في حجب المحتوى أو معاقبة المستخدمين**، مما يفتح الباب أمام الانتقائية أو المحاباة في التطبيق.
- تفتقر هذه السياسات إلى **الشفافية في ما يخص الإحصاءات الخاصة بحالات العنف الرقمي الجندري**، أو الإجراءات المتخذة، ما يجعل من الصعب تقييم مدى فعاليتها.

[1] التحالف العربي لمكافحة العنف ضد النساء (2021) التحرش الإلكتروني في الفضاء الرقمي: ماذا بعد؟ موقع التحالف العربي.
[2] المنظمة العربية لحقوق الإنسان (2020) العنف السيبراني في العالم العربي: واقع وسبل الوقاية. موقع المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

- غياب المساءلة يُعزز ثقافة الإفلات من العقاب، حيث يشعر المعتدون بأن لا عواقب فعلية لأفعالهم الإلكترونية.

رابعا: عدم وجود آليات حماية مخصصة للنساء

- معظم سياسات المنصات لا تتضمن **إجراءات وقائية واضحة لحماية النساء** أو الأقليات الجندرية، رغم تصاعد معدلات العنف ضد هذه الفئات.
- لا توجد أنظمة خاصة لرصد **التحرش الجماعي أو التنمر الإلكتروني** الموجه بناءً على النوع الاجتماعي، ما يجعل النساء في موقع هش داخل الفضاء الرقمي.
- كما لا تقدم المنصات **خدمات دعم نفسي أو قانوني** مرتبطة بالحالات المسجلة، تاركة الضحايا دون مساندة فعلية[1].

خامسا: دور السياسات في تطبيع العنف

- من خلال تجاهل المحتوى المسيء أو تأخّر حذفه، تسهم المنصات في **تطبيع العنف الرقمي**، بحيث يصبح أمرًا اعتياديًا لا يثير الاستغراب أو الاستهجان.
- هذا التطبيع يعزز القبول المجتمعي للعنف الجندري، ويُقلل من تعاطف الجمهور مع الضحايا، في مقابل التركيز على "حرية التعبير" كقيمة عليا ولو على حساب كرامة الآخرين.

سادسا: الفجوة بين القوانين الوطنية وسياسات المنصات

- تتعارض سياسات بعض المنصات مع القوانين المحلية في الدول العربية التي تُجرّم المحتوى المسيء للنساء، مما يضع السلطات في مواجهة صعبة مع شركات عالمية لا تخضع لنفس المعايير.
- في كثير من الأحيان، **تفشل السلطات المحلية في إلزام هذه المنصات باحترام الخصوصيات القانونية والثقافية** لمجتمعاتها، مما يتيح بيئة غير خاضعة للرقابة.

إن سياسات التواصل الاجتماعي، بدل أن تكون أداة لحماية الفئات الهشة من العنف السيبراني، **تساهم في تكريسه بشكل غير مباشر**، من خلال آليات إبلاغ غير فعالة، خوارزميات متحيزة، وغياب للمساءلة. إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب **إصلاحات جذرية** في سياسات المنصات، بالتوازي مع تطوير أطر قانونية محلية ودولية تضمن حماية المرأة والأقليات الجندرية في الفضاء الرقمي .

[1] Stop Online Violence Against Women. Understanding the impacts of digital abuse. https://www.stoponlineviolence.org.

المبحث الثاني: تمثلات العنف السيبراني الموجه ضد النساء في الفضاء الرقمي

يُعد الفضاء الرقمي بيئة حديثة فرضت تحوّلات جذرية على العلاقات الاجتماعية، غير أن هذه البيئة الرقمية لم تَخْلُ من إعادة إنتاج العنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ تُستهدف النساء من خلال أنماط رمزية ولفظية وجندرية تؤدي إلى إعادة ترسيخ التمييز وعدم المساواة. يُظهر هذا المبحث كيف تتجلّى تمثلات العنف السيبراني الموجّه ضد النساء عبر عدة آليات.

المطلب الأول: الخطاب العدائي في التعليقات الرقمية

يمثل الخطاب العدائي في الفضاء السيبراني أحد أبرز تمثلات العنف الرقمي الموجّه ضد النساء، إذ يتخذ هذا الخطاب أشكالًا متعددة من العنف اللفظي والرمزي الذي يُمارَس عبر التعليقات، الردود، الرسائل المباشرة، والمحتوى الموجّه. وقد ساهم الطابع المفتوح والمجهول في شبكات التواصل الاجتماعي في تصعيد هذا النوع من الخطاب، مع غياب شبه كلي للمساءلة أو الرادع القانوني في كثير من السياقات.

أولا: مظاهر العنف اللفظي والرمزي

تتجلى مظاهر العنف السيبراني ضد النساء في عدة صور، من بينها[1]:

- **الشتم والإهانة المباشرة** المرتبطة بالجنس أو الشكل الخارجي أو اللباس أو الآراء.
- **التنقيص من القدرات العقلية والفكرية** للنساء المشاركات في النقاشات العامة، خاصة في المجالات السياسية أو الحقوقية.
- **السخرية الرمزية** من خلال الصور والميمات التي تعيد إنتاج كليشيهات جنسية أو اجتماعية، ما يضفي طابعًا ترفيهيًا ساخرًا على العنف.
- **الإشارة إلى المرأة بأوصاف تحقيرية** تحمل دلالات ثقافية مهينة، ما يعزز من إقصائها الرمزي من الفضاء العام.

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية (2020) العنف الرقمي ضد النساء: استراتيجيات الحماية والوقاية. وزارة الشؤون الاجتماعية. ص ص 39-36

هذه الأشكال لا تقتصر على الخطاب المباشر، بل قد تكون في شكل تعليقات ضمنية أو إيحائية تعكس نظرة دونية إلى المرأة.

ثانيا: استخدام الألفاظ الجارحة والتمييزية

يشيع في التعليقات الرقمية استخدام ألفاظ تحقيرية وذكورية تُعبّر عن نظرة دونية تجاه المرأة، مثل:

- وصف النساء بـ"الناقصات"، "الضعيفات"، "العاهرات"، أو "غير المؤهلات."
- تكرار تعليقات من قبيل: "مكانك في المطبخ"، "اتركي السياسة للرجال"، أو "الجمال لا يصنع فكرًا."
- الربط بين وجود المرأة في الفضاء الرقمي وسلوكيات غير أخلاقية، بما يعكس ثقافة لوم الضحية وتبرير العنف ضدها.

تُستخدم هذه الألفاظ غالبًا لترهيب النساء الناشطات، خاصة المدافعات عن قضايا الجندر أو الحقوق، ما يؤدي إلى انسحاب العديد منهن من الفضاء العام خشية التعرض لهذا العنف اللفظي المتكرر[1].

ثالثا: الدوافع النفسية والاجتماعية لهذا الخطاب

يعكس الخطاب العدائي في التعليقات الرقمية أزمة بنيوية في الوعي الاجتماعي تتغذى من عدة عوامل نفسية وثقافية وسوسيو–اقتصادية، من بينها:

1. **الذكورية المترسّخة** :حيث يرى بعض الرجال في حرية المرأة تهديدًا لهويتهم أو سلطتهم، فيمارسون العنف اللفظي كرد فعل دفاعي.
2. **الانفلات الرقمي** :تتيح المنصات الرقمية للأفراد فرصة إخفاء هويتهم، مما يشجع على التعبير عن المكبوتات النفسية دون خوف من العقوبة.
3. **الإحباط الاجتماعي** :بعض الأفراد الذين يعانون من التهميش أو الفشل في الحياة الواقعية يجدون في الفضاء الرقمي متنفسًا لتفريغ غضبهم، وغالبًا ما يُوجَّه هذا الغضب نحو الفئات الضعيفة أو المختلفة.

[1] وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية العنف الرقمي ضد النساء، مرجع سبق ذكره، ص 32

4. **الجهل الحقوقي** :غياب الوعي بثقافة الحقوق، وعدم إدراك أن الخطاب العنيف في الفضاء الرقمي يُعد انتهاكًا قانونيًا وأخلاقيًا، يسهم في استمراره وتكراره.

الخطاب العدائي الموجّه ضد النساء في الفضاء الرقمي هو شكل خطير من العنف الرمزي والسيبراني، يمتدّ أثره إلى حياة النساء الواقعية، ويؤثر في مشاركتهن الاجتماعية، السياسية والفكرية. لهذا، فإن التصدي له يتطلب تكاثف الجهود بين التربية الرقمية، الرقابة الأخلاقية، وفرض قوانين تجرّم هذا النوع من الخطاب وتردع مرتكبيه.

المطلب الثاني: الصور النمطية الجندرية المنتشرة في الفضاء السيبراني

تلعب الصور النمطية الجندرية دورًا محوريًا في إنتاج وإعادة إنتاج التمييز ضد النساء في الفضاء الرقمي، حيث تكرّس هذه التمثلات تصورات تقليدية تقيّد أدوار النساء وتُحدّد قيمتهن في المجتمع على أساس معايير غير عادلة. وتُعد هذه الصور النمطية بمثابة أدوات ناعمة للعنف السيبراني، لأنها لا تُمارَس دائمًا بشكل مباشر، بل تتسلل إلى الوعي الجمعي من خلال التكرار والمحتوى المُضلّل[1].

أولا: تمثيل المرأة السيبراني في التعليقات

في التعليقات الرقمية، تُصوَّر المرأة غالبًا بشكل سطحي ومشوَّه، ويظهر ذلك في:

- **الاختزال في الجسد والمظهر** :حيث تُختزل قيمة المرأة في شكلها الخارجي، ويُربط حضورها على المنصات الاجتماعية بالجاذبية الجنسية فقط.
- **التشكيك في قدراتها العقلية** :تظهر تعليقات تقلل من رأي المرأة، أو تشكك في أحقيتها بالتعبير أو النقاش الجاد، خاصة في المواضيع السياسية أو العلمية.
- **ربط وجودها الرقمي بأغراض تافهة** :مثل اعتبار النساء على المنصات مجرد باحثات عن الشهرة أو المتابعين أو العلاقات، مما يُسهم في وصمهن والتقليل من شرعية حضورهن الرقمي.

هذه التمثلات لا تُظهر المرأة كفاعل اجتماعي مستقل، بل ككائن تابع أو سطحي، وهو ما يشكّل نوعًا من العنف الرمزي المتخفي في خطاب مجتمعي متواطئ.

[1] Lumsden, K. (2021). Gender and the digital divide: The intersection of online abuse and the social construction of gender. Journal of Gender Studies.

ثانيا: تكريس أدوار تقليدية ومجحفة ضد النساء

يُلاحظ في الفضاء الرقمي ترويج مكثف لأدوار جندرية تقليدية تسجن المرأة في قوالب نمطية، مثل:

- المرأة "المثالية" هي تلك التي تطيع الرجل، وتكرّس حياتها لخدمة العائلة فقط.
- النظرة للمرأة ككائن عاطفي غير قادر على القيادة أو اتخاذ القرار.
- تصوير المرأة القوية أو المستقلة على أنها متسلطة أو "خارج عن الطبيعة الأنثوية."

هذه الصور يتم ترسيخها عبر[1]:

- المحتوى الترفيهي (مثل الفيديوهات الساخرة والمقاطع القصيرة).
- حملات إعلانية تستخدم المرأة كعنصر جذب فقط.
- تداول أمثال شعبية وأقوال تقليدية في التعليقات، تُعيد إنتاج التمييز بأسلوب ساخر أو ظاهره غير عدائي.

وبهذا، تُنتج المنصات الرقمية خطابًا مجتمعيًا يعيد تثبيت الفوارق الجندرية بطرق "ناعمة" ولكن فعالة جدًا في التطبيع مع التمييز.

ثالثا: تأثير هذه الصور على وعي المستخدمين

تُشكّل هذه الصور النمطية جزءًا من البناء الرمزي الذي يُغذّي الوعي الجمعي، ويؤدي إلى:

- **تشويه تصور الفتيات لأنفسهن** :حيث قد تدفعهن هذه الصور إلى السعي للتماهي مع الأدوار النمطية لكسب القبول الاجتماعي.
- **ترسيخ الذكورية الرقمية** :إذ يبرّر الكثير من المستخدمين العنف أو السخرية باعتبارها "رد فعل طبيعي" تجاه نساء يخرجن عن هذه الأدوار.
- **تقليص مساحة التفاعل الجاد للنساء** :إذ تخشى كثير من النساء التعبير عن آرائهن خوفًا من التعرض للسخرية أو الوصم.

[1] أبو زيد، فاطمة. (2020). العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: دراسة تحليلية. القاهرة: دار الفكر العربي، ص 125

كل ذلك يؤدي إلى **إقصاء غير مباشر للنساء من الفضاء الرقمي كمجال للنقاش والتأثير، ما يُعد امتدادًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي بأساليب معاصرة.**

الصور النمطية الجندرية في الفضاء السيبراني تُشكّل شكلًا خفيًا وخطيرًا من العنف الرمزي، لأنها تُنتج وتُعيد إنتاج التمييز ضد النساء بأساليب "ناعمة" ولكن فعالة. ويتطلب التصدي لها **نقدًا تربويًا وثقافيًا مستمرًا، إلى جانب رقابة مسؤولة على المحتوى الموجّه والمشاركات العامة.**

المطلب الثالث: التفاعلات الاجتماعية وتعزيز العنف السيبراني

لم يعد العنف السيبراني، وخاصة ذاك الموجّه ضد النساء، مرتبطًا فقط بالفاعل المباشر (الناشر أو المعلّق)، بل أصبح مرتبطًا بمنظومة اجتماعية رقمية تفاعلية تُسهم في إعادة إنتاجه وتضخيمه. فالإعجابات، المشاركات، وإعادة النشر تمثّل نوعًا من الشرعية الجماعية لهذا الخطاب، مما يخلق ما يُعرف بـ"ثقافة التطبيع مع العنف[1]."

أولا: دور الإعجابات والمشاركات في تضخيم الخطاب العنيف

تلعب أدوات التفاعل البسيطة على منصات التواصل، مثل "الإعجاب" و"إعادة النشر"، دورًا حاسمًا في إظهار القبول الجماهيري تجاه الخطابات العنيفة والمتحيزة ضد النساء. وهذا يتجلّى في عدة مظاهر:

- **تفاعل جماهيري مع تعليقات مسيئة** :عندما تحصد تعليقات تحمل محتوى تمييزي أو ساخر ضد النساء عددًا كبيرًا من "الإعجابات"، فإن ذلك يرسل رسالة مفادها أن هذا النوع من الخطاب مقبول ومحبذ.
- **مشاركة منشورات مسيئة أو نمطية دون نقد** :يؤدي إلى توسيع دائرة انتشار العنف السيبراني ويمنحه بعدًا جماعيًا يُخيف الضحايا ويعزز صمتهم.
- **تعليقات تشجيعية وردود ساخرة** :تمثّل دعمًا غير مباشر للخطاب العنيف، وتُظهر المتحرش أو المسيء كـ"نجم رقمي" بدلًا من محاسبته أو عزله.

هذا التفاعل يضفي نوعًا من" **الشرعية الجماعية الرقمية**"، حيث يُنظر إلى السلوك العنيف كنوع من الفكاهة أو الموقف الاجتماعي الشجاع، وليس كجريمة أو انتهاك.

[1] أبو زيد، فاطمة. العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص 123

ثانيا: مساهمة الجمهور في التطبيع مع العنف

لا يقف العنف السيبراني عند حدود الفعل الفردي، بل يجد في الجمهور الرقمي بيئة خصبة للاستمرار عبر:

- **الصمت الجماعي** :حيث يتجاهل المتابعون أو المتفاعلون المحتوى العنيف، مما يُفسَّر كنوع من القبول الضمني.
- **الانخراط في التعليقات الساخرة** :يعيد تشكيل العنف في صورة "مزحة"، مما يُفرغه من خطورته في وعي المستخدمين.
- **مهاجمة من يدافع عن الضحايا** :كثيرًا ما يُستهدف المدافعون عن ضحايا العنف السيبراني، ويُوصفون بأنهم "يتصنعون المثالية" أو "يحاربون حرية التعبير"، ما يخلق حاجزًا أمام النقد البنّاء.

ومن ثم، فإن التفاعل الرقمي الجماعي **لا يعبّر فقط عن الرأي، بل يُسهِم في تكوين ثقافة رقمية تُطبع مع العنف، وتمنحه قوة رمزية واجتماعية خطيرة**[1].

ثانيا: نتائج هذه التفاعلات على النساء المستهدفات

هذه الديناميكيات التفاعلية تؤدي إلى مجموعة من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية، مثل:

- **الخوف من التعرّض مجددًا** للعنف في حال التعبير عن الرأي أو الظهور الرقمي.
- **الرقابة الذاتية** :حيث تبدأ النساء في تقليل مشاركاتهن أو تجنّب مواضيع معينة لتفادي التعرض لهجوم رقمي.
- **العزلة والانطواء الرقمي** :ما يعني فقدان المرأة لمساحة مهمة من التأثير والمشاركة في النقاشات العامة.

وفي كثير من الأحيان، يكون أثر هذه التفاعلات **أكثر قسوة من العنف الفردي نفسه، لأنها تمنح هذا الأخير شرعية جماعية وتجعله يبدو طبيعيًا.**

[1] أبو زيد، فاطمة. العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي، مرجع سبق ذكره، ص 130

تشكل التفاعلات الاجتماعية في الفضاء الرقمي بنية متكاملة تعزز العنف السيبراني، وتمنحه قابلية الانتشار والاستمرار، لا بسبب قوة الخطاب فقط، بل بسبب **تواطؤ الصمت أو التشجيع الرمزي من طرف الجمهور** .وهذا يفرض الحاجة إلى **وعي جماعي جديد يميّز بين حرية التعبير والعنف، ويعزز ثقافة الإبلاغ، الدعم، والمساءلة.**

المبحث الثالث: تحليل تفاعلات العنف السيبراني ضد المرأة في البيئة الرقمية

المطلب الأول: السياسات العامة للمواقع (فيسبوك، إنستغرام، تويتر.....)

تعتبر منصات التواصل الاجتماعي الكبرى مثل فيسبوك، إنستغرام، تويتر (X) ، ويوتيوب من أبرز الفضاءات الرقمية التي تشهد انتشارًا واسعًا للعنف السيبراني. هذه المنصات تتبنى مجموعة من السياسات العامة التي تهدف إلى محاربة العنف الرقمي، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع ذلك، تظل هذه السياسات تتسم بتحديات كبيرة في التطبيق والتنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

أولا: الشروط العامة للاستخدام وسياسات المجتمع

تحدد هذه المواقع قواعد السلوك التي يجب على مستخدميها الالتزام بها من خلال **شروط الاستخدام** و**سياسات المجتمع** .وتشمل هذه السياسات[1]:

- **منع العنف والتحرش** :تتضمن بنودًا تحظر العنف الجسدي واللفظي، بما في ذلك المضايقات الجنسية والعنف ضد النساء، وتحظر أي محتوى يتم نشره بهدف الإساءة أو إلحاق الضرر بالآخرين.
- **خطاب الكراهية** :تتبنى هذه المنصات سياسات صارمة تجاه خطاب الكراهية، بما في ذلك الخطابات التي تروج للتمييز العنصري أو الجنسي. ومع ذلك، يبقى هذا البند أحيانًا غير فعال في مواجهة العنف الرقمي المتخفي تحت ستار الحريات الشخصية.
- **الحماية من الصور والمحتوى المسيء** :تمنع المنصات نشر الصور أو الفيديوهات التي تعرض العنف الجنسي أو الصور الحميمة غير المرخصة، مثل "التصوير الجنسي الانتقامي " (revenge porn).

لكن هناك **نقد كبير** لهذه السياسات، إذ تُعَاب المنصات على:

- **الضبابية في تعريف العنف السيبراني** :بعض المنصات تواجه صعوبة في تحديد المعايير الخاصة بالعنف السيبراني الموجه ضد النساء، مثل التمييز الجندري والتحرش عبر الإنترنت.

[1] منصور، ليلى. (2021). وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على قضايا النوع الاجتماعي. بيروت: المركز العربي للدراسات الاجتماعية. ص 80

- **الفجوة بين النصوص والتطبيق** :رغم وجود سياسات مرشدة، إلا أن عمليات الإبلاغ والحذف لا تتم بشكل مستمر وفعّال، خاصة إذا لم يكن هناك ضغط عام أو إعلامي.

ثانيا: آليات الإبلاغ والرصد

أحد الجوانب المهمة في السياسات العامة التي تعتمدها منصات التواصل الاجتماعي هي **آليات الإبلاغ** و**الرصد التلقائي** للمحتوى العنيف. هذه الآليات تشمل:

- **إمكانية الإبلاغ عن المحتوى المسيء** :تمكن المنصات المستخدمين من الإبلاغ عن التعليقات، الرسائل، الصور، والفيديوهات التي تحتوي على محتوى مسيء. بعض المنصات تقدم ميزة "إبلاغ فوري" التي تتيح للمستخدمين إخفاء المحتوى المضر أو المحظور على الفور.
- **التقنيات الذكية** :تستخدم بعض المواقع تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراجعة المحتوى وتحليل النصوص والصور بشكل تلقائي بهدف اكتشاف العنف أو المحتوى غير اللائق، مثل الصور الجنسية أو التعليقات العنصرية.

ورغم هذه الجهود التكنولوجية، هناك **انتقادات شائعة** حول[1]:

- **فشل الخوارزميات في التمييز بين السياقات** :على سبيل المثال، قد تتم إزالة محتوى له طابع ثقافي أو سياسي مختلف في سياق معين، لكن خوارزميات الذكاء الاصطناعي لا تدرك الفروق الثقافية وقد تقوم بحظر محتوى يُعَتبر طبيعيًا في ثقافات معينة.
- **التحديات في التعامل مع اللغة العامية أو الرمزية** :التمييز بين محتوى مسيء وغير مسيء في بعض اللغات أو استخدام الرموز التعبيرية قد يتسبب في فشل النظم التكنولوجية.

ثالثا: الشفافية في تطبيق السياسات

في السنوات الأخيرة، بدأت منصات التواصل الاجتماعي في تحسين مستوى الشفافية في تعاملها مع المحتوى المسيء:

- **تقارير الشفافية** :بعض المنصات مثل فيسبوك وتويتر تنشر تقارير دورية حول كيفية تعاملها مع البلاغات وحجم الحظر والمراجعة للمنشورات المسيئة.

[1] منصور، ليلى. مرجع سبق ذكره، ص ص 82-86

- **إشراك الجهات الخارجية** :تعمل بعض المنصات مع **منظمات حقوق الإنسان** والهيئات الحكومية لرفع مستوى الشفافية، لكن هناك مطالبات مستمرة لزيادة هذه الشفافية لضمان حقوق المستخدمين بشكل أوسع.

ومع ذلك، تظل هناك **مخاوف** تتعلق بالرقابة الذاتية، حيث يُتهم البعض هذه المنصات ب **محاباة المصالح التجارية** وعدم تحمّل المسؤولية بشكل كامل أمام ضحايا العنف الرقمي.

رابعا: الحملات التوعوية والإجراءات الوقائية

تسعى العديد من منصات التواصل إلى تعزيز الوعي العام حول مخاطر العنف السيبراني من خلال **حملات توعية**[1]:

- **حملات إرشادية** :مثل تلك التي نظّمها فيسبوك في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، التي تهدف إلى تقديم نصائح للمستخدمين حول كيفية حماية أنفسهم من التهديدات الرقمية.
- **إدخال أدوات أمان جديدة** :تتيح المنصات للمستخدمين أدوات التحكم بالخصوصية والمشاركة لمنع الوصول غير المصرح به إلى المحتوى الشخصي.
- **التوعية بحقوق المستخدمين** :العديد من المنصات تعزز من حقوق المستخدمين وتوعيتهم بأهمية الإبلاغ عن أي شكل من أشكال العنف أو التحرش.

إلا أن فعالية هذه الحملات لا تتناسب دائمًا مع حجم الظاهرة، حيث يبقى العنف السيبراني خفيًا في معظم الأحيان ويُصعب اكتشافه إلا عبر وسائل إعلام أو بعد حدوث أضرار جسيمة.

إن السياسات العامة للمنصات الاجتماعية الكبرى هي نقطة البداية في مكافحة العنف السيبراني، ولكنها لا تزال تتسم بعدد من الفجوات، خاصة في تطبيق هذه السياسات بفعالية وبشكل يشمل جميع الثقافات والجماعات. هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين المنصات الرقمية والحكومات لتطوير قوانين موحدة ومتسقة، وضمان الشفافية والمساءلة في تطبيق هذه السياسات.

[1] منصور، ليلى. مرجع سبق ذكره، ص 91

المطلب الثاني: دور المؤسسات والجمعيات في محاربة العنف السيبراني

تعد المؤسسات الحكومية والجمعيات المدنية من الفاعلين الرئيسيين في مواجهة العنف السيبراني، لاسيما العنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ تؤدي هذه الجهات دورًا كبيرًا في توعية المجتمع، تقديم الدعم للضحايا، الضغط على الحكومات لتطوير التشريعات المناسبة، والمشاركة في إيجاد حلول مبتكرة لمكافحة هذه الظاهرة.

أولا: المؤسسات الحكومية وأدوارها في التصدي للعنف السيبراني

1. الشرطة السيبرانية[1]

- **إنشاء وحدات متخصصة** :بدأت العديد من الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، في إنشاء وحدات **الشرطة السيبرانية** المتخصصة في ملاحقة الجرائم الرقمية. هذه الوحدات تعمل على التحقيق في الحوادث المرتبطة بالعنف السيبراني من خلال تتبع المهاجمين عبر الإنترنت، جمع الأدلة الرقمية، والتعاون مع شركات التكنولوجيا لحظر الحسابات المسيئة.
- إصدار الإرشادات القانونية :قامت بعض الدول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة بسن قوانين سيبرانية تشمل جرائم العنف الرقمي مثل التحرش والمضايقات عبر الإنترنت. وبذلك، يُتيح القانون للمؤسسات الأمنية ممارسة الضغوط القانونية على المعتدين.
- التعاون بين الهيئات الدولية :نظرا للطبيعة العابرة للحدود للعنف السيبراني، فقد عملت بعض المؤسسات الحكومية على تعزيز التعاون الدولي لمكافحة هذه الجريمة، مثل التنسيق مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول (ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)

2. الهيئات القضائية والتشريعية

- قوانين الحماية الرقمية :تطالب هيئات حقوق الإنسان الحكومات بتحديث القوانين الوطنية لتشمل الجرائم السيبرانية المتعلقة بالتحرش والعنف الرقمي، بحيث تتلاءم مع الواقع الرقمي المتطور. بعض الدول قد اعتمدت قوانين تجرم الصور الفاضحة أو التحرش الإلكتروني.

[1] منصور، ليلى. مرجع سبق ذكره، ص 75

- **المحاكم السيبرانية** :في بعض البلدان، تم تطوير محاكم متخصصة في النظر في القضايا المتعلقة بالعنف الرقمي، حيث تتعامل هذه المحاكم مع الجرائم التي ترتكب على الإنترنت، بما في ذلك العنف ضد النساء[1].

3. الوزارات والمؤسسات التعليمية

- **التوعية المجتمعية** :تقوم وزارات التربية والتعليم في بعض الدول بتنظيم حملات توعية على مستوى المدارس والجامعات لرفع وعي الشباب والمراهقين حول **السلامة الرقمية** .يتم التركيز على مفاهيم مثل الخصوصية الرقمية، كيفية التعامل مع التنمر الإلكتروني، وحقوق المرأة في الفضاء الرقمي.
- **دورات تدريبية وورش عمل** :تقدم بعض المؤسسات التعليمية دورات تدريبية للطلاب حول كيفية **مكافحة العنف الرقمي** وكيفية حماية أنفسهم من التحرش الإلكتروني. تُشرك المؤسسات التعليمية أساتذة متخصصين في تقنيات الحماية الرقمية وأخصائيين نفسيين لمساعدة الضحايا.

ثانيا: الجمعيات والمؤسسات المدنية

تلعب **الجمعيات الحقوقية** و**منظمات المجتمع المدني** دورًا كبيرًا في مكافحة العنف السيبراني عبر توعية المجتمع، تقديم الدعم للضحايا، والمشاركة في الحملات الوطنية والدولية للحد من هذه الظاهرة.

1. التوعية بحقوق النساء

- **حملات توعية** :تقوم الجمعيات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان بتنظيم حملات توعية للنساء، خاصة في المناطق النائية، حول **مخاطر العنف السيبراني** وكيفية **الحفاظ على الخصوصية الشخصية** على الإنترنت. هذه الحملات تركز على كيفية **إعداد الأمان الرقمي**، مثل استخدام كلمات مرور قوية واختيار إعدادات الخصوصية المناسبة.
- **ورش تدريبية وتثقيفية** :تقدم بعض الجمعيات دورات تدريبية للنساء حول كيفية **التعامل مع التحرش الرقمي**، وكيفية تقديم الشكاوى عبر الإنترنت ضد المعتدين. كما تنظم ورش عمل لمناقشة التدابير الوقائية لحماية الفتيات من الابتزاز الإلكتروني.

[1] رينار، نومي. (2021). القضاء على ثقافة الاغتصاب. دار أرينا. ص 09

2. دعم الضحايا

- **الخدمات القانونية والنفسية** :العديد من الجمعيات توفر **دعمًا قانونيًا** للضحايا، حيث تساعدهن في **رفع القضايا** ضد المعتدين وتوجيههن إلى محاميات متخصصات في قضايا العنف السيبراني. كما تقدم الجمعيات **دعمًا نفسيًا** من خلال جلسات استشارية ومجموعات دعم لمساعدة الضحايا على التعامل مع الصدمات النفسية الناتجة عن العنف الرقمي.
- **الخطوط الساخنة والدعم الفوري** :توفر بعض الجمعيات "خطوطًا ساخنة" و **خدمات استشارية عبر الإنترنت**، يمكن للنساء من خلالها الإبلاغ عن حالات العنف السيبراني والحصول على الدعم الفوري[1].

3. الضغط على السياسات الحكومية

- **الضغط على الحكومات لتحديث التشريعات** :تساهم الجمعيات في حث الحكومات على تبني قوانين أكثر صرامة بشأن العنف السيبراني، وتعمل على مراقبة تطبيق هذه القوانين. في بعض الحالات، تدعو هذه الجمعيات إلى **التعاون بين الدول** لمكافحة العنف الرقمي العابِر للحدود.
- **حملات الضغط السياسي** :تنظم الجمعيات حملات ضغط على **شركات التكنولوجيا** لتعديل سياساتها المتعلقة بالعنف الرقمي، مثل زيادة الرقابة على المحتوى المسيء وتفعيل آليات الحماية الفعالة.

3. التعاون بين المؤسسات الحكومية والجمعيات

يشهد التعاون بين المؤسسات الحكومية و الجمعيات الأهلية نجاحًا في بعض الحالات، حيث يتم تنظيم مؤتمرات مشتركة و جلسات توعية حول العنف الرقمي. هذا التعاون يساعد في تعزيز الوعي العام، وتسهيل الوصول إلى الدعم القانوني والنفسي للضحايا، وتوجيه الضغوط نحو تطبيق السياسات الفعالة.

إن دور المؤسسات والجمعيات في محاربة العنف السيبراني يعد أساسيًا في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة. بينما تسعى المؤسسات الحكومية إلى تطوير الإطار القانوني والأمني، تركز الجمعيات المدنية

[1] رينار، نومي. (2021). القضاء على ثقافة الاغتصاب. دار أرينا. ص 11

علـى التوعيـة المجتمعيـة، الـدعم المباشـر للضـحايا، والضـغط لتعـديل السياسـات .التنسـيق بـين هـذه الأطراف يعد مفتاحًا أساسيًا لتقديم حلول شاملة وفعالة لمكافحة العنف الرقمي[1].

المطلب الثالث: التوصيات المقترحة للحد من هذه الظاهرة

يشهد العالم في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في حجم العنف السيبراني، لاسيما العنف القائم على النوع الاجتماعي. مع تزايد هذه الظاهرة، أصبح من الضروري تبني مجموعة من التوصيات الفعالة التي تشمل التشريعات، التوعية المجتمعية، والتحسينات التقنية لمحاربة العنف الرقمي والحد من تأثيراته على الأفراد والمجتمعات. فيما يلي أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تقليص هذه الظاهرة:

أولا: تطوير التشريعات والقوانين

1. تشديد العقوبات على العنف السيبراني

من الضروري أن تتبنى الدول **تشريعات أكثر صرامة** لمعاقبة الممارسات العنيفة على الإنترنت. هذه التشريعات يجب أن تشمل:

- **عقوبات قانونية رادعة** ضد الأفراد الذين يسيئون استغلال منصات الإنترنت للتحرش أو نشر خطاب كراهية أو التهديد بالعنف ضد النساء أو الأقليات الجندرية.
- **تجريم الأفعال المرتبطة بالعنف السيبراني**، مثل **الابتزاز الرقمي** و**النشر غير القانوني للصور الحميمة** .يجب أن تُصاغ هذه القوانين بطريقة تأخذ في الحسبان الطبيعة المتغيرة والمتطورة للفضاء الرقمي.

2. تطوير آليات الإبلاغ الفعالة

يجب تعزيز **آليات الإبلاغ** التي تتيح للضحايا تقديم شكاوى مباشرة ضد العنف الرقمي بسهولة وفعالية:

- **تبسيط إجراءات الإبلاغ** عبر الإنترنت وتوفير **الخصوصية** للضحايا، مع ضمان حماية هويتهم.
- **إنشاء مراكز متخصصة** لاستقبال الشكاوى حول العنف السيبراني، وقيام الشرطة الإلكترونية بالتحقيق ومتابعة القضايا المرفوعة[2].

[1] رينار، نومي. (2021). القضاء على ثقافة الاغتصاب. دار أرينا.
[2] آشان، كاثرين & دوفين، ساندرين. (2018). النوع والعنف: مقاربات نسوية متعددة. دار ساينس بو. ص 31

3. توسيع نطاق حماية حقوق المستخدمين

يجب أن تضمن التشريعات حماية حقوق المستخدمين على الإنترنت، بما في ذلك:

- **حمايـة الخصوصـية** :يجـب أن تفـرض الحكومـات علـى الشـركات الكبـرى (مثـل فيسـبوك وتـويتر (**تشـريعات تضـمن الحفـاظ علـى الخصوصـية الرقميـة**، وضـمان عـدم تسـريب بيانـات المستخدمين.
- **حمايـة البيانـات الشخصـية** :يجـب أن تلتـزم منصـات التواصـل بحمايـة البيانـات الشخصـية للمستخدمين وضمان عدم استغلالها أو استخدامها في الهجوم على الأفراد.

ثانيا: تعزيز التوعية المجتمعية والتعليم الرقمي

1. إدراج التوعية بالعنف السيبراني في المناهج الدراسية

يجب أن يتم **إدراج التوعية بالعنف السيبراني** في المناهج الدراسية بدءًا من سن مبكرة، من خلال:

- **تعلـيم الطـلاب** كيفيـة **التعامـل مـع العنـف السـيبراني** وحمايـة أنفسـهم مـن التحـرش الرقمـي. هـذا يشمل **الخصائص الأساسية للأمن الرقمي** مثل استخدام كلمات مرور قوية، كيفية ضبط إعدادات الخصوصية، وعدم التفاعل مع الرسائل المشبوهة.
- **ورش عمل تدريبيـة** حول **حقوق الأفراد علـى الإنترنـت**، وكيفية تحديد السلوكيات العدائية، مثل التحرش والتنمر الرقمي، وكيفية التعامل مع هذه المواقف.

2. حملات توعية موجهة للمجتمع

من الضروري تعزيز **حملات التوعية** التي تركز على العنف السيبراني وكيفية تجنبه:

- **التعاون مع وسائل الإعلام** لتسليط الضوء على مشاكل العنف السيبراني وكيفية معالجتها.
- **حملات توعية عبر منصات التواصل الاجتمـاعي** لتعريف المستخدمين بالمخاطر المحتملة على الإنترنت وكيفية حماية أنفسهم من الاعتداءات الرقمية.

3. تثقيف النساء والفئات الضعيفة

من المهم تقديم **دورات تدريبية** و **ورش عمل** للنساء والفئات الضعيفة حول كيفية التعامل مع العنف الرقمي[1]:

- **تعريف النساء بحقوقهن الرقمية** وكيفية استخدام أدوات الإنترنت بشكل آمن.
- **توجيه الفئات الضعيفة)** مثل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة) حول كيفية حماية أنفسهم من مخاطر العنف الرقمي.

ثالثا: تطوير التكنولوجيا وأدوات الحماية

1. تحسين أدوات الحماية الرقمية على المنصات

يجب على شركات التكنولوجيا **تحسين أدوات الأمان والحماية** المتاحة للمستخدمين:

- **تمكين أدوات الحماية** التي تسمح للمستخدمين بالإبلاغ عن المحتوى المسيء، مثل التعليقات العنصرية أو الجنسية.
- **تفعيل أدوات الحظر** لمنع المتنمرين والمعتدين من الوصول إلى الحسابات الشخصية.
- **تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي** للكشف المبكر عن المحتوى المسيء، مما يساعد في منع نشر العنف الرقمي قبل أن يصل إلى جمهور واسع.

2. تعاون الشركات مع الجهات الحكومية[2]

تحتاج شركات التواصل الاجتماعي إلى العمل بشكل وثيق مع **الجهات الحكومية** لتطوير سياسات أكثر فاعلية لمكافحة العنف الرقمي:

- **مشاركة البيانات** بين الشركات والحكومات حول الأنماط السلوكية للمعتدين، مع الالتزام بحماية الخصوصية.
- **إطلاق مبادرات مشتركة** بين الحكومات والشركات للتصدي للعنف السيبراني، مثل نشر حملات توعية وتحسين الأدوات التقنية لمساعدة المستخدمين على الإبلاغ عن الجرائم.

[1] آشان، كاثرين & دوفين، ساندرين. مرجع سبق ذكره، ص 34

[2] ماساناري، أدريين. (2015). الثقافة التشاركية والمجتمع الرقمي: دراسة حول موقع ريديت. دار بيتر لانغ للنشر. ص 67

3. تطوير حلول مبتكرة للحد من التنمر الإلكتروني

يجب العمل على تطوير تقنيات جديدة لمكافحة التنمر الإلكتروني:

- تعزيز الذكاء الاصطناعي لاكتشاف وتنبيه المستخدمين حول الرسائل أو التعليقات المسيئة، وتحليل الأنماط السلوكية للمعتدين للكشف عن المحاولات المتكررة للتحرش.
- **تطبيق أدوات التحكم الذاتي** التي تسمح للمستخدمين بتصفية أو تجاهل المحتوى الذي قد يضرهم.

رابعا: تعزيز التعاون الدولي

1. التعاون بين الدول لمكافحة العنف الرقمي عبر الحدود

بما أن العنف السيبراني غالبًا ما يتخطى الحدود الوطنية، فإنه من الضروري أن تعمل **الدول معًا** لمكافحة هذه الظاهرة:

- **اتفاقيات دولية** تنظم مكافحة العنف الرقمي وتعزز التنسيق بين الدول لملاحقة المجرمين عبر الإنترنت.
- **مشاركة أفضل الممارسات** بين الدول للتصدي للعنف السيبراني، بما في ذلك **الأنظمة القانونية** المتبعة في كل دولة.

2. المنظمات الدولية لمكافحة العنف السيبراني

من المهم أن تقوم المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة و منظمة الأمن والتعاون الاقتصادي بوضع إستراتيجيات موحدة لدعم مكافحة العنف الرقمي على مستوى العالم، بما في ذلك تقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية لتطوير قوانينها ووسائلها لمكافحة هذه الظاهرة.

الحد من العنف السيبراني يتطلب تنسيقًا شاملًا بين التشريعات الحكومية، التوعية المجتمعية، والتكنولوجيا الحديثة .هذه التوصيات تهدف إلى توفير بيئة أكثر أمانًا على الإنترنت، ليس فقط من خلال التصدي القانوني للمعتدين، ولكن أيضًا من خلال الوعي الثقافي والتقني الذي يتيح للمجتمعات التعامل مع هذه الظاهرة بشكل أكثر فعالية[1].

[1] ماساناري، أدريين. مرجع سبق ذكره، ص 69

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، تناولنا العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي، وتعرضنا لأبرز أشكاله التي تمارس ضد النساء والأقليات الجندرية. العنف الرقمي يمثل تهديدًا جديدًا يعمق من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين، ويُسهم في إعادة إنتاج الصور النمطية المجحفة التي تؤثر سلبًا على التمثيلات الجندرية في الفضاء الرقمي. تم تحليل العلاقة بين النوع الاجتماعي و العنف السيبراني بشكل مفصل، كما تم التطرق إلى دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكريس هذه الظاهرة.

كما أظهرت التوصيات المقترحة ضرورة تكثيف التعاون بين الحكومات، المؤسسات الخاصة، والمنظمات المدنية لوضع حلول شاملة لمكافحة العنف السيبراني، بما يشمل التشريعات الرادعة، تحسين أدوات الحماية الرقمية، وتعزيز الوعي المجتمعي .بالإضافة إلى أهمية تحسين السياسات العامة للمواقع الاجتماعية لتوفير بيئة أكثر أمانًا للمستخدمين، خصوصًا النساء و الأقليات الجندرية.

وفي الختام، يعكس العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي تحديًا معقدًا يتطلب تكاتف الجهود الدولية والمحلية على حد سواء من أجل الحد من آثاره السلبية وتحقيق بيئة رقمية أكثر شمولية و أمانًا لجميع الفئات

الإطار التطبيقي

تمهيد

بعد عرض الإطارين النظري والمنهجي، يأتي هذا الفصل التطبيقي لتجسيد أهداف الدراسة ميدانيًا، من خلال تحليل مضمون مجموعة من التعليقات الرقمية المتعلقة بمواضيع نسوية تم طرحها عبر صفحتين نسويتين جزائريتين على منصة فيسبوك.

تم اعتماد عينة عشوائية بسيطة مكوّنة من (60 تعليقًا)، بواقع 30 تعليقًا من كل صفحة، تمثل وحدة التحليل الأساسية في هذه الدراسة. وقد تم اختيار هذه التعليقات من منشورات حديثة وذات تفاعل عالٍ، تطرّقت إلى مواضيع تخص المرأة في سياقات اجتماعية وعاطفية، بما يخدم إشكالية البحث.

تم تحديد فئات التحليل بناءً على قراءة استكشافية أولية لمجموعة من التعليقات، مما سمح بصياغة استمارة تحليل دقيقة تغطي البعدين الشكلي والمضموني. وتم المزج بين التحليل الكمي (من خلال الجداول والتكرارات والنسب المئوية)، والتحليل الكيفي الذي يهدف إلى تفسير الخطابات الرقمية وتحليلها دلاليًا وسياقيًا.

يسعى هذا الإطار إلى رصد طبيعة التفاعل الرقمي في الصفحات النسوية الجزائرية، والتمثلات الاجتماعية التي يعكسها الجمهور تجاه المرأة، مع الكشف عن مظاهر العنف السيبراني، والصور النمطية، والقيم السائدة داخل الفضاء التواصلي الافتراضي، ومدى ارتباطها بثقافة النوع الاجتماعي (الجندر).

بطاقة تقنية للصفحة رقم 01: عالمك سيدتي الجميلة

- **اسم الصفحة:**

1. عالمك سيدتي الجميلة.

- **تاريخ إنشاء الصفحة:**

2. اليوم: 24.
3. الشهر: جانفي.
4. السنة: 2021.

- **رابط الصفحة:**

5. مرتبط بموقع الفيسبوك.

- **عدد المشتركين بالصفحة:**

6. 517 ألف متابع.

- **طبيعة الصفحة:**

7. مدونة شخصية.

- **شعار الصفحة:**

8. كل ما يخص المرأة من طبخ، جمال، موضة ونصائح.

- **صفة المسؤول عن النشر:**

9. شخصية فردية.

أولا: فئات الشكل

- التحليل والتفسير
- البيانات الأولية للصفحة
- عرض وتحليل نتائج فئات الشكل والمحتوى للصفحة

أ. التحليل الكمي:

1. تحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل:

الجدول 01: تحليل فئة طابع التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
إيجابي	04	13.3 %
سلبي	22	73.3 %
محايد	04	13.3 %
المجموع	30	100 %

التعليق

يوضح الجدول رقم 01 الذي يمثل فئة الطابع العام للتعليقات ان التفاعل مع المنشورات يميل بشكل كبير وواضح نحو الطابع السلبي، حيث وصلت نسبته الى 73.3 % هذا وان دل يدل على وجود وسط رقمي يتسم بالعدوانية اتجاه المرأة. مقابل ذلك مثلت التعليقات الإيجابية نسبة 13.3 % فقط مما يوضح نقص الدعم والتفهم والوعي، أما بالنسبة للتعليقات المحايدة فهي في مستوى قريب بنسبة 13.3 % ما يعني ان هناك فئة صغيرة تحاول بناء موقف متوازن.

الجدول 02: تحليل فئة اللغة / اللهجة المستخدمة في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
عربية فصحة	04	13.3 %
دارجة جزائرية	26	86.7 %
فرنسية	00	0 %
المجموع	30	100 %

التعليق

تشير نتائج الجدول رقم 02 الذي يمثل فئة اللغة المستخدمة الى ان اللغة (اللهجة) الدارجة الجزائرية الأكثر استخداما غالبا، حيث بلغت نسبتها 83.3 % باعتباره أمرا طبيعيا فالفايسبوك وسيلة تواصل يومية. بينما تليها العربية الفصحى بنسبة 16.6 % استخدمت في تعليقات توعية وجادة كما تبدو أنها من فئة مثقفة. أما اللغة الفرنسية فلم تلحظ ولم يتم تسجيلها في العينة، مما يعكس عدم استخدامها في هذا النوع من النقاشات الاجتماعية.

الجدول 03: تحليل فئات الرموز التعبيرية في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	03	10 %
لا	27	90 %
المجموع	30	100 %

التعليق

من خلال قراءتنا للجدول رقم 03 تشير معطيات الجدول المتمثل في فئة وجود رموز تعبيرية كان ضئيلا، حيث لم تتجاوز نسبته 10 % في حين لم تستخدم الأغلبية الساحقة 90 % أي رموز. ما يعكس ان التعليقات كانت أكثر جدية وهجومية ما يدل على انفعال وتوتر واضح في الخطاب.

الجدول 04: تحليل فئات نمط التفاعل:

الخيارات	التكرار	النسبة
تعليق مطول	06	20 %
تعليق مختصر	10	33.3 %
كلمات جارحة	11	36.7 %
كلمات تحفيزية	03	10 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

يُظهر الجدول رقم 04 المتمثل في فئة نمط التفاعل ان هناك تنوعا في أنماط التفاعل، لكن الكلمات الجارحة كانت الأكثر استخداما بنسبة % 36.7. تليها التعليقات المختصرة % 33.3 مما يدل على سرعة الأحكام وضعف التحليل لدى المعلقين. بينما التعليقات المطولة % 20 كانت غالبا لمحاولة شرح الموقف أو تقديم نقد، في حين ان الكلمات التحفيزية نادرة والتي مثلت نسبتها ب % 10 مما يعكس قلة ثقافة الخطاب الإيجابي.

الجدول 05: تحليل فئات نوع اللغة المستعملة:

الخيارات	التكرار	النسبة
مباشرة	25	83.3 %
ضمنية	05	16.7 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

عند قراءتنا للجدول رقم 05 الذي يضم في فحواه فئة نوع اللغة المستعملة، ترى بان معظم المعلقين استخدموا لغة مباشرة بنسبة % 83.3 ، مما يدل على ان الخطاب كان صريحا وواضحا وأحيانا

عدوانيا. بينما لم تتجاوز اللغة الضمنية % 16.7 والتي تستخدم عادة في التلميحات أو السخرية غير المباشرة، هذا يعكس مستوى عال من المواجهة والحدة في التفاعل.

2. تحليل الفئات الخاصة بفئات المضمون:

الجدول 06: تحليل المواضيع المتناولة في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
المظهر	**02**	**6.7 %**
السلوك	**17**	**56.7 %**
الدور الاجتماعي	**11**	**36.7 %**
المجموع	**30**	**100 %**

التعليق:

يوضح الجدول رقم 06 الذي يعبر عن فئة المواضيع المتناولة في التعليقات ان معظم التعليقات تركزت على سلوك المرأة، سواء في تصرفاتها أو قراراتها أو تعاملها مع خطيبها أو عائلتها بنسبة % 56.7 . وهذا يشير بكل وضوح الى اهتمام المجتمع بسلوك المرأة وسرعة الحكم عليها. بينما احتل الدور الاجتماعي المرتبة الثانية بنسبة % 36.7 ، مما يدل على وجود ضغط كبير على المرأة لتلبية أدوار معينة "متوقعة". أما المظهر فلم يكن محورا أساسيا في هذه العينة وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة المنشور الذي يركز أكثر على المواقف.

الجدول 07: تحليل فئات أشكال العنف السيبراني:

الخيارات	التكرار	النسبة
تحرش لفظي	08	26.7 %
سخرية	11	36.7 %
تهديد / تهجم	03	10 %
لا يوجد عنف	08	26.7 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

عند ملاحظتنا لبيانات الجدول رقم 07 تبين لنا ان أكثر أشكال العنف تكرارا هي السخرية 36.7 % ، يليها التحرش اللفظي 26.7 %. هذا النوع من الخطاب يكشف عن نظرة دونية اتجاه المرأة ومحاولة تهميش رأيها. كما ان وجود تهديدات أو لهجة هجومية بنسبة 10 % يعد مقلقا، لأنه يعكس عنفا رمزيا قد يتحول أحيانا الى تحريض. ومع ذلك فان حوالي 26.7 % من التعليقات لم تحتوي على عنف مما يعكس جانبا أخر من الخطاب يتسم بالهدوء أو الحيادية.

الجدول 08: تحليل فئات الصورة النمطية للمرأة

الخيارات	التكرار	النسبة
الضعيفة	06	20 %
المتمردة	14	46.7 %
الضحية	10	33.3%
المجموع	30	100 %

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 08 الذي يمثل فئة الصورة النمطية للمرأة ان معظم المعلقين يصورون المرأة كشخص متمرد أو خارج عن المألوف % 46.7 ، خاصة إذا قررت ترك الخطيب أو رفض امر ما، هذه الصورة تحمل المسؤولية الكاملة على المرأة وتغفل ظروفها. كما ان صورة الضحية بنسبة اقل % 10 مما يدل على ان الخطاب العام يتأرجح بين تجريم المرأة أو اعتبارها ضحية.

الجدول 09: تحليل فئات غاية التعليق:

الخيارات	التكرار	النسبة
دعم	**04**	**13.3 %**
تهجم	**22**	**73.3 %**
حياد / رأي عام	**04**	**13.3 %**
المجموع	**30**	**10 %**

التعليق:

يتضح من خلال الجدول رقم 09 الذي يمثل فئة غاية التعليق بان التعليقات الهجومية كانت الأكثر شيوعا وبروزا بنسبة % 73.3 مما يعكس مناخا رقميا غير امن للمرأة، ويظهر نظرة قاسية اتجاه تصرفاتها. في المقابل لم يتجاوز الدعم % 13.3 مما يكشف لنا عن معدومية وقلة الأصوات المتفهمة. أما التعليقات المحايدة % 13.3، برغم ندرتها فهي تعبر عن محاولات للفهم دون انحياز.

الجدول 10: تحليل فئات القيم السلبية المتكررة:

الخيارات	التكرار	النسبة
احتقار	07	23.3 %
استعلاء	06	20 %
تهكم	10	33.3 %
لا يوجد قيمة سلبية	07	23.3 %
المجموع	30	100 %

التعليق

لاحظنا من خلال هذا الجدول رقم 10 فئة القيم السلبية المتكررة، حيث ان معظم التعليقات السلبية تحمل تهكما وسخرية % 33.3 ، تليها احتقار % 23.3 واستعلاء % 20. هذه القيم تدل على ان العديد من المعلقين يستخدمون لهجات تقلل قيمة الطرف الآخر خاصة المرأة، وتخفي خلفها عقلية متجذرة في الهيمنة والسلطة الرمزية. وجود % 23.3 من التعليقات بدون قيمة سلبية يفتح المجال للتفاؤل بوجود تعبير محترم حتى وان كان محدودا.

بطاقة تقنية للصفحة رقم 02: الفراشة البيضاء

- **اسم الصفحة:**

1. الفراشة البيضاء.

- **تاريخ إنشاء الصفحة:**

2. اليوم: 21.
3. الشهر: جانفي.
4. السنة: 2023.

- **رابط الصفحة:**

5. مرتبط بموقع الفيسبوك.

- **عدد المشتركين بالصفحة:**

6. 198 ألف متابع.

- **طبيعة الصفحة:**

7. كاتب.

- **شعار الصفحة:**

8. ادخلي معايا تضحكي وطيبي.

- **صفة المسؤول عن النشر:**

9. كاتب.

الجدول 11: تحليل فئة طابع التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
إيجابي	05	17 %
سلبي	13	43 %
محايد	12	40 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الأول ارتفاع نسبة التعليقات السلبية بنسبة % 43 وتباينها مع التعليقات المحايدة بنسبة % 40 وانخفاض في التعليقات الإيجابية بنسبة % 17 ،وهذا يدل في الأخير على عدم دعم المرأة وتجريمها.

الجدول 12: تحليل فئة اللغة / اللهجة المستخدمة في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
عربية فصحة	02	6.7 %
دارجة جزائرية	25	83.3 %
فرنسية	03	10.0 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

يشير جدول02 على استخدام وارتفاع اللغة العامية الجزائرية بنسبة % 83.3 ،وذلك راجع الى سهولتها وبساطتها وتناولها بين الشعب الجزائري.

الجدول 13: تحليل فئات الرموز التعبيرية في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	17	56,7 %
لا	13	43 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

يظهر لنا من خلال جدول الرموز ان وجود الرموز واستخدامها كان متقاربا حيث تراوحت النسب بين 56.7 % و 43.3 %.

الجدول 14: تحليل فئات نمط التفاعل:

الخيارات	التكرار	النسبة
تعليق مطول	07	23.3%
تعليق مختصر	15	50 %
كلمات جارحة	06	20 %
كلمات تحفيزية	02	6.7%
المجموع	30	100 %

التعليق:

من خلال قراءتنا للجدول 04 تبين لنا ارتفاع الكلمات التحفيزية وكذلك الكلمات الجارحة، وهذا في الأخير أوجب وجود ظهور تناقض واختلاف في التعليقات.

الجدول 15: تحليل فئات نوع اللغة المستعملة:

الخيارات	التكرار	النسبة
مباشرة	27	90 %
ضمنية	03	10 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

من خلال هذا الجدول الذي يحمل بين اسطره ان اللغة المستعملة كانت مباشرة صريحة بسيطة وذلك من اجل توصيل الرأي لكافة القارئين. بينما اللغة الضمنية لم تتراوح نسبتها % 10 وقد استخدمت غالبا في السخرية بطريقة غير مباشرة.

الجدول 16: تحليل المواضيع المتناولة في التعليقات:

الخيارات	التكرار	النسبة
المظهر	19	63.3 %
السلوك	04	13.3 %
الدور الاجتماعي	07	23.3 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

يظهر لنا جدول المواضيع المتناولة في التعليقات على ان المظهر يحتل النسبة الأكبر % 63.3 وهذا ان دل فإنما يدل على ان المشاركين يولون أهمية كبيرة للمظهر الخارجي. وفي المقابل احتل السلوك نسبة منخفضة % 13.3 مما يعكس لنا تأثير السلوك المحدود، أما في المرتبة الثانية بنسبة% 23.3 مما يشير لنا الى وجود وعي نسبي وان كان اقل أهمية مقارنة بالمظهر.

الجدول 17: تحليل فئات أشكال العنف السيبراني:

الخيارات	التكرار	النسبة
تحرش لفظي	16	33.3 %
سخرية	09	30 %
تهديد / تهجم	05	16.7 %
لا يوجد عنف	00	0 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

يظهر لنا من خلال هذا الجدول ان العنف له أشكال عديدة، حيث ان التحرش اللفظي يحتل النسبة الأكبر مما يعكس مدى انتشار هذا النوع من الإساءة في الفضاء الرقمي. وتأتي السخرية في المرتبة الثانية بنسبة % 30 حيث يبين لنا مدى انتشارها وسط المجتمع، أما التهديد جاء بنسبة % 16.7 ويظل مقلقا نظرا لخطورته على الضحية.

الجدول 18: تحليل فئات الصورة النمطية للمرأة:

الخيارات	التكرار	النسبة
الضعيفة	11	36.7 %
المتمردة	09	30 %
الضحية	10	33.3%
المجموع	30	100 %

التعليق:

جدول نسبة صورة النمطية للمرأة: تعكس البيانات تنوع الصورة النمطية المرتبطة بالمرأة، حيث صنفت المرأة الضعيفة بأعلى نسبة % 36.7 وهذا يدل على استمرار ترسيخ صورة المرأة غير القادرة أو

التابعة في أذهان البعض. أما المرتبة الثانية % 33 يدل على تصوير المرأة في موقع المعاناة والاستسلام. أما النسبة الثالثة جاءت على معدل % 33.3 وهي تدل على بروز نمط جديد يتحدى الأدوار التقليدية ويعكس تحولا في نظرة المجتمع الى أدوار النساء.

الجدول 19: تحليل فئات غاية التعليق:

الخيارات	التكرار	النسبة
دعم	10	33.3 %
تهجم	16	53.3 %
حياد / رأي عام	04	13.3 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

فئة غاية التعليق: من الجدول يتبين لنا ان غالبية التعليقات تتسم بطابع التهجم بنسبة % 53.3 مما يعكس السلبية والعدائية. بينما جاءت تعليقات ذات طابع دعم بنسبة % 33.3 مما يظهر وجود جانب إيجابي ويعكس أننا في طريق النمو والتحضر، أما الحيادية فهي اقل بنسبة % 13.3 وهذا يدل على ان اغلب المستخدمين يتخذون مواقف واضحة. وهذه النتائج تعكس ضرورة تعزيز ثقافة الحوار البناء.

الجدول 20: تحليل فئات القيم السلبية المتكررة:

الخيارات	التكرار	النسبة
احتقار	11	43.3 %
استعلاء	09	33.3 %
تهكم	06	13.3 %
لا يوجد قيمة سلبية	04	10 %
المجموع	30	100 %

التعليق:

تبرز البيانات التي أمامنا سيطرة القيم السلبية في الخطاب، حيث تصدر الاحتقار القائمة بنسبة 43.3 % مما يعكس لنا انتشار نظرة دونية اتجاه الآخرين. يأتي بعده الاستعلاء بنسبة 33.3 % يشير الى شيوع مواقف تتم على التكبر والتقليل من شأن الآخرين. كما سجل التهكم نسبة 13.3 % وهذا يدل على استخدام السخرية كوسيلة للإساءة أو التناقض، في المقابل لم تسجل أي قيمة سلبية في نسبة 10 % مما يشير الى وجود هامش محدود من الخطاب الخالي من السلبية.

ب. التحليل الكيفي:

1. تحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل:

- من خلال تحليل التعليقات الواردة على الصفحتين يتبين ان التفاعل الرقمي من حيث الشكل يعكس تمثلات اجتماعية راسخة، خاصة فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي. اللغة المستعملة كانت في الغالب دارجة، مما يعبر عن اقتراب المعلقين من مواضيعهم من منطلقات ذاتية وشعبية لا علمية أو متزنة. في حين كانت العربية الفصحى حاضرة في سياقات وعظية اتو أخلاقية، ما يكرس أدوارا نمطية في التعبير بين التوجيه والتأنيب.

- الطابع العام للتعليقات مال نحو السلبية وهذا يفهم ضمن إطار العنف الرمزي الذي تمارسه الجماعة الرقمية على المرأة، من خلال إطلاق أحكام أخلاقية جاهزة والتقليل من قيمة مواقفها. حتى استعمال الرموز التعبيرية وان كان محدودا، فقد جاء في الغالب للتعبير عن السخرية أو الاستخفاف ما يعكس شكلا ناعما من العنف السيبراني.

- أما نمط التفاعل فتميز بالتعليقات المختصرة الجارحة، والتي غالبا ما تحمل محتوى انتقاديا لاذعا دون تعليق. كما ظهرت بعض التعليقات المطولة التي تبنت دور "الرقيب الأخلاقي", ما يوضح وجود ديناميكية سيطرة لغوية داخل الفضاء الرقمي تمارس اتجاه المرأة. كما ان الغالبية الساحقة عبرت عن مواقفها بلغة مباشرة دون اللجوء الى التلميح مما يدل على الحدة في التعبير والانفعال في الطرح، خصوصا عندما يتعلق الأمر بخطاب مرتبط بالجندر.

2. تحليل البيانات الخاصة بفئات المضمون:

- عند تحليل محتوى التعليقات من حيث المضمون يتضح ان اغلب الخطابات الرقمية الموجهة للمرأة تتموقع ضمن تمثلات اجتماعية تقليدية للنوع الاجتماعي، أين تحمل المرأة مسؤولية أي خطأ أو خلل في علاقتها العاطفية أو الأسرية. غالبية الانتقادات وجهت نحو سلوكها، في حين غاب التحليل المتوازن الذي يأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي أو النفسي.

- الدور الاجتماعي للمرأة كان محورا ثانيا في اغلب التفاعلات، حيث كرست فيه الصور النمطية للجندر، التي ترى ان للمرأة حدودا وظيفية لا يجب تجاوزها (الزوجة الخاضعة، المضيفة، الصامتة...). وهذا يبرز وجود عقلية أبوية مستمرة في إنتاج نفس الصور داخل الفضاء الرقمي.

- فيما يخص أشكال العنف السيبراني، فقد تجسدت بوضوح في التعليقات التي تضمنت تهكما، سخرية وحتى تهديدات غير مباشرة. هذا النوع من الخطاب يعكس واقعا رقميا غير امن تتعرض فيه المرأة للتجريح لمجرد تعبيرها أو عرضها لموقف حياتي. وهنا يظهر الفرق بين المجال الافتراضي كمكان حر للتعبير، وبين كونه ساحة لإعادة إنتاج العنف والهيمنة.
- أما على مستوى الصورة النمطية للمرأة، فقد تكررت ثلاث صور: المرأة المتمردة التي "تستحق العقاب"، المرأة الضعيفة التي "أخطأت وتحتاج تقويما" والمرأة الضحية التي "دفعت ثمن اختياراتها". هذا التنميط لا يترك مجالا للتنوع أو الفهم العميق لشخصية المرأة، بل يعكس هيمنة خطاب جماعي يمارس السلطة الرمزية عليها باستمرار.

النتائج العامة للدراسة:

أسفر الجمع بين التحليل الكمي والكيفي للتعليقات الواردة في الصفحتين النسويتين على موقع فيسبوك، عن مجموعة من النتائج التي تعكس طبيعة الخطاب الرقمي الموجه للمرأة في الفضاء الافتراضي الجزائري. ومن أبرز هذه النتائج:

1. **هيمنة الطابع السلبي في التفاعل الرقمي:** حيث مثلت التعليقات السلبية الغالبية ما يعكس مناخا مشحونا بالأحكام القاسية والنقد غير البناء اتجاه المرأة.
2. **سيطرة اللغة الدارجة الجزائرية على مجمل التفاعل:** ما يدل على بساطة الأسلوب واندماج المتابعين في المواضيع المطروحة من منطلق شعبي غير رسمي، مقابل حضور محدود للغة الفصحى.
3. **وجود أشكال متعددة من العنف السيبراني:** سواء في شكل سخرية، تهكم أو عبارات جارحة مما يدل على غياب ثقافة الحوار الرقمي المحترم وتكرار السلوكيات الإقصائية.
4. **تمركز المحتوى على السلوك والدور الاجتماعي للمرأة:** إذ أظهرت النتائج ان المتابعين يحملون المرأة مسؤولية تصرفاتها بدرجة تفوق التفسير أو التفهم، مما يعكس ذهنية رقابية جماعية.
5. **تجلي الصور النمطية للجندر بشكل واضح:** حيث تتكرر صورة المرأة المتمردة والضحية، في حين تغيب الصورة المتوازنة للمرأة الواعية والمستقلة.

6. **ضعف التفاعل الإيجابي والداعم:** سواء على مستوى اللغة أو المحتوى، ما يطرح إشكالية قلة التضامن الرقمي مع المرأة حتى في الصفحات المخصصة لها.
7. تشابه الخطاب في الصفحتين رغم اختلاف المحتوى الظاهري، مما يدل على ان الأزمة لا تكمن في نوعية الصفحة بل في الذهنيات التي تحكم التفاعل الرقمي عموما.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام دراستنا تبين لنا ان الفضاء الرقمي برغم من مساحته الكبيرة والمتجلية في التعبير وإبداء الرأي بأريحية تامة الا انه لا يخلوا من العنف السبراني خصوصا ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي ظهر أثره في صفحات والمنصات الرقمية النسائية فقد تبين لنا من خلال هذه المنصات ان المرأة لاتزال عرضة للانتهاكات الرمزية واللفظية والتي كرست صورة نمطية على ان المرأة ليس لها دور ولا صوت في المجتمع.

أظهرت النتائج أن أغلب التعليقات تعكس مستويات متفاوتة من العنف السيبراني الموجه ضد المرأة، مما يُبرز استمرار التصورات النمطية حول المرأة وأدوارها. كما أظهرت الدراسة وجود فجوة رقمية واضحة في ما يتعلق بالفكر النسوي في الجزائر، حيث يُقابل الخطاب النسوي غالبًا بسخرية أو عدوانية.

هذه النتائج تدفع إلى التساؤل حول مدى وعي المجتمع الجزائري بالقضايا النسوية في الفضاءات الرقمية، وهل فعلاً الفيسبوك يُمثل منصة لتمكين المرأة أم فضاءً جديدًا لممارسة العنف ضدها؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أبو زيد، فاطمة. العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.
2. الأطرش، ج. المرأة والإعلام الجديد. دار الأيام للنشر، 2019.
3. الحسان، سليم. الهوية الشاذة (الجندر الاجتماعي). دار الطباعة والتوزيع، الطبعة الأولى، ماي 2017.
4. الزرودي، ع. العنف الرقمي ضد المرأة: التحولات المجتمعية والدينية والثقافية. 2021.
5. شرّيف، علاء الدين إبراهيم. كتاب الأيديولوجية المواطنة. دار غيداء، 2010.
6. غنيم، ف. التحرش الجنسي في الفضاء السيبراني. دار الفكر العربي، 2020.
7. فيدال، نومي. القضاء على ثقافة الاغتصاب. دار أرينا، 2021. (ذكرت مرتين – اكتفينا بواحدة)
8. كاوثكي، كارين، وفورست، ساندرا. العنف الرقمي ضد النساء: مقارنة بين تجارب متعددة. دار أرينيا، 2018.
9. محمد، عبد المالك. مفهوم الجندر والهوية الجندرية. دار الهدى، 2022.

ثانياً: المجلات العلمية المحكمة

1. الجوهري، ر. "آليات محاربة العنف السيبراني ضد النساء". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 3، 2020.
2. الحافظ، عبد المحمود محمد هدير. "مفهوم الجندر والدور البنائي كمتغير". مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.
3. حسن، ج. "العنف السيبراني ضد النساء في الوطن العربي". مجلة دراسات المرأة والمجتمع، عدد 4، 2021.
4. رشا، منصور سهيل. "مفهوم النوع الاجتماعي والجندر". مجلة الثقافة والتنمية الدولية.
5. سليم، سهيل. "جودة الأداء التدريسي في الفضاء الجامعي". الملتقى الوطني الرابع للبحث العلمي.
6. عيسى، نسيمة. "ممارسات الجندر". مجلة سوسيوديناميك للعلوم الاجتماعية، 2021.
7. Jane, E. A. (2017). “The War on Women Online: Twitter, Gendered Harassment”. Feminist Media Studies, 17(1), 1–17.

8. Yilmaz, S., & Dikici, A. (2021). “Gender-based cyber violence and its effects”. International Journal of Social Media and Interactive Learning Environments, 9(2), 211-225
9. Massanari, Adrienne. “Participatory Culture, Reddit, and Gender”. Digital Media & Society, 2017.
10. Lumsden, K. (2021). “Gender and the digital divide” Journal of Gender Studies.
11. Cripps & Serman. (2018). “Forms of Cyber Gender-based Violence”. Journal of Cyber Culture Studies.

ثالثاً: المقالات والتقارير والدراسات

1. طاشور محمد، فهم النوع والهوية الجندرية كمتغيرين في الخطاب الأكاديمي، مجلة الآداب، جامعة باتنة، عدد3، 2020.
2. تحليل محتوى حول تعليقات الصفحات النسائية (الدراسة الميدانية).
3. دراسة ميدانية من وزارة الاتصالات الجزائرية، 2023.
4. وزارة التضامن الاجتماعي المصرية. العنف الرقمي ضد المرأة. 2020.
5. منظمة المرأة العربية. العنف السيبراني ضد النساء في العالم العربي. 2021.
6. United Nations. Cyber violence Against Women and Girls. 05/12/2024.
7. ACAPSتحليل اجتماعي للعنف الرقمي في اليمن. 2024.
8. المركز العربي لدراسات السياسات. العنف الرمزي ضد النساء في الفضاء السيبراني.
9. منظمة غير ربحية تدعم مكافحة العنف الرقمي في العالم.
10. مؤسسة .Webمقالات إسلام ويب حول العنف الرقمي. 2020.

11. Cyber Civil Rights Initiative. The Importance of Privacy and Protection from Digital Violence.

12. Stop Online Violence Against Women. Understanding the impacts of digital abuse.

13. The Roots of Digital Aggregation: International Journal of Information Management Data Insights, vol. 4, issue 2, Nov 2024.

رابعاً: مواقع إلكترونية

1. https://www.cybercivilrights.org

2. https://www.stoponlineviolence.org

3. https://www.islamweb.net

4. https://alrai.com

الملاحق

ملحق رقم 01: استمارة تحليل

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة

قسم علوم الإعلام والإتصال

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

الميدان: علوم الإعلام والإتصال

تخصص: إتصال وعلاقات عامة

عنوان المذكرة:

تجليات العنف السيبراني القائم على النوع الاجتماعي في الفضاءات الرقمية - دراسة تحليلية لتعليقات الصفحات النسائية

من إعداد الطالبتين:

- حمدي مامة
- فشكار صفاء

إشراف الأستاذ:

* شربالي حسين

السنة الجامعية: 2025/2024

البيانات الأولية:

- اسم الصفحة: 1
- تاريخ إنشاء الصفحة: 2 3 4
- رابط الصفحة: 5
- عدد المشتركين بالصفحة: 6
- كبيعة الصفحة: 7
- شعار الصفحة: 8
- صفة المسؤول عن النشر: 9

فئات ووحدات الشكل للصفحة رقم01:

1- فئة طابع التعليقات: 10 11 12

2- فئة اللغة/ اللهجة المستخدمة في التعليقات: 13 14 15

3- فئة الرموز التعبيرية في التعليقات: 16 17

4- فئة نمط التفاعل: 18 19 20 21

5- فئة نوع اللغة المستعملة: 22 23

فئات المضمون:

6- فئة المواضيع المتناولة في التعليقات: 24 25 26

7- فئة أشغال العنف السيبراني: 27 28 29 30

8- فئة الصورة النمطية للمرأة: 31 32 33

9- فئة غاية التعليق: 34 35 36

10- فئة القيم السلبية المتكررة: 37 38 39 40

بيانات الصفحة الثانية

- اسم الصفحة: 41
- تاريخ إنشاء الصفحة: 42 43 44
- رابط الصفحة: 45
- عدد المشتركين بالصفحة: 46
- طبيعة الصفحة: 47
- شعار الصفحة: 48
- صفة المسؤول عن النشر: 49

فئات ووحدات الشكل للصفحة رقم 02:

1- فئة طابع التعليقات: 50 51 52

2- فئة اللغة / اللهجة المستخدمة في التعليقات: 53 54 55

3- فئة الرموز التعبيرية في التعليقات: 56 57

4- فئة نمط التفاعل: 58 59 60 61

5- فئة نوع اللغة المستخدمة: 62 63

فئات المضمون:

6- فئة المواضيع المتناولة في التعليقات: 64 65 66

7- فئة أشكال العنف السيبراني: 67 68 69 70

8- فئة الصور النمطية للمرأة: 71 72 73

9- فئة غاية التعليق: 74 75 76

10- فئة القيم السلبية المتكررة: 77 78 79 80

ملحق رقم 02:

- **التعريفات الإجرائية للفئات ودليل الاستمارة:**

- البيانات الأولية: الصفحة رقم 01

- **اسم الصفحة:**

1. صفحة عالمك سيدتي الجميلة

- **تاريخ انشاء الصفحة:**

1. اليوم: 24
2. الشهر: جانفي
3. السنة: 2021

- **رابط الصفحة:**

5. مرتبط بموقع الفيسبوك

- **عدد المشتركين بالصفحة:**

6. 517 ألف متابع

- **طبيعة الصفحة:**

7. مدونة شخصية

- **شعار الصفحة:**

8. كل ما يخص المرأة من طبخ، جمال، موضة، ونصائح.

- **صفة المسؤول عن النشر:**

9. شخصية فردية.

أولا: فئات الشكل

- **فئة طابع التعليقات: ويتضمن الطابع العام للتعليقات وكيفية التفاعل مع المنشورات وان كانت التعليقات على النحو التالي:**

10. إيجابي
11. سلبي
12. محايد

- **فئة اللغة/ اللهجة المستعملة في التعليقات: تتضمن هذه الفئة اللغة التي يتم التفاعل بها عبر التعليقات وهي:**

13. عربية فصحى
14. دارجة جزائرية
15. فرنسية

- **فئات الرموز التعبيرية في التعليقات: تتضمن فيما كانت التعليقات ضمن رموز تعبيرية.**

16. نعم
17. لا

- **فئة نمط التفاعل: تتضمن هذه الفئة النط الذي جاء عليه التعليق إما:**

18. تعليق مطول
19. تعليق مختصر
20. كلمات جارحة
21. كلمات تحفيزية

- **فئة نوع اللغة المستخدمة: تتضمن فيما كانت التعليقات:**

22. مباشرة
23. ضمنية

- **فئة المواضيع المتناولة في التعليقات: وتعد هذه الفئة من أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والإتصال إذ تجيب على السؤال (ماذا قدم أو ما طبيعة الموضوع أو نوع الخدمة المقدمة) وعلى هذا الأساس:**

24. المظهر
25. السلوك
26. الدور الاجتماعي

- **فئة أشكال العنف السيبراني:**

27. تحرش لفظي
28. سخرية
29. تهديد/ تهجم

30. لا يوجد عنف

- **فئة الصور النمطية للمرأة:**

31. الضعيفة

32. المتمردة

33. الضحية

- **فئة غاية التعليق:**

34. دعم

35. تهجم

36. جياد / رأي عام

- **فئة القيم السلبية المتكررة:**

37. احتقار

38. استعلاء

39. تهكم

40. لا يوجد قيمة سلبية

الصفحة رقم 02

- **البيانات الأولية:**

- **اسم الصفحة:**

41. الفراشة البيضاء

- **تاريخ إنشاء الصفحة:**

42. اليوم: 21

43. الشهر: جانفي

44. السنة: 2023

- **رابط الصفحة:**

45. مرتبط بموقع الفيسبوك

- **عدد المشتركين بالصفحة**

46. 198 ألف متابع

- **طبيعة الصفحة:**

47. كاتب

- **شعار الصفحة:**

48. أدخلي معايا تضحكي وطيبي

- **صفحة المسؤول عن النشر:**

49. كاتب

أولا: فئات الشكل: بالتوازي مع الصفحة رقم 01

- **فئة طابع التعليقات:**

50. إيجابي
51. سلبي
52. محايد

- **فئة اللغة / اللهجية المستعملة في التعليقات:**

53. عربية فصحى
54. دارجة جزائرية
55. فرنسية

- **فئات الرموز التعبيرية في التعليقات:**

56. نعم
57. لا

فئة نمط التفاعل:

58. تعليق مطول
59. تعليق مختصر
60. كلمات جارحة
61. كلمات تحفيزية

- **فئة نوع اللغة المستخدمة:**

62. مباشرة
63. ضمنية

ثانيا: فئات المضمون:

- **فئة المواضيع المتناولة في التعليقات:**

64. المظهر
65. السلوك
66. الدور الاجتماعي

- **فئة أشكال العنف السيبراني:**

67. تحرش لفظي
68. سخرية
69. تهديد/ تهجم
70. لايوجد عنف

- **فئة غاية التعليق:**

71. الضعيفة
72. المتمردة
73. الضحية

- **فئة غاية التعليق:**

74. دعم
75. تهجم
76. حياد / رأي عام

- **فئة القيم السلبية المتكررة:**

77. إحتقار
78. استغلال
79. تهكم
80. لايوجد قيمة سلبية

ملحق رقم 03:

عالمك سيدتي الجميلة
214K likes • 517K followers
كل مايخص المرأة من طبخ جمال موضة ونصائح
Liked
Posts
About
Photos
More
Details
Page · Personal blog
assil__maram
100% recommend (6 Reviews)
See عالمك's About Info

13:41
#المعوذتين
سورة الفلق : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
{قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴿1﴾ مِنْ شَرِّ مَا
غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴿3﴾ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّا
شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ} .
سورة الناس :
الفراشة البيضاء (ادخلي معايا تضحكي وطيبي)
197 K followers • 543 suivi(e)s
https://www.facebook.com/profile.php?id=61572775831894 الصفحة الثانية
Suivi(e)
Publications
À propos
Plus
Détails
Page · Écriture
tersoumia et 1 autre lien
Recommandé par 100 % (38 avis)

ملحق رقم 04:

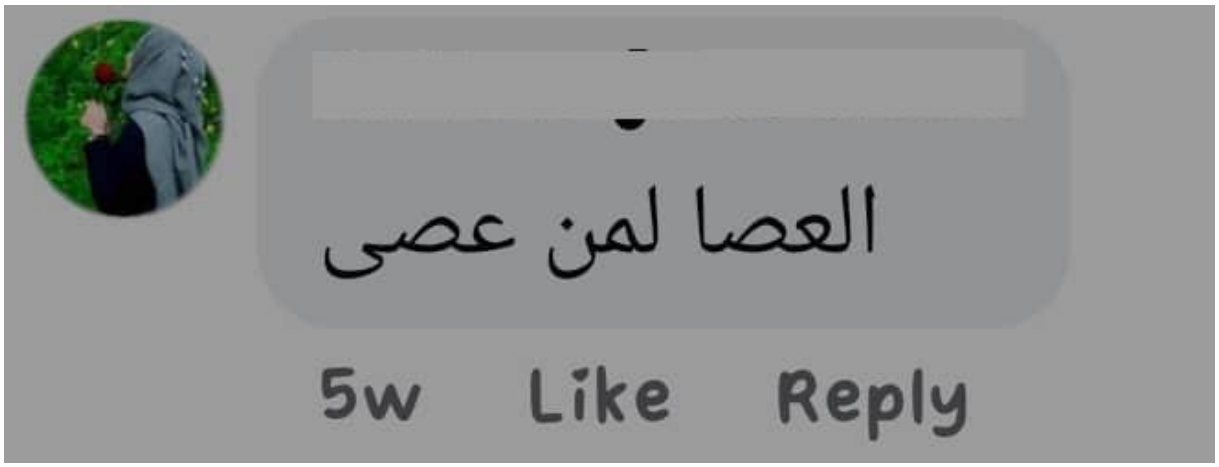
العصا لمن عصى
5w Like Reply

Mimi
تستاهلي
Like Reply

تساهل زعما رح تغيضينا
5w Like Reply
3
View 1 reply...

13:44
189
Plus pertinents
Super fan
حكم
1 sem J'aime Répondre
Super fan
هههه
1 sem J'aime Répondre
Super fan
المشكل ماراهوش هنا
المشكل في زوج
الي لانو منا قالو. والي ماعانوش. قالو
1 sem J'aime Répondre
Super fan
وخبز الدار ياكلو البراني هههه
1 sem J'aime Répondre
Super fan
1 sem J'aime Répondre
Super fan
Rédigez un commentaire...